



٢١٦٢
و ٠٤

عمدة الابرار فى أحكام الحج والاعتمار، تأليف

الونائى ، على . بن عبد البر ١٢١١ هـ . خط
القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

١٢٧ ق

٢٢ س

٢١ x ١٥ سم

نسخة جيدة ، عليها تملك مؤرخ سنة ١٢٦٦ هـ .

طبع .

دار الكتب المصرية ١: ٢٥٥ هـ هدية العارفين ١ :

٧٧٠

١٧٣٢

١ - العبادات ، الفقه الاسلامى وأصوله .

١ - المؤلف ب - تاريخ النسخ .

١٢٩١٠٤١
١٢٩١٠٤١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب مجموع الأبرار في كلامهم ^{موقعه} الرقم ١٧٢٤
اسم المؤلف علي بن عبد الله الزبيري (ت) رضي
تاريخ ١٤٦٦ ^{هـ}
عدد الأوراق ١٤٧
ملاحظات مكتبة

ملكاً تقف على الله
 في كل وقت
 ١٢٦١

عبد مولانا الحكام
 لعل الوفاي

كتاب عمدة الابرار

في احكام الحج والاعتقار تاليف
 مولانا الحكام العلامة فريد

عصره ووحيد دهره

علي ابن عبد البر

الحسن الوفاي

الشافعي رحمه

الله وشفعا

به ويعلموه

والسلام

امين

م م م
 م م م

مكتبة
 المكتبة العامة
 المكتبة العامة



بعد لما كان يوم الجمعة لعله سبع وعشرين من شهر القعدة سنة
 ست وثمانين ومائتين والفر من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
 ببلدة والشليم فقد اوقف واسل وتقدق بهذا المنسك
 على طلبت العلم تمكّن المسيرة الرجل الكامل السبح احمد بن محمد با قبل
 العمودي ومن هذا المنسك في رواية الجيب عبد الله بن علي الحداد
 باعلوي لا يباع ولا يرهق ولا يوهب فمن دله بعد ما سمع فاما
 ثمة على الدين يبدلونه ان الله يسمع عليم والسقر نجبه لناظر الزاوية
 المذكورة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه اجمعين

النبي الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الله ناصر كل صابر يقو ال العبد الفقير الى موكله الفقير
 البصير المبلغ للا ما في علي بن عبد الله الحسين الوفاي
 الشافعي عفا الله عنه امين المحدث الذي وفق احبابه
 القصد الطريق والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 صاحب المجد والنسب العريق وعلى اله وصحبه جنده
 وحزبه اما بعد فان لما انعم الله على بتكرار
 الحج والمجاورة وارا في المناسك في اماكنها معاينة
 ومباشرة الفت هذا الكتاب جامع لما يحتاج
 اليه الحجاج على مذهب الامام الشافعي تغمده الله تعالى
 بالرحمة ما خلا فيه شرح العلامة عبد الرؤوف الزهرمي
 على مختصر شيخه العلامة ابن حجر الهيتمي وغيره جامع فيه
 بين قوى العلامة في التفسير الهادي والتهذيب في حجة المذكو
 حنا عفا الله لنا ولهم الاجور وهو جمع اجر وسميته
 عمدة الابرار في احكام الحج والاعتمار والله اسأل ان ينفع
 به ويحفظ في الدارين من السخط واسبابه انه كريم جواد
 روف بالعباد ويرتبته على مقتضى ما في ثلاث
 ابواب وخاتمة مقدمها في الحج بقية اوله
 وكسره لغة القصد الى من يعظم وشرعا قصد الكعبة
 للافعال الاتية وهو نفس تلك الافعال والاول اوجده العزة
 لغة الزيارة وشرعا زيارة الكعبة للافعال الاتية ونفسها و
 يطلق عليها نسك وهو من افضل الطاعات

وهي ما يتقرب بها الى الله تعالى والا فضل مطلقا الكسب
 معرفة الله تعالى ثم العلم العيني وهو ما به صحة العمل ثم
 فرض العين من غيره وفضل الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم
 العمرة ثم الزكاة ثم فرض الكفاية من العلم وهو ما زاد على صحة
 العمل الى ان يبلغ درجة الاجتهاد المطلق ثم فرض الكفاية
 من غيره ثم نقل العلم وهو ما زاد على الاجتهاد المطلق
 قيل الحج افضل من الصلاة وقيل الصوم افضل منها والمعمدة
 الاول فضلات التطوع افضل من صوم اوج التطوع ان
 استويان من فعمل الخلاف في شغل من يسع الحج مثلا ينقل
 الحج او الصوم او الصلوة او الاقصور يوم نقلا والحج نقلا
 كان فعلة عبدا وصبي افضل من صلاة ركعتين قطعا
 ومن ادلة افضلية النسك ومكانه ما ورد من انه
 حج البيت جميع الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
 ان نبينا صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة فحجته
 فحجة الوداع وكانا قارنا وعمره في رجب وثلاث في ذي القعدة
 وعمره في شوال وعمره في رمضان وصح ايضا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم اغفر للحاج وللمستغفر
 الحاج وورد عن عمر رضي الله عنه يغفر للحاج وللمستغفر
 الحاج بقية ذي الحجة والحج وصغر وعشر من ربيع اول
 لكن الافضل ان يكون لا يستغفر قبل من دخوله بيته بل وان لم
 يدخل بيته الا بعد سنين اسم له ذلك ما روى احمد انه عليه الصلاة والسلام

قال اذا بقيت الحاج فسلم عليه وصالحه ومرا ان يستغفر لك قبل ان
يدخل بيته فانه مغفون له وورد مرفوعا عن اسحاق الحاج من جني
يدخل مكة الى ان يرجع الى اهله وفصل اربعين يوما وورد مرفوعا
عن عروة الحاج كافر حتى يرجع وصح ايضا عنه صلى الله عليه وسلم من حج
هذه البيت اي قصد مكة حيا كان او عمرا فلم يرفق اي لم يأت
بالجماع ومقدمة قبل خوارها ولم يفسق اي يخرج عن الطاعات
بارتكاب كبيرة وكذا باهزاره على صغيرة ان غلبت معاصيه طاعاته
او استويا ومن ذلك الجدال اي المار والملاحاة والمنازعة القبيحة
حتى تغضب احاد او صاحبك وقيل الجدال كالأول والله ولي والم
خرج من زنوبه كيوم ولدته امه اي خرج منها حال كونه مشاهدا
لنفسه يوم ولادته في البراءة عن جميع الذنوب الماضية ولو
التفت الى حق الاثم في نفسه عن خصمه اي ان مات
قبل ان يتمكن من ادائها وصح ايضا العزم الى العزم كفارة لما
بينها اي ما اجتنبت الكيام والجدال وهو الذي لا يحاط له
من حين الاحرام الى التحلل الثاني ولو كان الاثم صغيرة وان تأد
منها حال ليس له جزا الا الجنة اي مكفلا بالاجر يصل الى الجنة
فيغفر له ثوب وعلا مناداة لا يفسق بعده وصح ايضا عنه
صلى الله عليه وسلم الحج بهدم ما قبله وعمره في رمضان بعد الحج
معي وصح ايضا ان يغوا بين الحج والعمر فانهما ينفيان الفقر والذوق
كما ينبغي كبر حيث الحديد والذهب والفضة وليس للحج
المبرورة ثواب الا الجنة وورد مرفوعا عن عائشة تزوج عمر تسق
تدفع ميتة السوء عليه الغزو وورد جواز استغناء وورد
وفدائه تعالى يجماعة المختصون به ثلاثة الغاري والحاج
والمعتمد عاهم فاجابوا رسالوا فاعطاهم وورد مرفوعا

اربعون حق

اربعون حق على الله عونه فهم الغاري والمكاتب والحاج وورد مرفوعا
من حج حجة اذ فرضه من حج ثانية داين ربه ومن حج ثلاث حج حرم
الله شعره ومشره على النار وورد مرفوعا اذا خرج الحاج من بيته
كان في حرة الله فان مات قبل ان يقضى نسكه غفر له وقبره على الله
وفي رواية كان مضمونا على الله ان قبضه ان يدخله الجنة وان بقي
حتى يقضى نسكه غفر له وانفاق الدرهم الواحد في ذلك الوضوء
حتى لا يربعين الغاف فيما سواه وفي رواية ويضاعف ثلثه الدرهم
بعد اربعين الغاف فيما سواه وفي رواية ويضاعف ثلثه الدرهم
الذالف درهم والذي يجزي بالحج الدرهم الواحد منها ثقل جبل
هذا واشاد الى ابي قيس فعلم ان فعل الخير في السراية افضل
من فعله في غيره وورد مرفوعا من مات في هذا الوجه من حاج
او معتمرا لم يعرض ولم يجانس وقيل له دخل الجنة وورد مرفوعا
من مات بمكة او في طريق فكان ما مات في سماء الدنيا وورد مرفوعا
من مات بمكة او في طريق مكة بعث من الاميين وروى
مرفوعا من مات في احد الحرمين استوجب شفاعتي وكان
يوم القيمة من الاميين وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل
الله تعالى عما لا اله الا هو فقال له الجنة فقال يا رب ما لا اله الا
قال يا محمد سالتني عن جوارك فلا تسالني عن جوارك والنسك عن
الغير تترعاسوا الغرض والتطوع الوضوء به اعظم للاجر من نسك
نفسه الرايد عن الثلاث ومن نسك الغير باجرة فورد مرفوعا
من حج عن ابويه او قضى عنها مغرا بعث يوم القيمة من
الاميين برار وورد مرفوعا من حج عن ابويه او عن امه فقد

قضى عنه وكان له فضل عشرين حج وعمرى ابن عباس قال من حج عن ميت
كتب له بيت حجة والحج سبع حجج وفي رواية وللحج براءة من
النار ويستحب ان يحج الانسان بعد حجة الاسلام ثانياً وثالثاً
قل ان يحج عن غيره ليقدّم نفسه في الصلوة والحج باجرة خلافاً لافضل
وان كان من اهل المكاسب وقال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق
اي الذي اعتقه الله من الجارية فلم يظهر عليه جبار كما وقع لاصحاب
الفيل وقال تعالى ومن دخله كان ابي البيت بمعنى الحرم كان انا
قل من دخله لغرض النسيك معظماً له منته عارفاً لحقه من قبل الى الله
كان انا يوم القيمة وقيل من دخله حراماً كان انا من الذنوب
التي اكتسبها قتل وقيل معناه امنوا من دخله من القتل
الا بحق فيقتل فيه ويرجم فيه ويقتل المرتد فيه سواء
فغت المعصية في الحرم او كره هذا مذهب الشافعي وكثيرين
وقال ابو حنيفة ان وقعت المعصية خارجاً عنه ثم التحق
استوفيت فيه وان وقعت خارجاً عنه ثم التحق فاعلمها
اليه لا تستوفي منه فيه بل لا يورث ولا يطعم ولا يسقى
ولا يبايع حتى يظهر الى الخروج وورث في خديت ضعيف
انه لا ينزل في كل يوم وليلة مائة وعشرين رحمة
على هذا البيت ستون لطلائع يمين واربعون للمصلين
وعشرون للناظرين وورد مرفوعاً لا تزال هذه الامة
تجر ما عظمى هذا البيت الحرمه حتى تعظمها يعني الكعبة
والحرم فاذا ضيعوا ذكره هلكوا وورد مرفوعاً قد وعد الله

هذا البيت ان يحج كل سنة ستمائة الف فان نقصوا كلهم الله
باللائمة وان الكعبة تحترق لعمرى من كفوفه من حجها
تعلق باستارها حتى تدخلها الجنة وفي رواية ليس من بلد الا
سيطاه الدجال الا مكة والمدينة ليس تقب من نقابها الا
عليه اللائمة صافين يحرسونها ويروي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما استعمل عتاب بن اسيد على اهل مكة قال له
انذري علي من استعملتك استعملتكم على اهل الله فاستقروا
بهذه خير ايقر لها مثلاً تاو وري مرفوعاً صلاة في مسجد
هذا افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام
وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجد
سواه الا ما مر احداً باسناد صحيح وابن جبان في صحيحه وصححه
ابن عبد البر وقال انه الحجة عند التنازع وروي وفي بيت المقدس
خمسمائة صلاة وقوله من مائة صلاة الحجة فكانه قال مائة الف
كما في رواية وذلك قدر عشرين الف يوم وذلك خمس وخمسون
يوم سنة وستة اشهر وعشرون يوماً ويزاد بالجماعة سبع
وعشرون مثلاً والمحال منه السنين الف سنة وخمسمائة سنة
وخمسون سنة وستة اشهر وعشرون يوماً ويزاد بالصوم
خمس ثلاثون مثلاً وفي رواية بمائة الف الف صلاة بتكرير الف
ثلاث مرات وفي رواية بمائة الف الف الف صلاة بتكرير الف
ثلاث مرات والله ذو فضل عظيم والمراد بالمسجد الحرام الكعبة وما انفصل
بها من المسجد الاصيل وغيره وقيل جميع الحرم لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما

ان حسنات الحرم كلها الحسنة بما يه الف وعن الحسن ومعاوية ابن قرة
الصلاة في المسجد الحرام بالتي الف صلاة ونحوها صلاة والصلاة في الحرم
كله بما يه الف صلاة وجعل ابن حزم التفصيل الثابت لمكة ثابت لجميع
الحرم ولعمرة والمردقة بمسجد المدينة ما كان في من منه صلى الله عليه
دون ما زاد وقيل المراد جميع حرمة ما قال ابن عبد البر حديث المدينة
افضل من مكة ضعيف وحديث الهمداني كذا تعلم انه خرج في
من احب البلاد واليه فاسكن احب البلاد اليك لا يختلف اهل العلم
في تكافؤهم ووضعها انتهى **الباب الاول**
في اداب السفر من اراد سفرا وجب
عليه تعلم ما يتعلق به وتجب على من اراد السفر اخلاصه
لله تعالى بان يريد وجهه لله تعالى فقط لا يخرجه من سمعة او
عجب فانه سبحانه وتعالى لا يقبل الا الخالص لوجهه الكريم وهكذا
كل عبادة وبسبب ان يتفرغ قلبا وبدن عن التجارة ككرات نفسه
او دوابه ولو كان راجعا فان خرج بنية التجارة المحج والتجارة
فتوابعه دون من ثواب المتجلى عنها والثواب بعد ما بعث الدين
وان غلب باعث الدنيا وقيل لا تنجلي له من الاجر مطلقا وهذا
ان قصد التجارة لاجل غنى المال او لوقف صدقة بالتجارة كفاية اهله
والتوسعة عليهم او على اهل الحرم فله الثواب كاملا لانه ضم
اخره الى اخرويه وتجب النوبة من جميع المعاصي وهي
الندم على ما فرط منه وشرطها الاقلاع في الحال او التوقف
بما تركه من الحقوق لله تعالى كصلاة وصيام وزكاة والغرم

على

على ان لا يعجزوا الى مثله وتزيد حقوق العباد بالحرص عنها
فان كانت اموالا تحلل من اهلها او ردها اليهم والى من يقوم مقامهم
من وكيل او ارق فان لم يعرف اهلها ويرحمي معرفتهم فليغرم على
انه متى قدر عليه وصلها اليهم وان ايسر معرفتهم فهو مال
ضائع فليصرفه لنفسه ان كان ممن يجوز صرفه اليه بان كان له
استحقاق في بيت المال وينبغي ان يغرم لهم ان وجدوا
والا اعطاهم من يجوز صرفه اليه وان كانت في الاعراض كالقذ
والغنية فان لم تقبل الاصلها بها استغفر لهم وندم وان
وصلت اليهم فلا بد من تعيينها بالشخص ثم يتحلل منهم
ويندم فان تعذر عزم على اتمه متى وجدهم تحلل منهم و
يجب ان يطلق ويترك ملكه او يترك لمن تتركه نفقته
النفقة الى حين رجوعه عند من يثق به ان لم يسافر بهم
فعلى الحديث كفى بالموت شأنا ان يضع من يعول وعلى الحاكم منعه
حتى يفعل ذلك الا ان اذنت له زوجته الكاملة فيسقط
حقها يوم واحد وتجب ان يترك كل المومن يقضي
دينه الحال الذي عجز عنه من مال حاضر البلد ان لم يسافر
الدائن في ربه كما بحث او باذن له في السفر وظن رضاه
وان كان به رهن وصنعه موصرا يتدرب ذلك في الوصل
وان كان تحلل في غيبته ويجوز له ان يدين حاله لو ذميا
منع مدين موصرا بالدين او بعضه ومثله وليه كما بحث
من السراوان قصر وجسه وليس لولي ان ياذن للمدين

في السفر المصلحة مقطوع بها ولو عزل وكيله المذكور في
 اثنا سفره امتنع السفر ما لم يضطر اليه لغير خوف كما تحت
 اما المعسر فله السفر بغير رضى الدائن ولو سفر محرقا وادخل
 اثنا الموجل فلا يلزمه الا جوع وكذا ان يجد عليه اثنا دين
 حال ما لم يصرح به وينبغي ان تكون النفقة من الحلال ومن
 حج بالحرام لم يكن حجه مبرورا وبعد قبوله بل قال الامام
 احمد بطلان حجه ومن حج بالقيمة يشبهه حتى عليه ان يكون
 تلك التشبه حراما فلا يكون حجه مبرورا فليحتمل في طريقه
 ذهابا وايابا والا فذهابا فقط والا فمن الا حرام الى التحلل
 والا في يوم عرفة والا فيلزم قلبه لخوف لما هو مضطر اليه
 من تناول ما ليس بطيب فعسا الله ان ينظر اليه بعين
 الرحمة ويحاور عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهه له قاله
 الغزالي رحمه الله الا قوله فذهابا فقط وينبغي ان يحتمل في
 ارضاء من يتوجه عليه به كالاصل ولو انني قمت له ابوان
 واحد هما وان على تسن ان لا يحل الا باذنها او اذنها فان
 فان منعاه من نسك فرض الاسلام او التذرع ولو مطلقا
 او التقضاه لم يلتفت الى منعها بل يعصى الاصل بمنعه وان كان
 الفرع فغير الا ان كان لغرض معتبر فحجب الطاعة بخوف طريق
 وكذا اذا كان يريد السفر مع رفقة غير ما موثني ويمكن ان
 يتأخر حتى يجد رفقة ما موثني وان منع احد ابويه من غير
 فرض العتق وجبت طاعته وان على او رضى الاقرب منه او كان
 رقيقا او كافرا لكن بشرط اسلامه في الجهاد لان الكافر منتهى
 بالمتعج لديه فان الى الاصل واحرة الزرع فله تحيله هذا

ان

ان لم يقصد بنسك التطوع نحو تجارة من اجارة كالجاليين والعاكين
 ان زاد البيع او الاجرة على مومن سفره ومثله ان تكون مونة الحظ من
 ماله ومونة السفر من مال غيره ومن طلب علم ولو غفلا والافله
 السفر بغير الاذن بشرط ان الطريق امننا معهودا وان لا يكون
 محاربا واذ اراد الرجل ان يحج ماشيا وكان ممن يطيق ذلك لم يكن
 لاحد ابويه ولا لوليه منعه من الحج ماشية ذلك اما الا نتي فلو
 ليها وكذا زوجها منعها من الحج ماشية وتجب استئذان
 من حج على ائمة مطلقا كسيد لها وعلى حرة تنبت معها الحال في
 غير فرضي وان قصدت نحو تجارة اما في الغرض كنذر قبل نكاح
 او بعده باذنه فيسفلها ان تخبر به بغير اذنه وان كان
 له منعها منه كتحليلها ولو صغيره لا توطأ ما لم يتحقق
 بخوف عصب يقول قطيني عدلين او بنذر باذنه او بقضاء
 تعد وطبها بعد النكاح عالما بحرمته وجسها حتى قات
 وقد افن في الاحرام وما لم تسافر معه وهو محرم ولم يفت عليه
 استمتاع بان احرام ايضا والا بان نصيق بها ذكر او سافرت
 معه وهو محرم ولم يطل من الاحرام هتاهي احرامه او طالك
 لم يتحل فليس له منعها من الاحرام ولا تحليلها منه وان خالف
 في بعضه في التحفة والزوج الطفل ان راي وليه المصلحة في
 منع زوجته وتحليلها جاز ولا فلا وللزوج كوليها بالشهادتين
 اي المصلحة حسب مطلقته الا يابن والرجعية والمفسوخ نكاحها
 الى مبيعدة ثم بعد تقضاها ان ادركت الحج نذاك والا فهي

ان لم يقصد بنسك التطوع نحو تجارة من اجارة كالجاليين والعاكين

من فاته اما اذا تقدم احرامها على وجوبها فان خشيته الفوات
وجب الخروج للحج والاجاز وليس للمعارفة تحلل ولا له تحليلها
الارجعها راجعها فلما ان احرمت بغير اذنه تحليلها وهو
امرها بالتحلل فيجب عليها ان لا يامر ما به لم يخرج لها التحلل وهو
للحج ذبح شاة ثم تقصير مقترن كل منهما بنية التحلل ويستحب
الحج بالحليلة وكذا سفر عبادة وينبغي ان يستكثر من الزاد و
النفقة والأت السفر عند الاماكن ليوتر منه المحتاجين والرفقة
وان يفرح بما ينفعه في عبادته من حيث سببه في رضا الله لاريا
وسمعه وان يحصل الزاد الطبيب ابي الحسن الجيد في عرف حاجته
لكن اذا علم ان من يريد اعطاه يجب شيئا مخصوصه فهو اولى
والتصدق بالطيب اولى من الخبث فهو ممنول لا مكروه ولا
خلاف الا في السنة نعم ايتار التصديق به على الطبيب
مكروه والتناقض بفعل الاطعمة الرفيعة خلاف التواضع
وكره السرف في التمتع والترفة ويستحب ترك المشاحة
في الكرامات وفيما يشتره لا سباب الحج وفي كل ما يتقرب
تعالى الله تعالى لكن الولي والوكيل يجب عليها الاجتهاد في
ذلك بعوض المثل وينبغي ان لا يشارك غيره في المركوب
والزاد ولو اباح له شريكه التصرف في وجوه الخير كان لا يثق
باستمرار رضاه واذا شاركه لعذر كما كان الطبع وغيره
فلا يكن على الاشاعة واذا شارك فلا بأس باكل بعضهم اكثر
من بعض اذا وثق بان اصابه لا يكرهون ذلك وكان كل مكلفا

مختارا

مختارا وشيئا فان لم يثق فلا يزيد على قدر حصته والا ولو ان يثق
بدون حقه ولا يلحظه بقلبه ولا ير لنفسه فضلا واجتماع
الرفق اكل يوم على طعام احدهم على المناوبة اليق بالتوزيع من
المشاركة كمن ان لم يظن رضاهما حب النوبة بزيادة اكل بعضهم
لم يزد وجوبا وينبغي ان يشاؤون من يثق بدينه وحسنه
في الوقت الذي يريد وتجب ان يبذل المستشار له النص
في الحديث المستشار موثقا واحدا الغالب من المصحف جابر
عند بعضهم وقيل مكروه وقيل حرام ويستحب ان يستشير الله
تعالى فليصل في حرم مكه مطلقا وفي غيره في غير وقت الكراهة
ركعتين سورتي الاخلاص ويدعو بالدعاء المشهور سبعا
وما استيق اليه القلب ففيه الخير والاستخارة في الحج من حيث
الوقت والا فهو خير وينبغي ان يصحب رفيقا موافقا
صالحا لا نفس له سافر قبل ذلك ليذكره ويعينه ويحمله
وكونه عالما بالمناسك وغيرها وقرينا او صدقا او وليا وان
يحرص كل منهما على رضا الآخر في جميع سفره وعلى احتمال اذاه
وجفاه ويعتقد الفضل والحرمة فان عجز سني تعجيل المغارفة
ان لم يغلب على الظن وقوع محذور وجب ان غلب ذلك
الا ان اذت المغارفة الى خطر اعظم كضباع عدله العاجز
عن المشي والركوب في محل فمتنع وان لا يصحب الا من هو
دونه او مثله قال سفيان لا تصحب من هو اكثر منك
مالا منك فانك ان ساوينه في النفقة اضربك وان تفصل عليك

استند لك وينبغي لمن اراد الركوب ان يحصل له بشرا وهو
افضل الا لعذر او كراهية في الذمة ثم المعنى والا بل افضل من
وكذا القوي الوطني اي لئلا يظهر بالنسبة اليه وتجوهر ركوب
الضعيف المطبق من غير ضرر وتجنب في الاستنجار ان
يطالع الحال على جميع ما يريد عمله ويسترضيه عليه حيث
لا مشروط بحال طال معلومة من جنس معلوم ولا عبرة بالعرف
لانه مضطرب ويروى ان رجلا سال عبدا لله ابنا المبارك
حل كتاب رساله فقال استاذن الحال ونسحب الحج على الرجل
والقنب دون نحو المحمل كالمهوج لمن قدر على ذلك بلى مشقة
لا تخجل عادة وان لم يلق به فيكره ركوب نحو المحمل بلا حاجة
وقيل لا بأس به وسنلحاح جزان قدر كره المشقة المذكورة
لضعف او علة او غير ذلك والركوب ولو على الضعيف وغير
الوطني في الحج والعمرة الا ما استثنى كالسعي ودخول مكة افضل
وكره ركوب جلاله في السوء والاقامة بلا حائل بينه وبين
ظهورها غير ثوبه المتصل به ما دام عرفها متغيرا بريح الخس
الذي اكلمته ولو غير عذره وكذا كل لحم المأكولة وشرب لبنها
قبل زوال اللحم وينبغي ان يكثر السير ليلا ويسن ان يصلي
اذا اراد فراق ما نزل فيه حضرا وسفرا وان نعد ركعتين
بنية سنة فراق المنزل سور في الاخلاص وقيل بركعتين
وقيل بالمعوذتين والاخلاص قال حجر وينبغي للحج
الجمع بان يقرأ في الاولى ليلاف قريش ثم الكافرون ثم قل عوذ

برب

برب الفلق وفي الثانية قل هو الله احد ثم قل عوذ برب الناس
او ثم بعد سلامه يقرأ اية الكرسي و ليلاف قريش فانها امان
من كل سوء وحسن ان يقول اللهم بك استعين وعليك
اتوكل اللهم دللي صعوبة امري وسهل مشقة سفرى
وارزقني من الخير اكثر ما اطلب وامرني بكل شررب اشرح
لي صدري ويسر لي امري ونور قلبي اللهم اني استغفرك
واستودعك نفسي وديني واهلي واقاري وكل ما انعمت
به علي وعليهم في حرة ودينافا حفظنا اجمعين من كل
سوء يا كريم ثم يصلي اربع ركعات بعد شدي ثياب السفر
يقرا في كل الاخلاص كما في الحديث ويقول بعد سلامه
اللهم اتقرب اليك بعم في اهلي ومالي فاذا نهض من
جلوسه قال اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك
اعتصمت انت تقني ورجائي اللهم زدني التقوى
اللهم اكفي ما اقمي وما لا اهتم له وما انت اعلم به مني
اللهم زدني التقوى واغني ذنبي ووجهني الى
الخير حيث ما توجهت وقرأ الكافرون والنصر والاخلاص
والمعوذتين وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحج يا جبريل اذا خرجت في سفر ان تكون امثال اصحابك
هبة واكثرهم زادا فقلت نعم يا ابي انت وامى قال
فاقرأ هذه السورة الحسنى قل يا ايها الكافرون واذا جاء نصر
الله وقل هو الله احد وقل عوذ برب الفلق وقل عوذ برب الناس

وافتح كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم واختم قرائك بها قال
جبر وكن غنيا كثر المال فكن تخرج في سفر فاكون ابدا لهم
هيبه واقلهم زادا فانزلت على منذ علمت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقرأت بها ان يكون من احسنهم هيبه
واكثرهم زادا حتى ارجع من سفر في فاذا خرج ولوم من منزل
السفر قال اللهم اني اعوذ بك ان اخل او اظل او ازل
او ازل او اظلم او اظلم او اجهل او تجهل علي بسم الله توكلت
عليه لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اصول ابي اقره
وبك احوال ابي اخرج وبك اسير ورسول ان يودع معارفه
فيذهب اليهم ويسلم عليهم ويصافحهم لان المفارقة انفس
بالتوديع بخلاف القادم فالانفس ان يوتى اليه ويهنا
بالسلامة ويقول كل من المتواعين للاخر استودع الله دينك
وامانتك واخوتك عملك خروذك الله التقوى ويقول الالهة
ومن تخلفه استودع الله الذي لا يضيع وداعه ويقال
له نروك الله التقوى وغفر ذنبك ويسر لك الخير حيث
ما كنت فان قال المسافر وحنى قال له عليك بتقوى الله ويقول
الله اكبر على كل شرف اي مكان عالمي فاذا اوى المسافر سن
للمقيم ان يقول اللهم اطوله التبعد اي القرب له بطي الاثر
وقود عليه السفر اي مشقة ويطلب من المسافر الدعاء وينتفع
بالمشي معه وسن للسفر يوم الخميس فالاثنين فالثلاثاء وان
يسكر ولا يكره السفر ليلة الجمعة وان قصد الفرار منها وتحرم بعد

في يومها على من لزمته الجمعة ما لم يخشى ضررها باقتطاعه عن رفقته
او تمكنه في نحو طريقه وكبر رعاية منازل القرى لانه من الطيرة
المنهي عنها لكون القرى في العتوب فلا يكره السفر في يوم موافق
لذلك وان يتصدق بشئ عند خروجه كما ما كل حاجة يريد بها
وان يبدأ برجله اليمنى في الركوب وان يركب في الشق الايمن
ان عاد له نكته ولده والا فليتنا وبافيه وان يسير اذا شرع
في الركوب كما اذا وضع رجله في الركاب فاذا استقر على ظهر
الركاب مدام صبعه وقال الحمد لله سبحان الذي سخر لنا هذا وما
كن له مقرنين وانما الى ربنا المنقلبون ثم الحمد لله ثلاثا ثم الله اكبر
ثلاثا ثم لا اله الا الله مره ثم سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي
فانه لا يغفر الذنوب الا انت الحمد لله الذي حملنا في البر والبحر
ومررنا من الطيات وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا
اللهم اننا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما
تحب وترضى اللهم هون علينا سفرنا واطر عنا بعده
اللهم انت صاحب في السفر والخليفة في الاهل والمال
والولد اللهم اننا نعوذ بك من وعث السفر وكابه المنظر
اي تغير النفس من كل شئ يعقب المنظر اليه الحزن والحوة
وسوا المنقلب في المال والاهل والمال ولد اي سوا انقلاب
من السفر بان يرى فيه ما يسود من فقد شيئا واقامة
بعضهم على المعصية ومن الحور بعد الكور اي النقص بعد
الزيادة ومن دعوة المظلوم وان عثر وعثرت به دابته

فلنقل لبسم الله وإذا سار في المنازة حمد الله وسبح وكبر وإذا
علا مرتفعاً كبر ثلاثاً والاولى ما ذكر في كيفية العيد وإذا هبط
في منخفضاً أو حط رحله ولو سجد ما سجد ثلاثاً وإذا شرف على
وادي قال الله أكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وتكبر بالبالغة
في رفع الصوت في كل ذكر تبارك الجوف فيه والاولى تقدم خط الرجل
على الصلاة مع سعة الوقت لأنه من الاحسان لليلة الا في المزدحم
كما سيأتي ويسن ان ينزل عنها غدوة وعشية وعند عتمة
لم يطرد عرف بالنزول عند هاول لا شرط في مستجارة ومعاراة
وعند توقف طال الا لعذر ويجب نزوله اذا طرد عرف
ركبه به ولا شرط بينهما على ذكر توقف لأجل المشي بمرورته
عن دابة مستجارة ومعاراة لم يظن رضا مالكها عند العتمة
فان شرط اتباع ويجب ترك ما يضرها من خوم حمل عليها
وجوع لا تطعمه ومنع الجمل من ذلك ولا بأس بنوم
عليها ان عرفها وكان الحاجة كغلبة وإذا نام في غير الوقت
المعتاد الغالب للمسافر من فليحرم منه ولا يقرب النعاس
ولا بأس بارتداف طائفة ان ملكها او ظن رضا مالكها
والمالك احق بمقدورها وله تقديم غيره ويسن اركاب
غلامه والمنقطع ويسن ان تحبب تشبع وهو ان لا يشبع
فان افوط بان لم يجد له مساعداً حرم ان ضربه او كان من مال
من لم يظن رضاه وإذا انفلتت دابته فليناد يا عباد الله
أجسوا ثلاثاً وإذا استصعبت دابته اذن في ذنبها

٩ وأقاربها ثلاثاً أو غير دين يبيعون الاية وكذا المقيت
وإذا دخل وأراد مونا وهو بارض ليس فيها ائیس قال
يا عباد الله عینونی ثلاثاً فأكثروا ما دام تحتاج لذلك وإذا
خرج من المشي بغلاة أعینو عباد الله رحمكم الله ومما يجب
لو حذر الضالة يا جماعة الناس ليوم كارب فيه ان الله
لا يخلف الميعاد اجمع بيني وبينكم وإذا ركب سفينة
فأما ان من الغرق ان يقول بسم الله مجراها ومرساها الاية
وإذا رأى بلدًا ولو شرفه كنكها ومثلاً وان لم يرد النزول
فيه قال النبي انزلني منزلاً مباركاً وانت خير المنزلين
رب ادخلي مدخلًا هدياً واخرجني مخرج هدياً واجعل
لي من لدنك سلطاناً نصيراً اللهم رب السموات
السبع وما اظلل ورب الارضين السبع وما اقلت ورب
السيطين وما اظلل ورب الرياح وما ذرين فاناسلك
خير هذه القرية وخير اهلها وخير ما فيها ونعوذ بك
من شرها وشر اهلها وشر ما فيها ثلاث مرات اللهم
ارزقنا جناها وحببنا الى اهلها وحبب اهلها اليها وإذا
خاف احداً قل ليلا ف قرشي وقال اللهم انا نجعلك
في حوزهم خرو ونعوذ بك من شرهم اللهم رب السموات
السبع ورب العرش العظيم كن لي جارا من شره ولا يضرني
الحب والانس والعوانهم وابنائهم عجم جارك وجل ثناؤك
ولا اله غيرك وإذا تغولت الغيلان اي تلونت

بكلمات
 الشياطين اذن واذا انزل منزلا قال اعود بك الله التام
 الله من شر ما خلق وان قاله صبا حاو مساء فانه لم يضر
 شي كالعين حتى يرحل ويخط خطا حوله ويقول الله
 رب لا شريك له واذا اقبل ليلا يا ارض رب وربك
 الله اعود بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما خلق
 فيك وشر ما يدب عليك اعود بالله من اسد واسود
 اي شخص ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد
 اي الجن ومن والد وما ولد اي ابليس وذريته وو
 قت اي السدس الاخير من الليل يقول ثلاثا رفع
 صوته سمع سامع محمد الله ونعمته وحسن بلاءه
 عليها ربنا صابرا وفضل علينا بما يذا بالله من النار
 وسن ان يكثر من دعا الكلب في كل موطن وهو
 لا اله الا الله رب السموات العظيم الحليم لا اله الا الله
 رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب
 الارضين رب العرش الكريم يا حي يا قيوم برحمتك استغيث
 ويكثر من ذكر الله لانه عون على المقاصد وفي الحديث
 ما راكب تخلص في مسيره بالله وذكر اي مشغلا به
 الا اردفه الله بملك اي جعل الملك ردفه يلهمه الخير
 ولا يخلو شعراي مذهبوم وخوفه الا اردفه الله بشيطان
 اي جعل الشيطان ردفه يعده الفوق واذا رجع ابيون
 تائبون لربنا حامدون اللهم اجعل لنا بها قرارا وقنا

حسنا

حسنا ويقال للقادم من السفر الحمد الذي سالك والحمد
 الذي جمع الشمل بك او قبل الله حمدك وغردت بك وخلق
 نعمتك ويسمى المسافر ان يجتنب المخاض والمزاحمة في
 الطريق وعلى امان امكته والافمن زحم غيره باختياره وكان
 يمكنه الترفع او الوقوف حتى يمر فلم يخش بائنا على من ذكر
 فهو كاصايل فيدفعه المزحوم بالاحق فالاحق كالبالا على
 الا ان تعين وان زحمه بغير اختياره بان زحم فان
 امكته دفع مزاحمة الموصوف بنظير ما سبق فتركه فهو
 كالصايل ايضا بقصره بترك الدفع فيدفعه المزحوم
 كذلك بما ذكر كذلك وان لم يمكنه دفعه فكالمره على الحاية
 فان خاف كل على نفسه المعصومة وكان احد الخوفين
 مضنونا والاخر متيقنا قدم المتيقن وان استوى باجاز
 الدفع وتذب الاستسلام او خاف كل على ماله قدم
 القن ثم الحيوان المحترم ثم ما يتيقن خوفه على ما ظن
 ثم ان استوى قدم المحترم من مال الغير كود يعده
 عنده او ما تعلق به حق ماله المرهون وان خاف
 احدهما على نفسه والاخر على ماله وجب وقاية النفس
 بالمال فان امكن الوقوف حتى تنقضي المزاحمة بان لم يخش
 فوان النفس والمال وجب ولا يخفى حكم الثالث والرابع
 وهكذا مما مر وسن ان تجتنب حتى شتم كعبه ولعنه
 دواب وضربها على وجهها فذلك حرام كوسم الوجه ونحوه

عنه ان لم يمكنه العدو الى غيره وحشي على نحو نفسه وكل
لغط قبيح كان ينهر انسانا او يؤخض غصيفا كونه خرج بلا زاد
ولا راحلة بل يواسيه بما تيسر او يريده ردا جميلا ويدعو
له كمن ان زاد الحاحه على ثلاث ولم يندفع باللفظ جاز
نهر بما لا شتم فيه وكان ثم نحو لا يجوز لك ذلك خف الله في
الحاحك ويسر ان تجتنب سوء الخلق مع خد منته
من احرار وارفا وغيرهم وسر ان يسير في سفره مع اثنين
غيره فاكثروا كره خلافه الا ان استوحش من الناس واستأنس
بالله في كثير من اوقاته الا اذا احتاج السحر ولم يجد من
يسافر معه وان يسافر في جماعة الطريق الى العواصم
السلوكه وان لا ينقطع عن الرفقة وان ينام بعد
عن الطريق وان يتناول بوالحاسة وان يتفرق عند
التزول وان يوتر الثلاثة فاكثروا جودهم رايانهم
انفسهم وكره ذلك ان في المسك امير يطيعونه
وجوب في امره وتحميده بما فيه مصلحة ولو دنيوية ولم
تخالف الشرع ولا يجوز عزله بغير حجة
ولا يحكم بينهم في الاثمة والاموال اذا لم يحكمه فيها
ويستعمل اذا امر في سفر طويل باقامة تمنع الترخص او
بوصول ميد السرى وفي قصير بوصول المقصد وكره
استصحاب كلب وان يقع لثي اسنة او جرس وان يقع
لدفع الهوام اذا ملايكة الرحمة والبركة لا تضيىء فاعلموا

في كذا

عنه عن

عن ابي الهيثم قال الهيثم اني ابر اليك ما فعل هو لا فدا له
صحة ملايكته وكرهتهم لم يحرم منهم وكذا من انكر ذلك
بقلبه ولم يلقه وكره ترويض الطريق ويسر ان يكثر من
الحذاء في سفره سايرا وما كثر لنفسه وامن تحب وسائر
المسلمين بالهم ونيا واخره فان دعاه يسجد وان
يديهم الظفر والنوم عليه ولو بتقليد الامام ابي حنيفة في
صحة التيمم مع القدرة على الماء فيما لا يتوقف على طهر كذا ذكر
والنوم والا لو كان يتوسد ذراعه الا يمن ان اتسع الوقت
والا نصب ذراعه ووضع راسه على كفه ويسر عند رادته
ان يتعود باله ويستودعه نفسه وماله ويقرأ ايات الحرس
وهي ثلاث وثلاثون اول البقرة الى المفلحون واية الكرسي
ولله ما في السموات والاخر البقرة واية ركب الله الى قريب من المحسنين
وقلاد غزاة الى اخرها واول الصافات الى لا رب وباعصر
الحجن الى تتصرفن ولو انزلنا هذا القرآن الى اخرها فان تعال
جد ربنا الى شططا وسن ان يستصحب معه في سفره كتابا
للسك جامعا لمقاصد السك وان يكثر مطالعته ليحقق
على وجهها اذ يجوز نقل المسائل والفتاوى بها ان كانت
من الكتب المعتمدة وكذا نسبتها لمولفها وان لم ينصل
سند الناقل بهم بشرط ذلك وصحة النسخة او تعدها بحيث
يغلب على الظن صحتها والمعتمد ما اتفق عليه الشيخان
الشمسي الرافعي والشهاب ابن حجر ان لم تجمع متعقبو كلاهما

على انه سهو ثم ما روجه الهلي في النهاية ثم ما روجه بن محمد بن محمد في
وان خالفوا الاكثرين ثم ما اعتدوا المتأخرين فان لم يوجد لهم ترجيح
فلا بد من مزيد فحص حتى يغلب على الظن انه المذهب و
بعضهم قدم ابن حجر على الهلي وبعضهم قال بالتخيس بينهما
وبعضهم قال بالتخيس بينهما وبين ترجيح المتأخرين
ويتعين ترجيح تعلم المناسك من يفتح على من يلبس
عليه فقهها وهذا كذا مره ان كثير من تخل به بقلد علم
مكة فراجع بغير تحليل لخاله ببعض اركان النسك
او بعض واجباته كمن جرد العقب في فصل
لا يحب كل من الحج والعمرة على الايمان
باصول الشرع الا مرة على من سبى وان ارتد بعد ههنا
ثم اسلم وفرض كتابه كل سنة ولا يسقط بفعل غير
مكلف وسنة من الارقا والصبيان والمجانين وبطل
تكرار العمرة في سائر السنة لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر
في عام مرتين ويتأكد في رمضان واشهر الحج الا يوم
غرفة والعبد والشرقي لان الافضل فعل الحج فيها على
في الفتح ويكره وجوبها بنذر وفساد تطوع وجوب
اذا بها بترخ بشرط العزم على الفعل بعد وان لا يتحقق
بنذر او خوف تلف مال او عصب يقول طبيب
عدل او معرفة نفسه او يكون فيها قضاء عما افسد
فلمن له ما به بنفسه او نايبه ان يحرمها بعد سنة

الا

الا مكان ومثلي اخر فها ت تبين فسقه من سني الا مكان
اي من وقت لو ذهب فيه الحج لم يدركه الى الوقت فيرد ما
شهد به وما قضى به ثم لهما خمس مرات
صحة المطلقة وصحة مباشره وتوع عن نذر
او عن نسك اسلام وجوب ولكل مرتبة شروط
فشرط صحتها المطلقة الاسلام ولو تغافل عن
ولي عن صغير مسلم ويجب عليه حضارة للاعمال ومنعه
من محرمات الا حرام كتحريم صبي عن المحيط قبل احرامه
عنه التحريم يعني ان لولي المال من ان في حق نوصي
فقاض وقية ولو ما ذونه وان لم يرد الولي نسكه او كان
محرم الا حرام الحج او عمرة او بها عن صغير مسلم ولو مميزا وانما
اشترط في الاجراء يكون حلال حج عن نفسه لانه المباشرة
تخلاف ما هنا لان الولي يحضر موليه للاعمال بنفسه او
نايبه والمجنون كالصبي ولو طرأ جنونه بعد البلوغ وكذا
المغشي عليه ان لم يرجع ثروا الى عناية عن قرب والا فلا يصح
الا حرام عنه ولا يصح عن كافر اصله او مرتد واذا الصبي المسلم
تبع الكفر فلا يؤثر في بطلان نسكه ان طرأ على الاحرام
والاثر ومثله الصوم والوضوء بخلاف الصلاة واليتم في
فيبطلها مطلقا والسيد الفتن الصغير والمجنون ان يحرم
عنه ايضا بخلاف البالغ فليس له ان يحرم عنه ايضا وان
اذن له القبيح فيحرم عنه السيد والولي بان ياتيا بالصيغة

على نذر

معا وياذن احدهما الاخر ليكون احرامه عن جملة البعض
بالاولوية والباقي بالوكالة او يوكلا اجنبيا او ياذن له ان
كان مميزا فلا يحرم احدهما وان كانت مهاياه اذ لا دخل لها
الا في الاكتساب وما يتبعها كالزكاة الفطر لا تاطتها بمن
تلتزم النفقة والصغير المشترك يحرم عنه مال كونه او ياذن
له ان كان مميزا وولي السيد ياذن لقننه او يحرم عنه حيث
احجمه ويكتف للصبي ثواب ما عمله او عمله به وولي من
الطلاقات كما افاده الخبر ولا يكتف عليه معصية اجماعا كما
في الخففة وخرج بولي المال غيره كالزوج والعج والام والجد
في بيان الاب حيث لا مانع فلا يحرم عن ذكر وصفة
احرام نحو الولي عن مولي ان ينوي جعله محرما فيصير الولي
محرما به وذلك وان بعدت المسافة بينهما وعليه احضاره
للاعمال وينابته عنه فيما عجز عنه فان لم تحضر بترتب
عليه ما يترتب على من فاته الحج او منع منه ويفسد حجه
بجاء بفسد حج البالغ ففي المجموع عن الدارمي لو فات النبي
الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزيه عن حجه الا
سلام والنضار وبعده ان من حجتان حجة للفوات وحجة
للاسلام ويبدا بحجة الاسلام ولو افسد الحجا البالغ قبل
الوقت فحجه ثم فاته اجزائه واحدة عن حجة الاسلام
والفوات والنضار عليه فديه للافساد واخر الفوات
اذا ذكره في الامداد والنهاية والايجاب وقال
في

في الفتح ويفسد حج مني بجاء بفسد حج بالغ وتجزية نضاره في
الصبا فان بلغ في الفاسد قبل فوات الوقت فاجزاه نضاره
عن حجة الاسلام والنضار وبعده انصرف القضاء اليها
لكن ينبغي عليه القضاء انتهى وللولي ان يدفعه لمن يحضره
المناستة فيطوف نحو الولي ونابيه بعد طوافه عن نفسه
بغير المميز بشرط سترهما وطهارتهما الخبث والحديث
فيوضه الولي وينوي عنه ويصلي عنه ركعتا الطواف والاحرام
ويسمى به بعد سعيه عن نفسه ولو اركبه دابة اشترط كون
الولي سابقا او قائدا وتحضره عرفة فالمزدلفة ومنى والحجرات
وبناؤه الاحجار بعد رميه عن نفسه ليرميها ان قدر والا
احدها منه ورماعته والسنة ان ياخذ بيده ويرمي
بها فلا يكفي ان يرمي الولي قبل نفسه بل يقع لها ولا ان يستقل
بالرمي بنفسه من غير متاولة والمميز يطوف ويصلي
ويستعي وتحضر المواقف ويرمي الاحجار بنفسه ورمي الولي
واجبا باحرام كدم قران او تمتع او فوات وكفدية بشي من
مكطوراته ان كان مميزا وتعد نحو اللبس والطيب
او حلق او قتل صيدا ونوسه او جاهلا معد وراعى
ان عليه والبسمه اجنبى فعلى الاجنبى وبضمن ان لم يكن محرما او
كان في الحرم من غير ان يدخله الولي فيه بان كان من اهله
او دخل بلاد ذن الولي والا فالقدية على الولي اما غير المميز فلا
قدية في ارتكابه مكطورات على احد ويغرم الولي زيادة نفقة

بسبب السوء لو قبل صيرورته محمدا قال في التحفة ويلزم الولي
كل دم لهم المولي وما زاد على موته في الحضر وموته قضا ما افسد
بما عداه واستوجب في حجر في حاشية الفتح ان المراد بالحق المحل
المقيم فيه حالة السوء وان لم يكن وطنه اهـ وشي خاصية مباشرتها
حسنة الاول الاسلام فلا تقع من كافر ولو ارتد ثانياه بطل
ولا يجب المضي في طلعه ويجب على من ابطله الاسلام والتقص
فوق الثاني الوقت وهو الميعات الزمان التي فلا تقع
مباشرة الخ قبل وقته فلا حرم به في غير اشهر اتعقد عمرة
وكذا العمرة فلا تقع من قبل نفوذ ان سقط عنه المرمى والميت
بما سياتي الثالث معرفة كيفية الاعمال اي معرفة
كيفية كل عمل عند الشروع فيه لا معرفتها عند الاحرام نفي
التحفظ ولو حصل اي علم الكيفية بعد الاحرام وقبل تعاطي
الافعال كفاه وكذا في شرعي الارشاد والنهاية
وقال ابن حجر في حاشية الفتح الواجب عند نية الحج تقصير
كيفية بوجهه وكذا عند الشروع في كل من اركان
اهـ الرابع العلم بالاعمال اي ان ياتي بها عالما
انه يفعلها عن النية المتعمدة كما في الامداد
فلو خرجت افعال النسيك منه اتفاقا لم يعتد بها
وكذا لو زال عقله فيها لكن ان احضر وليه قينها وقع
نفلا ولا يحتاج كل عمل لنية تحصر ومما تقدم
سقط ما في المختصر من رد هذه الشروط الثلاثة الخامس

٣ خارج

التمييز

التمييز فتصح مباشرة النسيك من صغير مميز ان اذن له
والتي قال دون مباشرتي صبي ومجنون لا يميزان ولو
للحق كسائر العبادات اذ لا يثبت لهما ولو افاق المجنون
في جميع بعد ان احم عنه وليه صبي مباشرة واجزاه عن
فرضه ان كان بالغارا كما في الامداد والنهاية والفتح و
عبارة ويقع حج غير الكامل فرضا محضيا عن حجة الاسلام
ان وقف بعرفة كما ملا بان بلغ او عتق وهو في الموقف
وادمك زينا يعتد به في الموقف او بعده ثم عاد له الوقت
باق اي لا بعد الطواف كما قاله ابن قاسم ويعيد عليه
وجوب بعد الطواف ان كان قد وقع ناقصا كالمسعى بعد
طواف القدوم قبل بلوغه او عتقه ولا دم عليه ولو
رقيقا مطلقا بآنيانه بالاحرام في النقص وان لم يعتد للميتات
كاملا وطواف الغرة كالوقوف فاذا اكمل قبله اوقبه
اجزائه عن عمر الاسلام بخلافه بعد اي ويعيد بعد
الطواف الذي تقدم الكمال كما في التمهيد خلا والفتح
وقوله بخلافه بعد خالفه في النهاية فاعتد له لو باع
بعد واعادته اجزائه عن عمر الاسلام اهـ ثم قال في الفتح
وافاق المجنون بعد الاحرام عنه كالمسعى فيما ذكره اهـ
وجرى في نسي العبادات والتحفة على مقالة الشيخان من
انه يستر طاري في الوقوع عن نسيك الاسلام افاقته في الا
ركان كلها حتى في الاحرام ولا يصير في الوقوع عن فرض الاسلام

تخلل الجنون بين الاركان اتفاقا ويصح احكام سنه حج او عمره
بلا اذن وليه ان اللوى تخليده وشرط نذر ما مرد التكليف
اي شرط اجزاها منته واما الزومها به فشرط الاسلام
والتكليف فيتعقد نذرهما من قن وان لم ياذن سيده لتعلقه
بذمته وبيرا بفعلها وان منعه منه على الاوجه قاله
في الفتح وشرط وقوعها عن فرض الاسلام ما مرد الحرية
التامة ولو بالتبني بعد تمام الفعل كما لو بان الصبي
بالغافلوا اذن المقصوب لقته ان يحج عنه ففعل ثم بان انه
كان حرا قد حج لنفسه وقع لسيدته ولو تكلف غير مستطيع
ولو غنيا وقع نسكه فرض الاسلام فنسكه من فيم رقت
وغير المكلف يقع نفلا وشرط وجوبها الاسلام
والتكليف والحرية والاستطاعة للادية ويكفي استطاعة
الحج ولو للعمة لا استطاعة العمة في غير وقت الحج للحج نعم
بحبان على مرتد لو استطاع في ردة وجب عليه قضاء
اذا اسلم وان لم يتمكن منهما بعد اسلامه لنحو عمر الا اذا
ماق مرتدا فلا يقضيان عنه والكافر الاصلي مخاطب
بهما خطاي عقاب تلا مطالبة في الدنيا فان استلم وهو
مفسر بعد استطاعته في الكفر فلا اثر لهما ومن لم يات
بنسك الاسلام وان لم يحج عليه لا يصح منه غيره وكذا
القضا والنذر وهي مرتبة على هذا الترتيب فلو اجتمع
على شخص حجة الاسلام ونذره وقضا بان افسد نسكه

ناقضا

ناقضا وكما قبل القضا بان افسد نسكه ونذره ثم حج او عمره
وقع ما رقت به او لا عن فرض الاسلام وان عين غير هال الصالحة
ثم ما لاقى به بعد ذلك يقع عن القضا وان نوى غيره لوجوبه
باصول الشرع ولا يخفى عن النذر لكونه تداركا لما فسد ثم ما لاقى به
يقع نذره ولو نواه نفلا فعليه انفسه في حال كماله
وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضا به ونذره ان نذره ان
عين سنة وحج فيها لا يفسد قالوا اذا نذر من عليه حجة الاسلام
ان يحج هذه السنة او سنة كذا فاذا حج حصل فان لم يحج فيها
او لم يعين النذر كعلي وقع ما لاقى عن حجة الاسلام ثم عليه
ان يحج للنذر ايضا وقيل يحج من القى بنسكه الاسلام والم
يكف عليه قضا ولا نذر بين ان يتطوع او يحج عن غير حق
لواحد اخر تطوعا لم ينصرف الى حج الاجاره وان استجفت
عليه تلك السنة لان وجوبها عليه لا يرجع الى نفس الحج ولو
احرم الاجير موقفا ثم صرفه للموحر قبل الشروع في العمل
وقع عن نفسه ويصح ان يقترن ببعض الخمس ببعض
عن ميت او معصوب كالوادي اثنان عنه بالنيابة
حجة الاسلام والقضا والنذر في سنة بنيانه حصلت
عنه الا تبني او ادى عنه خمسة في سنة احدهم
حجة الاسلام واخر قضا واخر نذرا واخرها له من حج
استنوجر عليه اجازة مة واخر تطوعا كل واحد ادى
واحدة صح ولو حج الغرض ثم نذر ان يحج عن غيره على الوجه
العام الثالث جاز ان يحج

العام الثالث جاز ان يحج

وان تنطوع في العام الثاني ومن عليه حج الغرض ثم نذر ان
 الحج العام الثالث جاز ان يحج عن غيره عمرة الاسلام فقط ان الحج
 تطوعا وعكسه وينصرف احرام اجير الحج واجب عن مستاجر
 الى حج نذره الاجير قبل الوقوف واحرام منطوع عن نفسه
 الحج نذره قبل الوقوف لتقدم الذوق عن النفل وفرض الشئ على
 فرض غيره اما لو نذر احدهما الحج بعد الوقوف فلا ينصرف
 الى النذر لا يتاخر بمعظم اركان ما نواه وقياس ما مر انه
 لو اهدى مكنت العود اليه وعاد انصرف للنذر كما في الفقه
 والامداد وشرح العباد خلافا لما في المختصر وان من نذر
 العمرة قبل فراع طوافها وقعت عمرته عن نذره بخلاف
 ما اذا نذر ذلك بعد الطواف كما في الامداد نعم
 الا وجه ان السعي هنا في الحج لا يجب اعادته لوقوعه
 في حال الكمال بخلافه فيما مر كما في شرحي الارشاد ولو
 نذر الحج حجة انعقد نذره فاذا مات حج عن المعضوب
 الف حجه من تركته وكذا عن غيره كما هو ظاهر كلام الفقهاء
 ومنى عليه الاذرعى لكن المعتد ما في الرخصة وشرح العباد
 وحاشية الفقه من انه لا يحج عن غير المعضوب الا ما امكن منه
 حيا ان يفعل وسقط الباقي ولا يمكنه في السنة الامر
 وان قرن اجيرا استوجبه لحد النسكين كان استوجبه الحج
 عليه عمره او عكسه ونوى باحدهما نفسه وبالاخر المستاجر
 وقعاله لا للمستاجر ان كان ميتا عليه النسكان لجواز

كما في الفقه وقال في المجموع
 وقعاله لا للمستاجر ان كان ميتا عليه النسكان لجواز

الحج

الحج والا عتار عن الميت من غير وصية ولا اذن وارث
 فان كان على الميت احدهما وليس عليه شئ وقع الاجير نذرا
 في شرح الايضاح وحاشية كمالوك ان المستاجر حيا معصوم
 او نواههما جميعا للمستاجر المعضوب لان نسكى القرآن لا
 يفترقان لا في الاحرام ولا يمكن صرف ماله بامر به المستاجر
 اليه كذا في الفقه قال في الامداد وقضيته انه لو كان حج وعتمر
 عن نفسه نوى باحدهما نفسه وقعاله وليس بعبد لانه
 لو استاجر احدهما جلا واحدا احدهما الحج والاخر للعمرة او امراه
 بد لك فتر بينهما وقعاله وبه صرح الشبان ولو
 استجاره في الذمة ليح منها او امراه به واحرم احدهما
 منها امر قتلن شأنها قبل التليس بشئ من افعال النساء
 ذكره في المجموع اهـ والاستطاعة هي نوعان استطاعة
 مباشرة واستطاعة انا به الغير فالاولى هي الاستطاعة
 بالنفس بشرطها سعة ولو بالنسبة الى من
 يقدر على خرق العادة فلا يكلفاوي قطع المسافة البعيدة
 في ساعة ولا يصير عن الزاد ولا الاختفاء عن نحو الرصد
 نعم لو فعل ذلك كرامة ترتب عليه حكمه احدهما
 وجوده من السفر كزاد او عتيد ولو سفره واجبة خفارة
 ذهابا واياما وان لم يكن له ببلدة اهل وعشيرته فاذا وجد
 من تحرسه بحيث يامن معه ظنا لزمه استيجاره باجرة
 المثل لا بازيد وان قل والمراه كالمثل هنا الا ان قصر سفره



بان كان دون مرحلتين من مكة وكان يكسب في اول يوم
من ايام سفره قد لا يفي بايام الحج الستة وهي ما بين زوال
سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره لمن لم ينزل في الاول
والاقل وال الثاني عشر ويعتبر في العمدة كفاية من
اعمالها وهو نصف مع مائة سنة وثلاثين وجوز
من بينه وبين مكة مرحلتان ولو قرب من عرفة ولو
دونها وضعف عن المشي كان يناله به مبيع التيمم راحلة
اي كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذي
يسلكه ولو نحو بعل وبرق حمار وان لم يلق كما قاله ابن
حج في الحجة وقال الشمس الهلي وحج في حاشية الايضاح
لا بد ان تكون لا يفتنه به بان يقدر عليها بشر او كرايتن مثل
او اجرة لا يزيد وان قل او بوحية له او جهة الحمل او وقف
عليه كاهبة ولو من الامام الا ان اعطاه من بيت المال
اي حيث جاز ولا زكاة وقد فقه ذلك على شق تحمل الحمل
استدضره بالراحلة وهو مبيع التيمم كما في الامداد
والنهاية وقال في الحجة ما لا يحتمل عادة وغيره مطلقا
وان اعتاد غيرة كمنسب الاعراب وعلى عدل مجلسي في
الشفق الاخر وان قدر على كمال الحمل بشرط ان لا يكون فاسقا
ولا مشهورا بنحو خلاعة او بحون وهو عدم الحياء
من فعل ولا شديد العداوة له وان لا يكون به نحو
برص وان يوافقه على الركوب بين المجلتين اذا نزل لتفان

حاجة

حاجة قاله ن ز نعم من كان به نحو هو وج ك متعه
له صحتها معه سهلت معادلتها به لا يحتاج الى
عديل فان الحجة بالحمل مشقة شديدة اعتبر في محارة
كالشفق في حجة فسرير تحمل رجا وحمله على عنق ادي
اما من قصر سفره وان كان بينه وبين عرفة مرحلتان
وقوي على المشي بان لم تحصل له مشقة تبيح التيمم فلا يعتبر
في حجة الراحلة وما يتعلق بها الا المرأة واما القاهر عليه
في سفر القصر فيس له ولو امرأة لم تحس عليها فتنة من
المشي بوجه ان كانت في الغرض ما لم يعجز عن السؤال
والاكراه له ولعصبة المرأة كالوصي والحاكم منعها من حج نفل
لحجة تيمم وفرض ان قويت والركوب لواحد الراحلة
افضل وشرط كون المونة وغيرها فاضلين عند خروجها فلتنه
عن مونة عياله ذهابه وآياه فشملت اعناق الابل
وتن دوا واجرت طيب ولو حاجة غيره ومملوكه تعين
الصرف اليه قاله في الفتح فيترك كل المومن او يترك نفسه
بصرفها من مال حاطره ويطلق الزوجه قاله ن ز ما لم تأذ
له وهي كاملة ويبيع المملوك وعن دين ولو موبلا وان
رضي صاحبه او كان لله تعالى كنذر وان تضيق عليه
الحج وما يليق به من ملابس وكذا مسكن لا يبق تحتاجة
ولو لم ينصت الا امرأة متزوجه وغيره من يعتاد السكى
في الربط قال ز وخادم لا يبق تحتاجة له مائة ومنصب

وعن كتب الفقيه الا ان يكون له من تصنيف واحد نسختان
 فيبيع احدهما فلو كانت احديهما اصح والاخر با حسن
 او مبسوطة والاخرى وجيزه ترك له الاصح والمبسوطة ان
 لم يكن مدرسا والا ترك له المبسوطة والوجيزه وعن
 خيل الجندري وسلاحه المحتاج اليها كما ذكر وعن حليته
 ظن بالتجربة او باخبار عدي طر حصول ما يبيع التيم
 بتركها لا خوف الزنا لكن الا فضل له تقديم النكاح ان لم يتفق
 الحج بنحو خوف غضب ومع ذلك يستقر في دمنه واذا مات
 بلا حج اتم كما قاله من خلا فالوالده وقضى من تركته
 لا عن مال تجارة فيصرفه ولا عن الحامكة والوظيفة
 فيترك عنها الاجل الحج فمن فضل له عما ذكر ما يصره في
 موت سفره وفي ركوب ذهابا وايابا اقل مدة
 يمكن فيها ذلك بالسير المعتاد مع اقامة معتادة وان
 لم يكن له ببلده اهل فمستطيع وان كان في ماله شبهه
 وان توبت يكون اكثر ماله حراما ولا اثر لغالب السعر
 في الطريق حيث لم تجاوز ثمن مثله ثم قاله في الفقه لكن
 لا تعتبر موت الرجوع لمن لا وطن له ان كان في الحجاز
 متعه لا ينفقه تقوم به او الصر المعتاد ومن المستطيع
 من وجته مكفيه يسكن زوج واخدا مده وانسان مكفي
 ببيت مدرسه وكل مسكن اخر ولها خادم اخر فباع
 ومن له راس مال وصيعة وذودا وعبدا وامة ولو

والله اعلم بالصواب
 او ثمن ما يحتاج اليه

للمتبع

للمتبع وثوب لا يبق به كل من هو لا وقد كفاه للنسك نرايد
 على لا يبق به فيصرفه في النسك ومنه تايق وان خاف عنه
 لكن تقديم الخايف افضل على ما مر ومنه مكتسب وجد كفاية
 مهوره ذهابا وايابا وان لم يجد عند السفر كفاية بنفسه
 لكن لا يلزمه الا ان كان يكتسب في اول يوم من ايام السفر
 كفاية ايام الحج مع كفاية مدة ذهابه وايابه ولم يبلغ سفره
 مرحلتين ومنه ذود بن حال على ملى مقربه او منكر وبه حجة
 كشاهد ويمن او علم القاضي وامكنه الفطر بشرطه فلا اثر
 لموكل له او لآخر عليه بان رضى ان يشتري المون منه
 به وان امتد الى وصوله موضع ماله قاله في الفقه ولو وجد
 بعد خروجه القافلة كمال طرا ودين حل حينئذ وثالثها
 امن الطريق ظنا بما يليق بالسفر وان كان وحده
 على نفسه ويضع له وتغيره وماله وان قل ولو مال
 تجارة خاف عليه في بلدة ولو ابعد الطريقين اذا وجد
 موثقا فلو خاف وان امن غيره يسبعا او عدوا او صيدا
 ولا طريق له غيره لم يلزمه نسك الا ان يذرا الامام او نائبه
 للرصد مالا كالا عرب لكن ان كان كافرا واهل الخابثين
 معا ومنهم من يخرج للنسك ويقا تلونهم ويكره بذل
 المال لهم مطلقا قبل الاحرام ويلزم ركوب مخرعين طريقا
 ولو لم يخرج جرب البرق عطشه وغلبت عند اهل البحر
 العارفين به سلامة ركوبه بان لا يحصل الغالب السفر

عنه قاهنا في حق الرجل وكذا المرأة ان وجدت لها محلا
 تنعزل فيه عن الرجال ويحرم ان غلب العرق وجب
 الرجوع مطلقا كما في الامداد والنهاية او استوى
 الامران مرجع جواز ان كان ما اياه اكثر والا فلا ان
 بعد الحج طريقا اخرى في البر فيما اذا كان له وطن يريد
 الرجوع اليه لا يستوى الجهتين في حقه قال في النهاية
 فان اختلفت فينبغي ان ينظر الى الموضع المخوف وغيره
 فاذا كان اياه اقل مسافة لكنه اخوف او هو المحرق
 لا يلزمه التهادي وان كان اطول مسافة لكنه سليم وخلف
 المخوف والزمه ذلك لا يقال الخروج عند المعصية واجب
 لا نأقول عارضه ما هو اهم منه وهو قصد النسك
 مع تطبيقه عليه كما ياتي على ان لا نسك وادام المعصية
 بل هي في ابتداء الرجوع نقطة وفارق جواز خلل محرم احاط
 به التعداد مطلقا بان المحرم محبوس وعليه في مصابرة الاحرام
 مستقرة بخلاف ركب البحر نعم ان كان هو ما كان كالمحصن
 قاله في الامداد اه فلا في النهاية فلا يكتفى بالمحصن خلافا
 لبعض المتأخرين اه وانما منع الرجوع مع ان الحج على الترفي
 لان الصوف فيمن خشي العصب او احرم وصاف وقته
 او نذر ان يحج تلك السنة او ان مراده به بذلك استقرار
 الوجوب قاله في الامداد ولا خطر في نحو النيل من
 الا نهلا العظيمة كالفرات ويجوز ان يجب ركوبه

مطلقا طولا وعرضا ما لم يغلب على ظنه الهلاك نحو شدة
 مطر وريح عاصف وفي النهاية نعم يظن الحاقها بالبحر في
 زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبت الهلاك فيها
 اذا ركبها طولا واربعتها وجود ما وراود وعلق
 دابة كما في الخفة والنهاية فيما اذا اعتيد حملها منه
 بمن مثل نمرانا ومكانا ومما جهل من السفر كعدم زار
 ووجود عدو وثم اصل من موجود او عدم استصحه
 والاخرج وجوبا ويتبين لزوم تبين عدم الهلع فلو
 ترك الخروج لظن المانع فبان عدمه تبين لزوم الخروج
 فيستقر النسك في منه وخامسها خروج زوج امرأة
 ولو عجزت مكنته لا تستقيم او محرمها بنسب او رضاع او
 مصاهرة ولا تشترط عدالة كالتزوج بل ان تكون له غيره
 ويقوم مقامه عدها الامين ان كان ثقة ايضا ومسوح
 لم يبق فيه شهوة للنساء ويشترط كونه ثقة ايضا كالسوة
 بل اولى ويجعل نظرها لها وخلقها بهما كما في الخفة
 والنهاية ويكفي مراهن او اعصى منهم له وجاهته وقطنه
 بحيث تأمن معه ويشترط مصاحبتة لها بحيث تطلع
 الفرة اليها وان كان قد يبعد عنها قليلا في بعض الاحيان
 ولا مرد الجمل لا بد من نحو محرم معه كما في الخفة والنهاية
 وقال في المغني ان خاف على نفسه اه قال في ستم الا يباع
 ٢ يتجه انه لا يكتفى بمثله وان تعدد حرمه نظر كل واحد من

به وبه فارق النسوة الا في احوالهم وشبه ثقات بان بلغ
وجعت صفات العادة وان كن اما فلا يكن المراهق
الا ان حصل معهن الا من كما في الخفة والنهاية ويكفي غير
الثقات كما في النهاية قال فيها تبا ساعى ما مرقى الذكور
نعم ان غلب على الظن حملهن لها على ما هن
عليه اعتبر فيهن الثقة ايضا واستوجه في الخفة
الاكتفاء بهن اذا كان فسقهن بغير زنا وقيادة اهولا
بدم ثلاث غيرهما كما في الخفة واكتفى في الحاشية كالنهاية
بانتني غيرها ولكن في الجواز لفرضتها وتوئدرا وقضا
وان كانت غير مستطبعة كما قاله ابن علان وكذا عبادة مفرقة
كالهجرة امرأة واحدة وكذا وحدها اذا اتبعت الا من
نفسا وضعا وخوها ما سفرها لغير فرض فحرام مع
النسوة مطلقا وان قصر وكانت شوها حتى يحرم على المكنة
التطوع بعمرة من التمتع مع النسوة والحيلة ان تندر التطوع
بعد لو احرمت بتطوع ومعها محرم او خوف وجومات
او مرض او اسرا تمته فان كان ذلك قبل احرامها من
الرجوع معه ولا الخة ان امت يان وجدت من يجوز
لها الرجوع معه والا اخذ النظر كما هو مظنة السلامة
والا من اكثر كذا في شرح الايضاح للرملي والختني المشكل
مثلها حتى في التمس الجواز خلوة رجل بامرأتين كما في
الخفة والنهاية ووجود قايدها يهديه كما يريد

ومعنى

ومعنى الا قطع وحافظا نفقة لسفيهه وخفيه يحصل به الامن
ولم يرضى خوال الزوج والقايد وما بعده الا باجرة مثل مقدرة
عليها فاضلة عما مروجت لازوجا فسد نسكها عدوانا
لا اجرة له لانه مجبور على الخروج بل عليه مونها ومخرج ولي
السفيه بنفسه او بانيه ليتفق عليه بالمعروف ولو باجرة
ان لم يجد نفقة متبرعا ولا يدفع الولي المال للسفيه هذا
اذا خرج لفرض نسك ولو بغير نذر قبل الحج وان احرمت به بعد
او نذر احرمت به قبله اما في التطوع الذي احرمت به بعد
الحج فيمنعه الولي منه وقوبا وكذا في نذر بعد حج ان
زادت نفقة سفره على نفقة الحضر ولا كسب له بغيرها
فيحلل بالصوم او بامر الولي بذلك وليس له تخليده
سادسها تثبت على ركوب بلا ضرر شديد
لا يطاق الصبر عليه عليه عادة وان لم يبيح التيمم كذا وان
راس وسابغها من يسع يسيرا معهود النسك بان
يبقى بعد وجود ما ييسره مع خروج رفقة
ان خاف وحده ولم يوحى عن وقت العادة ولم
يسر وافي العادة فليح حاج الى ان يقطعوا في بعض
الايام او اليالي اكثر من مرحلة وان اعتبدوا وساروا
فوق العادة في وقت الخروج بان تطعموا ما ذكر كما ذكر
ثم اقام مكة مثلا الى وان الحج لم يجب الحج ان تعذر بالمرء ولو
استطاع في رمضان ثم افتقر قبل شوال وفيه لمن يخرج ح

مرحلة

فلا وجوب وكذا لو افتقر قبل الرجوع لمن يعتبر الرجوع في حقه
 بانواع او اخلت ولم يميت بعد جهم فاول وقت الاستطاعة
 خروج قائلته في وقت العادة واخره الرجوع الى وطنه ان عثر
 في حقه او الموت بعد الجهم فليعتبر في حقه كمن نوى الإقامة
 بمكة ومعه ما يكفيه للأقامة كصنعة او مات بعد جهم فهو
 مستطع ومن ثم عصا وحاصل مسایل العصيان وعدمه
 فبين اخرج بعد الاستطاعة ومات او غضب في سنته
 ان الشخص ان استطاع وقت خروج قائلته ثم مات
 او غضب فان مات او غضب قبل رج الناس تلف ماله
 قبل احدى اوجهه او بعد جهم او بعد جهم وقبل رجوعه
 او بعد جهم وقبل رجوعه او بعد رجوعه او لم يتلف
 لم يعصى في العشر الصور وان مات او غضب بعد جهم
 وقبل رجوعه فان تلف ماله قبل جهم او بعد جهم
 او غضبه لم يعصى في الأربع الصور وان تلف ماله بعد
 موته او غضبه وقبل رجوعه او بعد رجوعه او لم يتلف
 لم يعصى في صور الغضب الثلاث ويعصى في صور الموت
 الثلاث وان مات او غضب بعد رجوعه فان تلف ماله
 قبل جهم او بعده وقبل رجوعه لم يعصى او بعد رجوعه
 وقبل موته او غضبه او بعده او لم يتلف يعصى فهذه
 ثلاث صور يعصى في سبع صور منها وكذا يقال
 في العمة قال في الفقه ويعصى وان كان شابا من لزمه
 في او عمره لتوفر شرطه فبموت حلاله بعد مضي
 من اعتمار الناس او بعد مضي من حج الناس بان مات

اي

اي وجن بعد انتصاف ليلة النحر ومضى مكان الرمي لان له
 دخلا في التحلل وان لم يكن وكذا والطواف مع قباله في السير
 منى ومكة لبلا وان لم ترجع القافلة لاستقرار الوجوب
 عليه ولا نه انما جزم له التناخير لا التقويت ويصح من تركته وانما
 لم يعصى في نظيره من الصلاة لان اخر وقتها معلوم فلا يتغير
 ما لم يوضعه عنه والا وجه انه لا يعتبر للتقصير من الامكان بازالت
 ثلاث شعرات وهو سائر ولا لم يثبت مزدلفة لحصوله
 بالمرور فيها بعد النصف ولا للسعي ان دخل اهل مكة قبل
 الوقوف لا مكان تقدمه عليه والا عترة اما اذا مات
 قبل مضي ما مر فلا عصيان لتبين عدم الوجوب لعدم الا
 مكان تسوا ببق ماله او تلف بخلافه في الاول فانه انما يعصى
 وان كان تلفه بعد جهم لان نفقة الاباب لا بد منها فينفقها
 الوجوب عنه قبل ان يموت يتلف المال بخلاف تلفه بعد
 موته ولو قبل اياهم لانه بالموت استغنى عن الرجوع
 كونه بعد جهم وايا به بقي ماله ام تلف بعد موته او
 قبله لكن بعد جهم وايا بهم بخلاف تلفه قبل موته
 وبين الحج والاياب او قبلها كما شمل ذلك كله كلامه
 او مات بعد غضبه قبل اياهم فلا يعصى ايضا بخلاف
 ماله مات بعدهما وجميع ما مر في صور الموت وهي
 خمسة عشر نافي في الغضب لكن لو لم يتلف ماله ولكن
 غضب قبل حج الناس او بين جهم واياهم لم يعصى لان

بجهم في هذه الصور
 في صور الموت
 في صور الغضب
 في صور الرجوع

الاستطاعة في مدة الرجوع لا بد منها ومن تمكن من الحج او العمرة
سنتين فلم يخرج ثم مات او غضب بعد بلوغه عصى من اخر سني
الامكان اي من وقت خروجه فان قلت بلده لتبين ان هذا الوقت
هو الذي يلزمه المضي معهم قال وكذا فيما بعده في العضوب
الى ان يخرج عنه فلا يحكم بشهادته في المنة وينقض الحكم بما شهد
به فيها وعلى الوارث الاستتابة عنها فور اياه وفي الامداد
وعلى كل من الوارث والمعضوب الاستتابة فور التقصير
ومثله النهاية ثم قال اما من غضب قبل بلوغه فله تاخيرها
وان وجب حج او عمرة على انسان فحشي عضبا او تلف ماله
اي ولو على نكاح ورلزمه المبادرة بهما بان دامت
استطاعته من وقت خروج الناس الى اياهم فعضب
بعد اياهم عصى وتضييق عليه الا دى فيلزمه الاستتابة
فور التقصير اما لو غضب قبل الرجوع او معه او بعده
ولم يمكنه الا دى فلا تضيق عليه الا نابة ولا تجبره الحاكم
على استيجار او انا بة مطيع امتنع منها ولا ييب ولا يستاجر
عنه وان وجبا فور كفضا نساء افسره في حق من غضب
مطلقا في الا نابة وبعد يساره في الاستيجار لان اصل الحج في
التراخي مع تحضه لحق الله تعالى في خلاف الزكاة وقول المجموع
يلزمه بالانابة اي من جهة الامر بالمعروف كما بينته
ثم وان شئ عضوب مستتيب في حج او عمرة من تحضه
نبيين وقوع النساء والثواب للاجير فطوعا لاله لتبين

فساد

فساد الاجارة لعدم جواز الاستتابة ورد الاجير الاجرة ان
كان قبضها لان المستاجر لم ينتفع بعماله ولو حضر معه
المعضوب الحج استحق الاجرة اياه وان لم ينتفع حجه عن
المعضوب لان التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة
ظاهر وباطنا قال عبد الووف ولو اخر المستطيع حتى افتقر
لزمه اكتساب كالعاصي بالاستتابة ولا يلزمه السؤال
ببحث و فرقت بان اكثر النفوس تستحب بالتكسب لا سيما عند
الضرورة دون السؤال **والنوع الثاني**
استطاعة انا بة الغير فيستقر النسك على معضوب
عنده ماله مطيع بنفسه في الوقت وان لم يعلم به او بطل عنه
اعتبار اياه في نفس الامر كما في النهاية وقال في الحق
انه يستقر عليه بوجود ماله لم يعلمه ومع ذلك لا يحكم بنفسه
لعذره اه فتيب غيره كما يتيب نحو الوارث عن
الميت والمعضوب قال انا بة انما تكون في حق الميت
والمعضوب من العضب بمنعجه وهو القطع كانه قطع
عن الحركة وبمهملة كانه قطع عصبه وهو لما يورس
من قدرته على النسك بنفسه لانه او مرض كيرجى
بره او همهم بقول عدلي طلب وبمعرفة وهو عارف
بالطلب بخلاف غير العارف وقع في نفسه حصول
العضب فانه لا يكتفى وبينه وبين مكة مرحلتان
او اقل واشتد ضيقه بان لا يمكنه الثبوت على الرحلة

تخلقه له وان صح حجه ولو تكلف مطيع بترك مخرج يذل
له الطاعة بان يفعله عنه فيلزمه القبول بالاذن له في
الحج ونحوه سواء اذ اتسم فيه الطاعة وان كان انشئ
غيره شيئا بخلاف الماشية ولو موليته لان لوليها منعها
من المشي فيما لا يلزمها فلا اثر لطاعتها ومن ثم كانت للوالد
اذا اراد ولده ان يخرج عن غير ما يشاء ان يمنعه لان له
منعه من السفر الى التطوع وتولي ابن العماد وابن القري
ليس لوالده المنع بل على ما اذا كان اجيرا كما في شرح
الايضاح وحاشيته وكلاشي بعضه من فرع او اصل
فلا يجب انا بة بعضه الماشي اذا بذل الطاعة لان مشيه
يشق عليه نعم لو كان بينه وبين مسكة
دون مرحلتين واطاق المشي وحيث انا بة كما في
التحفة والنهاية وكشي البعض كونه معولا على الكسب
او السؤال فلا يجب انا بة بعضه ان كان راكبا فقيرا بان
لم يجد ما يكفيه ايام الحج وان وجد ما يتبع موقعه من
كفايته ولو كسوبا الا ان يكسب يوم كفايته ايام و
سفره دون مرحلتين ومثله من غير نفسه بآرادة
ركوب مفازة وليس بها كسب ولا سؤال ولو اجنبيا
واجنب معولا على الكسب والسؤال كما في الفتح
والمختصر لا يوجد مطيع بمال للاجرة كان بذل له ولا
يستاجر به من حج عنه فلا يلزمه قبلي له ولو بعضا

نعم

نعم لو اراد الفرع او الاصل العاجز او القادر استيجار من حج عنه
او قال احدهما استاجره وانا ادفع عنك لزمه الاذن له
في الاولى والاستيجار في الثانية كما في التحفة والحاشية
ومبارت النهاية والوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت
الان كاهل وضابط الكساح وليس المطاع اجاب رجوع
مطلقا ولا لمطيع اخرجه ولو مات احدهما او رجع مطيع فان
كان امكان الحج عن المطاع اذن له المطاع ام استقر الوجوب
في ذمة المطاع لا لمطيع ولا يجبر وارث على قبول متطوع عن
ميت لان له الاستقلال بخلاف المعضوب ولا يخرج عن معضوب
بغير اذنه لان الحج يقتضي للنسبة والمعضوب اهل لها
وللأذن ولا يصح التطوع عنه كما في شرح الايضاح وقال
في الفتح وحاشيته الايضاح وناب رقيق وصبي مبر عن
معضوب وميت في ثقل لا فرض ولو نحو نذر لا كونه
فرضا وحقا للغير وجب الاجنب لا طاله بان لا يوديه
الا كمال **تخييه** قال في التحفة لو مات اجبر
العين قبل الا حرام لم يستحق شيئا او بعده استحق لانه
ان يبيع بعض المستاجر عليه وان لم يجز عن المستاجر له بالقسط
بان تؤخر اجرة المثل على التمسير والاعمال ويعطى ما يخص عمله
من اجرة المثل وسياقي في الاجارة انها لا تصح على زيارته
صلواته عليه وسلم سواء ارتد بعد الوقوف عند القبر
الكرم او الدعاء ثم لعدم انقباضه فلو انضبط كان كتب

كان كتب له بورقة صحت واما الجمالة فلا تقع على الاول لانه
 لا يقبل النيابة على الثاني وعليه لو استعمل من جماعة على الثاني
 ثم صح فاذا ادعاهم اكل منهم استحق جعل الجميع لتعدد المجامع
 عليه وان اخذ السير اليه كمالوا استعمل على ردا بغير
 ملاك من موضع واحد ولا ينافيه ما لو كان ميطان بغير
 فاستعمل ان يقرأ على كل ختمه لانه ختمتان لان لفظ القرآن
 مقصود فاذا شرط تعدده وجب اياه باختصار وتلك
 في المعنى ويجوز ان يحذف عندها النعقة وهي قدر الكفاية كما
 يجوز بالاجارة والجمالة وان استاجر بها لم يقع له جمالة العوض
 ولو قال المعضوب من حج عني فله ما يدرهم فمن حج عنه
 فمن سمعه او سمع من اخبره عنها استحقها فان احرم
 معا وجهل السابق منها مع جهل سبعة او بدونه
 وقع جوبها عنهما ولا شيء لهما على القابل اذ ليس احد هما
 باولى من الآخر ولو علم سبق احدهما ثم نسي فيقاسى بظاير
 ترجيح الوقف ولو كان العوض مجهولا كان قالا من حج عني فله
 ثوب فالحج عنه باجرة المثل **خاتمة** الاستقار
 فيما ذكره بان استيجار عيني واستيجار روي فالاول كاستيجار
 كاستاجر تلك الحج عني او عني ميتين هذه السنة فان عني
 غير السنة الاولى لم يصح العقد وان اطلق صح وحمل على السنة
 الحاضرة فان كان لا يصل الى مكة الا لسنتين فاكثر فالاولى من
 سني مكان الوصول ويشترط صحة العقد قدرة الاجير

على الشرع

على الشرع في العمل واشتاء المدة والمكي وخو يستاجر في
 استيجار والضرب الثاني كقولك الزمت ذمتك تحصيل
 حجة ونحو الاستيجار في هذا الضرب على المستقبل فان
 اطلق على الحاضرة فيبطل ان طاق الوقت ولا يشترط قدرته
 على السفر لا مكان الاستئابة في اجارة الذمة ولو قال الزمت
 ذمتك لتج عني بنفسك صح وتكون اجارة عين ويشترط
 معرفة العقدين اعمال الحج ولا يجب ذكر الميطان وحمل عند الاطلاق
 على الميطان الشرعي ولو استاجر للقران فالدم على المستاجر فان
 شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستاجر للقران فعلى
 فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير لان بعضه وهو
 الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج منها هو الاجيراه وذلك
 في النهاية ايضا لكنه مراد فيها بعد قول صح وتكون اجارة
 عين ما قصده على ما في الرخصة في باب الاجارة وصاحب الانوار
 وهو المعتمد لان الدين يند معنى الربط بمعنى يتناقضان
 كمن اسلم في ثم يستأن بعينه وان اجب عنه بما فيه نظره
 وجزم الشيخ ابن حجر في حاشية الايضاح على انها اجارة عين
 صحيحة ومثله في شرح العباد خلا فالمتن قال ودعوان
 الدين يند مع الربط بمعنى يتناقضان انما هو في الاعراض
 المالية لا مطلقا انه ويصح كون من لم يحج اجير ذمة فيج عني
 نفسه ثم عن المستاجر في سنة اخرى لا اجير عني لانها
 تتعلق للسنة الاولى والعمر كالحج فيما ذكر

وانما عند النجدي وقال الامام بطلانها

باب اركان الحج اي اجزائه التي يتركب منه

سنة الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف والتسبيح والمخاض
او التقصير وترتيب معظم الاركان وهي الثلاثة الاول
فلا يقدمها عن محلها وهذه الاركان الا الوقوف اركان
للعمرة لكن الترتيب فيها للجميع وواجبات الحج وهي ما يجزئ
تركها يدم الميقات المكاني والمبيت بمنى ودلفة ومنى والرمي
تركها يترك المحرمات واما طواف الوداع فواجب مستقل على من
خرج من مكة على ما سياتي وما عدا ذلك فمستند
فصل في الاحرام يطلق على الفعل المصدري فيراد
به نية الدخول في النسك اذ معنى ما احرم ادخل
نفسه في حالة حرم عليه انما كان حالا لا اي نوى
الدخول في ذلك وهو حرم لكن سمي بذلك تحريم
لا اقتضائه تحريم الانواع الالائية وتطلق على الاثر اي
الحاصل بالمصدر فيراد به نفس الدخول في النسك اي
الحالة الحاصلة المترتبة على النية وهذا مرادهم بقوله
يتعقد الاحرام بالنية وقوله توجب الاحرام
وقوله يبطل الاحرام بالردة وبفسد بالجماع والمراد
هنا الاول فلو نوى بقلبه الاحرام اي الدخول في
النسك ولم يعين حج او عمرة صح وانعقد عمرة ان كان
في غير اشهر الحج كما نص عليه فيفيد انه لا يشترط له
التعيين ولا قصد الفعل ولا نية الغرضية بخلاف

وواجبات العمرة المقتضية
المكاني وترك المحرمات

الصلوة

الصلوة منصبة تحجب التعيين فيما لو احرم مطلقا في
الحج والذات الحج في حاشية الفتح الواجب عند نية تصوير
كيفية بوجهه وكذا عند الشروع في كل من اركانه او في
التحفة لكي لا يعتاده بصورة بوجهه ولو نوى
بالفرض التطوع لم يضر لان النسك شديد التعلق ولذا استقر
سما انه يقع من غير الغرض من السنن وان اعتقد بغيره
معين فعلا قال عم ثم الا قرب اشترط التميز كالصلوة
بدليل قول التحفة ولو حصل اي علم الكيفية بعد الاحرام
وقيل تعامى الافعال كقوله صرع في انه ان لم يحصل له
العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه يكون
المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلوة بلا فرق غاية الامر
انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك الا ثم
ان كلا من الاحرامين له ميقات زمانى وميقات مكاني
فميقات الزمانى لعمرة الابد وقيل السنة وعلى الاول يجوز
ان يستمر على احرامه بالعمرة ابد ويكمله امتى شاء وعليه
البدنيي وصرح به صاحب العباد وعلى الثاني تحريم
تاخيرها للعام الذي بعده وما زال السلف اذرعى لكن
لا فصح من حاج قبل تفرؤ ان سقط عنه الرمي والمبيت
وقصع بعد التفرؤ الاول الصحيح وان بقى وقت الرمي ومن
عليه مرفى التشرىف كله وبعضه وقد خرج وقتة من حل
احرامه ونكاحه ولا يتوقف على بدل الرمي لانه غير محرم ولا
غيرها

في الحرم من غير طهر في مكة والمدينة
على سنة من مكة

بقي عليه اثر الاحرام بخلاف من بقي عليه رمي من يوم النحر ولو
حصاه لانه ما دام لم يتحل التحليلين هو باقي على احرامه
وان خرجت ايام التشرية وبدل رمي النحر يتوقف عليه التحلل
ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا تكاح ولا وطئ ولا
مقدما لها وميقاته المكاني لها لمن حرم طرف حل
ولو بقدر قدم فيخرج اليه من اي جهة شاخيم بها
وافضلها الجعرانة على ستة فراسخ من مكة في طريق الطائف
وبها ما شديك العذوبه فقد قيل انه صلى الله عليه وسلم حن
موضعه بيده الشريفة المباركة فاشمى ونشرب منه
وسقى الناس او غرز راحته فنبع وقد قال الله صلى الله
عليه وسلم احرم منها من المسجد الأقصى الذي تحت الوادي
بالعدوة القصوى في ليلة الاربعاء لثنتي عشرة بقية
من ذي القعدة اهـ فالتنعيم المسماة بما جازع عابثه على خروج
من مكة فان لم يخرج الى الحل واتى بالعمرة اجزائه عن عمرته عليه
دم فان خرج اليه بعد احرامه وقبل الشروع في شيء من اعمالها
فلا دم وكذا الاثم ان كان وقت الاحرام عازما على هذا الخروج
الخروج والا ثم وميقاته الزمان في النحر من اول
ليلة سوال الى فجر يوم النحر وان ضاقت وقت الوقوف
عن ادراكه من احرامه من مصر يوم عرفة كما في الفتنة
خلا فالنواية لاكن لا يتعقد ممن عليه بعض اركان
او واجباته فتمتع حجتان في عام واحد خلا فامنت

زعم

عمرة

نزعهم تصوره والاحرام بالح او مطلقا في غير شهر يقع مجزبه
عن فرضها وان احرم نية الحج الشرعي بان قصد التلبس به
حقيقة وكذا ابدل النية العمرة بالح عمدا سواء قصد حقيقة
العمرة او لم يقصد شيئا كما يعلم من الحاشية فلو احرم في بلد
بعد ثبوت مشال عنه او تحدي ثبوته بعد ثم
سافر الى بلد لم يبر فيهما لم يضر في بقا احرامه وان وافق
اهلها في الصوم اما لو احرم به بعد الانتقال اليها لم
ينعقد حجا وان شك هل احرم به في شهر او قبلها
في ولو احرم به مطلقا في غير شهر في ظنه فبان شوال
في في الاولى ومطلقا في الثانية او في شهر في ظنه
فبان انه في غيرها فعمرة وميقاته المكاني في
حق من يحرم عن نفسه ولو بقران لمن بمكة ولو غلب
لم يجب عليه رجوع الى الميقاتات نفسها لا خارجها
ولو فحاذيتها كما في التحفة بان لا تجاوز نحو سورها
ما تقصر فيه الصلاة قبل احرامه وفي النهاية اي او محاذاتها
كما لو احرم من محاذات ميقات انتهى فان احرم من
غيرها وهو دون مرحلتين منها احرم عليه ان علم وتعهد
واختار ولم ينو العود فان عاد اليها او الى ميقات
اذا في اولى مرحلتين في جهة ليس لهما ميقات اصلا
قبل التلبس بفسك فلا دم فان كان على مرحلتين منها
تعين الميقات فلو كان هذا الخارج من مكة افاقيا

متمتعاً ووصل إلى حلتين من مكة فإن كان ميقاتاً سقط
عنه الدمان والا فإن كان في جهة بها ميقات قدم التمتع
ووف الميقات أما الاجير والمنبرع بالبحر ولو ميكا فيعتبر
احرامهم من ميقات الحجج عنه فإن خلفوا بالأحرام من غيره
فأدم عليهم لا على الحجج عنه كما سيأتي والأفضل للمكي أن
يحلهم ولو قارنا يوم الثامن والأحط في يوم السابع
والأعادم الهدى اللازم للحج تمتع فليدله الخامس وإن
يكون الأحرام من باب داره وخلوته فإن لم يكونا فمن
المسجد الحرام بعد صلاة ركعتين سنة الأحرام فيه سورتي
الأخلاص ثم يطوف للوداع فإنه مستحب لمن أراد الخروج
من مكة لغرض سافة القصر إلى غيره وطنه أو إلى الأفاقي
فهو أقيت أحرام مكة المكانية خمسة إن لم يبت
عن غيره والا فميقاته ميقات منبته أو ما قبله
من بعده كما سيأتي والعبارة فيها بالبقعة لا
بما بين قريبا منها ولو بنقطة أو أن سمي باسمها
وتحج الأحرام منها أو من محاذيها عنه أو يسره
لكن إن حاذى أحدها أو مر بعين فالعبارة بالثاني
إذا مرور بالعين أقوى من المحاذات كما إذا حاذى
ذو الحليفة ومر بعين الحجة فلو حاذىها فلا سبق
بالمحاذات والأحرام قبل الميقات كدويبة أهل خلاف
الأفضل إلا لعذر كان نذره فيجب كما يجب المشي

بالنذر

بالنذر وإن كان مفضولاً أو كان اجيراً أو ميقات الحجج
عنه بعد من ميقاته فيجب من هذا الأبعد أو لها ذو الحليفة
ويسمى بالبيار على رجليه عنه على نحو عشر مراحل من مكة وهو ثلث
توجه إلى مكة من المدينة أن سلك طريقها والابان سلك طريق
الحجة فهو ميقاته إن مر بعين الحجة كما مر وثالثتها
الحجة على أربع مراحل ونصف من مكة وهي للمتوجه من الشام
على طريق تبوك ومن مصر والمغرب ولا تغفلها بقليل فإ
لأحرام منها مفضول لتقدمه على الميقات إلا أن جهلت
الحجة وتعرض بها فعل معنى الأحرام من غسل أو لبس
أو زار وردها أو قطيب أو خشى من تصدعها على ما له
وثالثتها قرن التنازل جبل عند الطائف على مرحلتين
من مكة للمتوجه من نجد اليمن والحجاز قبل المحرم إلا أن
مسيل الوادي معروف فحاذ لبعض الجبال ثم كلف لا
يعرف آخره من جهة مكة أو عليه فيتبع الاحتياط
كذا في النسخ وأبعدها إلى المجل من نهامة على
مرحلتين ونصف للمتوجه من نهامة اليمن فإ
ذات عرق جبل قبيل السيل بعد وادي العقيق على
مرحلتين تقريباً للمتوجه من المشرق كحراسان والعراق
والأحرام لهم من العقيق أفضل احتياطاً كالأحرام
قبل الميقات لمن خافت طريقها أو خشيها
عند الميقات ولمن قصد من بيت المقدس والأحرام

من طرف الميقات الا بعد من مكة افضل الاذو الخليفة فمن
 مسجد هالذي احرم منه على الله عليه سلام وقيل من الليداء ومن
 سكن بين مكة وميقات كاهل مني فمكنته ميقاته وان
 كانت عمرة الحربي من ادى الى الحل وسكن بين ميقاتين كاهل بدر
 والصفاء والخيف فانهم بعد ذي الحليفة وقيل المحفة بميقات
 الثاني وهو المحفة كما في النهاية والتحفة خلافا لما في
 الحاشية والمختصر ومن كان في طريقة ميقاتين ومن يعي
 احد قها وحاذى الاخر فالعرة بما مر بعينه اذ هو اقوى
 من المحاذ ان كما اذالم يعمودي الحليفة وسلك طريق المحفة
 فميقاته المحفة وفاقا للتحفة وتشارح المختصر وخلافا
 لشرح العباب فان حاذى ههنا كان لم يمر بالمحفة وانما سلك
 طريقا تكون اقرب اليه عند اتهما من ذي الحليفة
 فاقربهما اليه وان كان الاخر بعد عن مكة كما في متن
 المختصر والحاشية وعبارتها وانه يعلم ان من كان عند هاذات
 المحفة على ميل كان ميقاته المحفة انتقت وخلافا لشارح
 المختصر حيث ذكر ان لم يمر بعين المحفة بل حاذى كلا منها
 فالاسبق بالمحاذات او لم يلبس له التاخير الى المحاذات
 المحفة اه فان استويا قربا اليه فالابعد من مكة فان
 استويا فحاذاتهما ويعمل بقول المخبر عن علم ثم يحق
 ان علم ادلة المحاذاه والا فلا مجتهدا وسن له
 ان يجزهم قبله ويجب ان لا يغير وخافون ان ينج

منه

عليه

عليه فان لم تحاذي ميقات كالحاجي من البحر من جهته سواك
 فمن مرحلتين من مكة تحاذيها او بجتهاده كجده ومن مر
 بميقات طريقه او محله مسافة القصر من مكة مريدا مكة او الحرم
 لا للسك بل للتجوز كخطاب سني له الاحرام منه وكره
 تركه وسن يتركه دم وان تكرر دخوله خرج جاسن
 فلاق من اوجبه فان جاوزه بغيل هرام ثم اراد ان يلزم
 فعمل الارادة بميقاته وبسمى الميقات العنوي او الارادي
 لكن من عن له الاحرام في الحرم بعمره وجب عليه العود الى
 الحل لوجوب الجمع بين الحل والحرم وهو مثل الميقات الشرعي
 في الحكم كالميقات الشرطي وهو ما عين للاجر والتذرع
 وهو ما عينه في نذرة ههنا ان كان كل فوق الشرعي فان كان
 دونه لغا الشرط وفدت الاجازة ولم ينعقد التذرع
 تعني الميقات الشرعي ومن بلغه مريدا للسك مطلقا
 كما قاله حوزة قارم لم يرد للجمع في عامه او العدة مطلقا اه وان
 اراد اقامة طويلة ببلد قل مكة وجب عليه الاحرام منه
 بسك كما قاله النزيل وقال في التحفة بالنسبة الذي اراده
 ان املك والا كان اراد الحج في التمام القابل او في غير شهر
 الحج تعينت العدة انتهى لم ارده وقال في الفتاوى وانما
 لزمه الاحرام بما لم ينو لانه ارادته التمسك الاتي
 عند مجاوزة الميقات صار قاصدا للحرم بما وضع له
 فلم يه ان لا يجاوز حريمه وهو الميقات الا باللبس بماله

ان امكن والا فتظيره رعاية الحم الذي وجب الاحرام من
الميتات لاجله ما امكنه فان جاوزه وهو مريد بالسك
غير محرم الى جهة الحرم ولم ينوي عودا له او لمثل مسافة
قبل التلبس بنسك وان لم يكن ميقاتا اثم ان كان مكلف
عامدا عالما بالحكم ومنه الكافر اذا اسلم بعد الحي اوزه ولو
بعد حي ولم يتوقف جوارا حراما على اذن غيره كالقن
والزوجة في المنقل فلا اثم على من جاوز مريد العود اليه
الى مثل مسافة قبل التلبس بنسك ولا على الناسي والجاهل
ولا بتصور الاكراه هنا اذ محل النية القلب فان اكرهه
على فعل المحرمات اخبره بالاحرام حيث امن غايته
والافلا والدم في المحرمات على المكروه بفتح الم او يرجع
به على المكروه بكسرهما ان علم باحرامه ولم تاركا لميتات
ولو ناسيا او جاهلا المراد للنسك العود له او لمثله
يقصد تدارك الواجب ثم ما قبل التلبس بنسك او
ليجزم به ولو ما شئ ان قدر ولو بمسافة تحتل عادة
وان كان من حاضري الحرم ولا يكفيه دونه وان كان ميقاتا
بخلاف المتبتع الا العذر ومن لم يعد الى ذلك العذر
كخوف على محرم او فوان او انقطع عن رفقة
او سهو عن لزوم العود او جهل به وان خالط العا
اول غيره وقد احرم بعمه مطلقا وعم في تلك السنة
على ما قاله م راو في الستة التي ارادها على ما قاله ج و عاد اليه

بعد تلبس

بعد تلبس بعمل نسك ولو سنة له من الدم ولو نحو الولي
ان يحرم عن مواليه الصبي او المجنون او العبد الصغير
فما وز به الميتات ثم احرم عنه بعده او ان لم يميز فاحرم
وجب الدم في مال الولي ان لم يعد به الى الميتات ولو بوكيله
معه اما لو عن له بعد المجاورة فاحرم عنه اذن فلا
شي و ارادة المولي للاحرام من الميتات لا عليه فان كمل
بعد المجاورة فميتاته حيث عن له ولو بعرفة و وكيل الولي
ان قصر بعد الاذن في الاحرام له من الميتات فادم عليه
وان اذن له الولي في المجاورة ولا رجوع له على الولي او
ولي الكافر مع مواليه كقوله في ارادته لنفسه لقدرته
على الاسلام ليعتبه قبحه عنه اما لو كان مريدا للسك
ساير الى جهة الحرم بل يمينه او يسره جاز في مجاوزة الميتات
وتأخير الاحرام الى محل مسافته الى مكة مثلا مسافة ذلك
الميتات كالحاي من اليمن في البحر فله ان يوحا حرامه
من مما اذا ان يلزم الى راسي العلم المعروف قبل مساجده
وهو حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له ان يوحا
الى جده لا بقا اقرب من يلزم نحو الحج وقوله ان كلا من
جده ويلزم مرحلتان مرادهم ان كلا لا ينقص عن مرحلتين
وان تفاوتت المسافتان كما حققه من سلك الطريقين
وهم عدد كما دان يتواتر وانما في التحفة من جواز التأخير
الاجدة فهو لعدم معرفته المسافة فلا يغترب به كما به

عليه تلميذه عبدالرؤف بن يحيى الزمزمي وقال محمد بن الحسن
ولو اخبر الشيخ رحمه الله حقيقة الامر ما افتى به وقال
الشيخ على ان الجواز ما في الحجة مبنى على اتحاد المسافة الظاهر
من كلامهم فاذا تحقق التناوب فهو قايلا بعدم الجواز
قطعا بدليل صدق كلامه النص في ذلك انه وايضا كل
محل من البحر بعد راسي العلم اقرب الى مكة من يلها
وقد قال بذلك في الحجة وفي عبارته بخلاف الجاهل
فيه من مصر ليس له ان يخرج احرامه عن محاذات
الحجة لان كل من البحر بعد الحجة اقرب الى مكة
لتبينها ان الاول من خرج من مكة لزيارة رسول
الله صلى الله عليه وسلم مثلاً فزار ثم وصل ذو الحليفة
فان كان عند الميقات قاصدا حالاً او مستقبلاً لزمه
الاحرام من الميقات بذلك النسك او بنظيره والالزمة
الدم بشرطه وان كان عند الميقات قاصداً وصلته
او غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يلزمه الاحرام
من الميقات بشئ وان كان يعلم انه اذا جاء الحج وهو
بمكة حج او انه ربما خطر له العرة وهو بمكة
فيفعلها لانه حينئذ ليس قاصداً الحرم بما قصد
له من النسك وانما هو قاصد لمعنى اخر واحتمال
وقوع ذلك منه بعد الا نظر اليه بخلاف ما اذا قصد
عند الجواز نسكاً حاضراً ومستقبلاً فانه قاصد لما و

وضع

وضع له قلزمه تعظيمه او نظيره لوجود المعنى الذي
وضع الاحرام الاجل من الميقات فيه قاله محمد بن القاسم
الكبرى والتبني **الثاني** يوحى من
من التحفة والتناوب ان من مر بالميقات فاحرم
بالعمر ثم بعد مجاوزته احرم بالحج فان كان يريد الهما
على وجه القرآن ابتداءً وكان ذلك في شهر الحج وجب
الدم للاسهان فيجب عليه العود الى الميقات فوراً
لستوطه منها لا لتستوطه من القرآن فان لم يعد حتى
تلبس بسكن غير عرفة سقط دم القرآن فقط وان
لم يكن يريد للقرآن وكذا لو اراد القرآن او الحج ابتداءً
قبل شهر الحج واخرج عند الجواز لعدا مكانه فميتاً
بعد ذلك مكة ولو جاوز الميقات من ذي الحجة السنة
الثانية واقام بمكة واحرم منها فيها وجب الدم بخلاف
ما لو احرم في الاولى حج في وقتها او بعرة فميتاً
بعد هامة مكة ولو اراد الحج في الاولى في الثانية
تلازم لانه انما يجب اذا حج من عامة ولو اراد حج
الاولى ومر بالميقات في شهر فاحرم بعرة وجب الدم
ان لم يعد في احرام الحج للميقات او اراد العرة
فاحرم حج وجب في احرام العرة بعد ذلك الحج الميقات
فان احرم بهما من ادنى محل لزم الدم ويتعين
في الاحرام لقضاء النسك احرام به ثم افسده او فاته

ملك ان احرام اداء الا ان كان لميقات بان يحاويه غير مريد
 للنسك او مسيئا احرم فليزمه الاحرام من الميقات وان
 استمر بمكة الى قابل فله ان يحرم من مكان احرامه كما
 في التهايد وقال حجر في شرح الارشاد فان استمر بمكة
 الى قابل فله ان يحرم من مكان احرامه بالاداء ولا
 يتعين الزمان فله الاحرام به في من الاحرام بالاداء
 سواء كان اجيرا او لا وكذا سلوك غير طريق الاداء
 لكن ان كان ميقاتا اقرب لزمه ان يحرم من قدر مسافة
 يلزمه الاحرام منه ولو سلوك طريق الاداء يلزم الاجير الحج
 او عمره ان يحرم مما عيّن له في العقد ان كان بعد
 من ميقات الحج عنه فان كان مثله لم يتعين فله
 الاحرام من الميقات وابعده منه فان احرم من دون
 ميقات مستأجرة ولو من ميقات اخر ساو لزمه
 العود الى ميقات المستأجر فان لم يعد اليه ولو
 لعذر فعليه الدم وتخط من الاجرة ما يقابل المسافة
 المتروكة باعني السير والاعمال فان شرط عليه ان
 يحرم بعد الميقات فسد العقد فان فعل وقع للمستأجر
 باجرة المثل للاذن والدم على المعضوب او الوكيل
 المستأجر عن الميت اذ هو مقصر بتعيين ذلك
 وكذا المنبرع فلو استوجر مكيا او تبرعا عن ميت
 افاقي حج او عمرة حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكر
 قال في شرح العباد لا نه لم يقطع شيئا من المسافة المقصود

قطعها

قطعها بالنظر للمجموع عنه ولا يلزم الاجير ما يسهل
 من الاداء كما في التحفة ولا يجب تعيين المكان الا
 حرام في عقد الاجارة عن حي او ميت وتجل على ميقات
 بلدا يخرج عنه في العادة الغالبة اذا كان للتبلد طريقا
 مختلفا لميقات او طريق يقضي الى ميقاتين كالعقيق
 وذات عرق الاهل العراق وكما في التحفة وذوي الحليفة
 لاهل الشام قاله في شرح العباد ومحل اعتبار ميقات
 المجموع عنه كما في قوله الشيخ عبد الرووف
 ما لم يكن ميقات الاجير ما ابعد والا اعتبر كما اذا
 استوجر من ميقات ذوالحليفة ليحج عن ميقاته
 المحقة فليس ان يحرم على ذوي الحليفة بلاحرام ومثله
 المشبرع بما ذكره قال ابن قاسم وفي حالة الاستوى
 يحتمل ان يتخير وان يغتفر ما سلكه بالفعل ولو استوجر
 للحج والعمرة وانتهى الى ميقات قبل شهر الحج فاحرم
 المستأجر بالعمرة فلا حظ وادوم اذ ميقاته للحج
 مكة فان انتهى اليه في شهر فتمتع وان اذن
 له فيه فالدم على المستأجر فان عجز فالصوم على
 الاجير وهكذا كل دم لزم المستأجر فاعسر
 لكن ان شرط على الاجير العود للميقات في الحج
 ولم يعد فالدم على الاجير او بدله عند العجز
 الخط فان عاد الاجير بلاحرام سقط عن

المستلج ولا يستحق الا غير المسمى فان كان استاجره
 عن معضوب للافراد اجارة عين ولم يامر بتقديم العمة
 قبل شهر الحج فتمتع انفسح العقد في هذه العمة فيحط
 بالخصها ووقعت للاجير وعليه الدم ان كان افاقيا
 ولم يعد للميتات فان اتى بعمة بعد الحج للمستاجر صحت
 ولا حظ فان كانت عن ميت او اجارة ذمة او
 موه بتقديم العمة قبل الحج فاتي بها الاجير في شهر
 فلا انفساخ ولا دم لمتنعه ولا خطا ان عاد للميتات
 والا وجبا فان استلج اجاره للافراد فقرن وهي اجارة
 عين انفسخت فيهما ووقعت للاجير فان كانت
 عن ميت عليه النسيان ووقعه كالتوكات اجارة
 ذمة والدم والخط على الاجير ان لم يعد افعال
 النسيان ولم يعد للميتات ولو استاجره للقران
 فالدم على المستاجر فلو شرطه على الاجير فسدت الا ان
 شرط عليه العود كما مر في التمتع ولو استاجره للقران
 فتمتع انفسخت اجارة العين في الحج فيقع للاجير
 فيحط بالخصه من الاجاره ولا ينسخ في اجارة الذمة
 وكذا الا شي ان عاد الى الميتات في الحج ولا حظ التفاوت
 كما في ترحي الارشاد وقال في الحج والخط التفاوت
 المجاوزة وخط التفاوت على الاجير قال الشيخان
 نقلا عن جمع وعلى المستاجر دم التمتع لتضمن امره

بالقران

بالقران الدم ويوجه بانه لما قصر واذن فيما فيه دم ناسب
 ان تلزم به وان لم يتمثل امره ولو استاجره للقران
 او التمتع اجارة عين فافرد انفسخت الاجارة في
 العمة ووقعت للاجير فيحط بالخصها ولا دم في هذه
 نعم اثبت بعمة للمستاجر في شهر الحج قبل هذا
 الافراد فالدم على الاجير بشرطه فلو كانت اجارة
 ذمة فلا ينسخ وكذا الا حظ وكذا دم ان عاد في حرام
 العمة الى ميتات حدها الى ميتات مثله ولو استاجر
 للتمتع ففترت صح في اجارة العين والذمة والدم على
 الاجير ان لم يعد الافعال لانه ربح توفرت له
 فان عدها وعاد للميتات فلا شي وان لم يعد للميتات
 لزم المستاجر دم لان ما شرطه يقتضيه كما
 في الحاشية وشرحي الارشاد ولو استاجره للمجرم
 عنه من فوق الميتات كدبرة اهله وسمى قدرا
 ميتات شرطيا او ما شيا او راكبا فالحق او ترك واجبا
 كالرعي او الميت لزمه دم وخط التفاوت وقال في
 لو عتي مكانا ليس ميتات فالظاهر عدم لزوم الدم
 لكن الخط مطلقا من المسمى باعتبار اجرة المثل فان كانت
 من مصر التي عيينها عشرة ومن الموضع الذي احرم منه
 تسعة خط من المسمى عشرة ولا يحط الاجير بارتكاب
 محظور مع وجوب الدم عليه ولو اعتمر لنفسه

وجع للمستاجر تمتعا او عكس باذنه او علمه فالدم
عليها حيث كانا افاقين اننا يسرا والا فلا فالصوم
كله على الاجير فان لم ياذن ولم يعلم فالخط من الاجرة
وعلى الاجير دمان دم التمتع ودم لاجل الاسه لمجاورة
المبيقات كما في المغني ولو استاجر افاقين
في غزاهما ويغتر عن الاخر في سنة واحدة واذا
عكس في التمتع ففعل فالدم عليها كما مر لكن ان
اعسر احد هما فالصوم كله على الاجير فلو اخرج المور
منهما الدم كاملا نصفه على من واجبه ونصفه
عن شريكه لغيره باذنه مع النية منها اجزا ولو مات
الاجير قبل تمام الاركان لا يسقط الحج كالومات فاعل
النسك عن نفسه قبل ذلك ولو التالى منه من شعر الحلق
فيح من تركته ولو مات الاجير واحصر بعد تمام
الاركان وقبل ادائها الواجبات سقط الحج عن
المستاجر وجب الدم على الاجير دم ترك الواجبات
فان احصر الاجير وتحلل قبل تمام الاركان فالدم على
المستاجر واستحق الاجير القسط ولو حصل الفوات
مطلقا او بتقصير او لا او سبب الاحصار بتقصير
من الاجير بعد التحلل قبل الفوات فيها والاصح
قسط له من الاجرة ولو نشأ الفوات عن الحصر من
غير تقصير من الاجير كان احصر فسلطه بقاء الطور
او صعب غير طرقي الغد والغلبة ظنه اذ ارتكح

حتى

حتى فانه الحج استحق القسط والدم على المستاجر على ما
كانت عليه قبل الفوات من استقرار وعده
تنبيهات **الاول** سن لمريد الاحرام
قص شارب واخذ شعرا بطوعة وغانة وظفر الا
في عشر ذي الحجة لم يرد التضحية فيها بل يكره له ذلك
كالجنب وينبغي تقديرها على الظاهر لغير الجنب ما
هو فيسن له تأخيرها عنه فعدا فغسل راسه بخمر
سدر فمسخ بالحناء وجهه من وجهه وخليته غير محدودة ولو عجز
وخصب لغيرها بالحناء تعيمها ما بعد الاحرام فمكروه
وكذا الاحرام الا الخلية فيسن واما النقش والتسويد
والتطريخ فيحرم كل منها كتطير الوجه على خلية
ومن لم ياذن لها طيلها واعلمت رضاه وحرم خصب
البدن والجلين وتحوها على خش وحمل بلا عذر
محددة لا باني ثم يحسن الغسل للاحرام بنية
غسل الاحرام عند رادته ويكفي تقديمه عليه ان ينسب
له عرفا كان يغتسل بماء ويحرم بالتعيم ويكره
ولو لم ينجح حايض والاوى تأخير الظهور ويصح منها جميع
افعال الحج الا الطواف وركعتي حرم جنب وبين
لولى اراد الاحرام من غير مهيأ ان يغتسله ولو نسيه
فان عجز مريد الاحرام الغسل ليجزى فقد ما تنجيم بنية
سنة الاحرام ولو وجد ماء لا يكفي للغسل استعمله
في ازالة القذر ان وجد والا ففي اغتصا وضوئه فان

عن أبي بصير عن
عنه

لم يكنها يتيم عن الغسل فقط كذا في الفتح وهذا ان لم يتيم
باستعمال الماء الغسل والا كفاه تتيم واحد عن بقية
اعضاء الوضوء وباقي البدن كما في التحفة والنهاية
ويسن الغسل لدخول مكة ولو خلا والا فضل
ان يكون بذي طوى اي الزاهر لما ربهما والا فليس
مثل مسافتها ويستثنى من قرب غسله بحيث لم يتغير
رغم عند الدخول كان خرج من مكة فاحرم بغمره من مكان
قريب كالنتيم لا المحرقة واعتسل الاحرام او جاوز
الميثاق غير مرير للسلامة اراده في مكان قريب
او كان مسكنه قريبا من الحرم فاحرم بالنسك واعتسل
له فلا يسن الغسل للدخول ولو فاته الغسل ندب
قضاؤه بعد الدخول وكذا بقية الاغسال كذا
في شرح الارشاد خلافا للحاشية والنهاية ويسن
الغسل لدخول الحرم المكي والمدني والعبادة ما لم
يتقدم غسل قريب مطلوب فانه يلغى هذا حيث لم يحدث
تغير والا فليس مطلوبا للوقوف بعرفة ويدخل بالبحر
وكذا غسل رقبتي الشتر في الجمعة والا فضل فعله
بعد الزوال وبئرة وللوقوف بمزدلفة على الشعر
الحرام ويدخل نصف الليل كغسل العيد وله
جرم العقبة ان لم يفعل ما قبله اما التيمم
بمزدلفة فلا يسن الغسل له اكتفاء بما قبله
ومثله الطواف بانواعه والسعي والحلق لا تشاء
اوقاتها وبعد الغسل للاحرام او بدله سن

تليد

تليد راسه بان يعصده ويضرب بنحو صمغ لدفع نحو
القمل وان طال ثمنه واعتاد الجناية او الحصى وتجر
الحلق لحاجة الغسل ويغدي ولا يكفيه التيمم بدل
الغسل كما قاله في الحاشية وعند الروف وجري
على صحة التيمم بنحو يشرح المشكاة والامداد واستظهر
في شرح العباب وعليه يقضي الصلاة لندرة عذره ثم
تطيب بدن مرير الاحرام غير الصائم والباقي فبكر
لها الا اذا كانت لهما راحة يتأذى بها وتوقف
ازالتها على تطيبهما وغير المحدة فيحرم عليها ويح
في ثوبه ازاره ويردايه وغيرهما كما في النهاية
وقال في التحفة بذكر ثوبه فيه كاستلامته اما
نقله بفعله اختيارا كما خذه من ثوبه او بدنه
ثم رده اليه او نزع ثوبه المطيب وان لم يكن له
راحة ان كان بحيث لو انقي عليه ما ظهر راحته
ثم لبسه ومنه مما بيده والتصدق بها شي فيه
الغذية ولا عبرة بما تنقل الطيب ما سالة العرق
ولو تعطر بثوبه من بدنه لم يضر جزءا والا فضل
المسك وخلطه بنحو ماء الورد كدهن الغالية
وسن الجماع قبيل الاحرام ويتأكد لمن يشق عليه
ثم يلبس الذكر بعد الحج عن المحيط ازارا ويردايه
ايضحي جد بدني فيغسله ويسن غسل جديد
توقم خامسة بامر قريب لا مطلقا لانه بدعه

قاله حمر ونعلين جديد بن ابي لا يحرماني بالاحرام نحو
التاسومة والمداسي المعروف من كل ما ظهر منه
روسي الاصابع والعقب كالقباق فان فقد ه
حشا او شرعا واحتاج لوقاية الرجل كان كان الحفا
غير لا يبق به فليلبس ما ستر الاصابع او العقب
والمكعب وهو السرموزة والزربول الذي لا يستر
الكعبين وان ستر ظهر القدمين بالباقي في الثلاثه
كما في الخفة والطلق في النهاية قطع الخف اسفل
من الكعبين قال سم فيل حيث نزل عن الكعبين
وان ستر العقب والاصابع وظهر القدم انتهى
وقال الزركشي من الخف الى ان يصير كالنعل ولا يكره
تقويه حتى يصير كالنهر بول انه وكره متنجس
ومصبوع كله او بعضه وان قل عرفا كما في
النهايه او ان كان له وقع كما في الخفة ولو قبل الشبع
ان وجد البياض والا فهو اولى من المصبوع بعد
لكن يحرم المزعر على الرجل ثم يمسى صلوة
الكعبين بنية سنة الاحرام بسورتي الاخلاص
عند اذنته ويكفي فقد عليه ان نسيه اليه عرفا
وان نواها غيرهما اثبت والاستغفار الطلوع
يسر فيهما مطلقا كما في ن ز و حرمت على من يغير
حرم مكة وقت كراهة لان سبها متأخر ونسبت
في مسجد بالميقات ثم يخرج الى الميقات ليحرم منه

فلو

فلو احرم قبل الصلوة فانت لا نهاذات سب فلا تقضى
ونحب على ذكر اراد الاحرام تجرد عن محيطه وكذا يجب
على الولي تجريد من ليه الذكر اذا اراد ان يصير محرما
ثم ينوي صريحا احرام فيقصد بقلبه الدخول
في النسك ويسن ان يتلفظ بها ويلبي مستقبلا
فيقول نويت الحج واحرمت به لله تعالى لبيك
اللهم لبيك بحجة لبيك الحج ويقول من يحرم
عن غيره نويت الحج عن فلان او عن من استوجرت
عنه واحرمت به لله تعالى ويسمع نفسه
بالتلبية الاولى ولا يسن ذكر من احرم عنه وما
احرم به من حج او عمرة في غيرها والافضل بنية ذلك
اذا استوفى دابته قائمة وشرعت في السير
مستقبلا او توجه الماشي مثلا لطريق مكة او
عرفة اما المكي فالافضل له ولو قارنا بعد صلواته
المكعبتين في المسجد الحرام ان يحرم منه ان لم يكن له
خودار والافضل منه ثم يطوف كل منهما للوداع فانه
مسنون لمن اراد الخروج من مكة لغير مسافة القصر
الى غير وطنه والاولى ان يكون ذلك يوم الثامن
الا الخطيب في يوم السابع والا عادم الهدى اللازم
لنحو تمتع فليمة الخامس والافضل تعيين النسك
بان ينوي حج او عمرة وكليهما معالا مجامعا ولو بهيمة
وان نسي او جهل جهل وعذر فلا ينعقد النسك اصلا

على المعتمد فلو احرمت الحجتين او اكثر وبعض حجة او نصف
حجة او غيره من الكسور انعقدت واحدة وكذا العبرة
وجزءه بذلك في التحفة والنهاية واستظهر بعض
ان من البعض قول بعض العامة نوبت الاحرام بالحج
اذ هو احرام بحمل ركن الوقوف فيلزم الاتيان بالعمال
الحج وكذا الواحرم بالسف او الغطا او بالتأبه او
بمكة او بالطواف او بالسعي او بالحلق او بالعبدة
او بالصفا او بالمروة لكن يعتقد مطلقا ولو
احرم الحج ونصف عمره او بالعكس او بنصفهما
انعتقدنا معا فيكونا قرانا فان اطلق بان نوى
النسك الصالح للأنواع الثلاثة او قال احرمت
فقط صح وانعتقد عمره ان كان في غير اشهر الحج فلا
يصح صرفه الى الحج في اشهره واما ان كان في اشهر
الحج تعين صرفه الى ما شاء من حج او عمره او قران بالنية
الكلية ان يصلح الوقت لهما ويسن التلطف
بها ثم يعمل فلا يجزئه عمل قبلها حتى لو طاف
ثم صرفه للحج لم يقع عن القدوم الا من جهة انه
لحجة البيت لعدم توقفها على احرام فلا يجزئه
السعي بعده خلا فالشرح العباد والظاهر انه ليس
له اعادة السعي بعده لسقوط طلبه بفعله الاول
فيتعين تاخير السعي ولو افسده قبل الصبح فاما
صرفه احرامه اليه كان فاسد اح فان لم يصلح الوقت

لها

لها بان فات وقت الحج صرفه للعمرة وجوبا كما
قاله نمر وقال حجر بن جوع صرفه للحج فيتجمل بعمل عمره
ولا تجزئه عن عمر الاسلام او ضاق الوقت بان كانوا
لا يصلون لعرفة قبل طلوع فجر يوم النحر كان ممن احرمت
بالحج فمقتضى ما مر انصرفه للعمرة عند من وصرفه
لما شاء عند حجر التنبية **التنبيه الثاني** في الوقت
الاحرام ينزوي كاحرمت بعمرة هذا الشهر او يومين انعقد
غير مقيد بالزمان المعين فلو انقضى من غير تحلل بقي محرما
بها حتى يتحلل كما في المختصر خلا فالفتحة حيث قال
لا ينعقد اه و يصح انا محرم في الغد وراى الشهر
فينعقد اذا وجد في المصنف كما في التحفة
خلا فالفتحة ايضا لان علقه كان او اذا جاشوا
او ان احرمت نيدا وجلس فانا محرم او فقد احرمت
فلا ينعقد فان قال اذا او متي او ان كان محرما
فانا محرم انعقد ان كان محرما والا فلا لانه هنا
علق بالحاضر وفي الاول بمستقبل وهو اكثر غررا منه
بالحاضر فسومح فيه ما لم يسامح في المستقبل وقوله
ان تخلصه للاستقبال محله اذا لم تكن مع كان
و يصح انا محرم اذا جال الشهر فينعقد اذا وجد
العلق عليه كما في التحفة قال نزلته لا تعليق فيه
بما في الجزم واما جزم بالا حرام بصفة وتو قال
انا محرم بحج ان شاء الله تعالى فاحمد الترمذ صح والافلا

وان احرم بما احرم به زيد وعلم بعدم احرامه او مائة
او اكثر او جنونه ان عقد مطلقا لو كان احرام زيد فاسدا
بالوطي او مطلقا وان احرم بعد التعيين ولا يلزمه ان
يتبعه فيما صرفه له ولو كان احرام زيد بعمه ثم دخل
عليها الحج انعقد له عمر لا قرانا الا ان يقصد التشبيه
به في الحال في الصورتين فيكون قارنا في هذه ومحرما
بما صرف اليه زيد في التي قبلها فلو احرم قبل التعيين
او الادخال وقصد التشبيه في الحال والاستقبال
لم ينعقد كذا كذا بل مطلقا ويقتل خبر زيد عما احرم
به وان ظن خلافه بان كان فاسقا فلو خبر بشك
ثم ذكر خلافه عمل بالتالي كاحتمال انه اخبر بالاول
ثامسا فان اخبر بعمه فبان محرم بالحج كان احرامه
الحج وعند فرق الحج يتخالف للغوايق وعليه دم للفوات
ولا يرجع به على زيد وان غره ان الحج له فان تعسره
معرفة احرامه لنفسه مائة قبل العمل بشي القرآن او
الحج ثم عمل اعمال الحج فحصل التحلل وسرا من الحج
فقط ولا يلزمه دم للقرآن بل يسن ان نواه ولو
اقتصر على اعمال العمرة لم يحصل التحلل وان نواه
لا احتمال انه احرم بالحج ولم يتم اعماله مع بقا وقته
ولو اقتصر على اعمال الحج ولم ينبغ شيئا حصل التحلل
وكا يبرى من شي من هذه شيئا اخره معينا ونسب ما
احرم به قبل التلبس بشي من الاعمال فينبغي القرآن

اوا

او الحج ويحصل له الحج فقط ولا دم عليه فان اقتصر على اعمال
احد ههما فكما سبق فان عرض الشك بعد الوقوف
وقبل الطواف فان بقي وقت الوقوف قرن او نوى
الحج ووقف ثانيا وانى ببغية اعمال الحج فيحصل له
الحج فقط ولا دم وان فات وقت الوقوف او لم يبق
وقت او افرج او وقف ولم يقرن ولا افرج لم يحصل
له شي لا احتمال احرامه بها فلا تجزئه ذلك الوقوف
عن الحج وان شك بعد ان شرع في الطواف سواء
كان قبل الوقوف او بعده فنوى الحج او قرن ووقف
لم يحصل له حج لاحتمال انه احرم بعمه ولا عمه لاحتمال
انه احرم بالحج فان اتم عمرة بان احرم سعي بعد طوافه
وحلق او قصر وانى بعد ذلك بالحج او بهما وانى با
عماله بري منه فقط ووجب دم تمتع في ريقه
عن واجبه من غير تعيين جهة اذ هو لا يجب
فان عين واحظا لم تجز فان اعصر صام عشرة ايام
فان كان متمتعا جزاثة والا فتلاثة للحلق
ولا بعين الثلاثة لجهة منهما احتياطا فان مات
وقد تمكن من الصوم اطعم عنه تسعة مساكين
ولا يجب هذا الدم على حرمي اذ لا يلزمه دم تمتع
والاصل عدم دم الحلق ولو شك بعد جميع اعمال
همل نوى اولا قال سمر القياس عدم صحتة كما في
الصلوة وفرق بعض الناس بان قضى الحج يشق لا اثر له



هو وهم وجري على الصحة الشرا ليس على النفاية
وافتنى بها من زياد وغيره ويتأذى النساكن بالافراد
والغزان والتمتع قالا فرادان يحرم بالجموع وحده ثم بعده
فراغة تحرم بالعم من ادنى الحال او ميعات بلده
بعد العود اليها او يعتزم قبل شهر الحج ثم حج ولو
من عامه كما في الفتح وان كان الاول افضل وكذا
نا حرام العمرة من عامه كما في شري الارشاد
وكافرق بين فريضة الاسلام وغيرها كما في
شرح العيان خلافا لعبد الرؤف كان ينو بها عقب
الحج ويأتي بعملها في عامه او في العام الذي بعده
والاول افضل ولا تحصل المستحب رجل للحج وافر
للعمرة كما في الفتح والتمتع ان يحرم في شهر الحج
ويتمها ثم حج من عامه وان كان اخيرا فيهما
لشخصين كما في الفتح والقرآن ان يحرم بها
في شهر الحج من ميعات الحج وهو الاكمل او من
غيره وهو دونه او بعم في شهره وهو افضل
او قبلها وهو دونه ثم يدخل عليها حجا في شهره
وانما يصح الادخال قبل شروع في طواف ولين
استلام الحجر بنية الطواف ولو بعد افساد
العمرة فنعتقد احرامه بدفاسد ويلزم منه المضى
في قصا النساكن بعد تمامها وعليه بدنة ودم
للقرآن ويحرم ذلك لانه تلبس بعبادة في سنة اما

٢٩
ادخاله عليها بعد شروع في الطواف ولو بخطوة كان
انقتل بعد الاستلام فلا يصح كعكسه ولو شك
هل احرى بالحج قبل شروع في الطوافها او بعد صح
احرامه ولو شك هل تزوجه قبل احرامه او بعد
ويكفي لقارن عنهما عمل الحج وتسن مراعاة من
اوحت التعمد وكما قاله من خلافا للحج والا فضل
الافراد فالتمتع بالقرآن اعتمر المفرد من سنته كنيته
في الحج الذي هو شهر حجه وعلى كل من
التمتع والقارن دم شر وطه فالتمتع الموجب
للدنم لانه الميعات ان يحرم بالحج بعد فراغ العمرة
التي احرى بها في اشهره ويجمعها في عام واحد
من ليس حاضر للحج المكى بان تكون من حلتان فاكثر
بين الحضر ومسكنه حيث لم يسكن الا في واحد والا
فما كثر اقامته به حيث لا اهل ولا مال اوله ذلك
بكل مسكن والافنا به اهله وماله معاد ايما ثم اكثر
حيث كان اهله فقط في الاخر فيها به اهله كذلك
حيث كان ماله في الاخر فيها به كذلك ماله فما عزم
على الرجوع اليه حيث استوى ياحرجا استوى
فما ذكر فيها خرج منه حيث نوى الرجوع اليه
او لم ينو اصلا فمحل احرامه منهما حيث استوى
فروجبا وغيره ومن لو طنة طريقا احدها على دون

مرحلتين فهو حاضر لكن لو كان الاحرام بالجمع من ميقات
الا فاقى فلا دم فالافاقى ان جاوز الميقات ولو غير مريد
منسكاً ثم بداله فاحرم بالعمرة قرب دخول مكة او عقب
دخولها في شهر الحج ثم حج من عامه ولم يعد لميقات
افاقى قبل تلبسه بنسك لزمه دم التمتع وقول الرضا
كاهلها مات جاوز الميقات اي وهو مسكنه مريدا
للسك ثم احرم بعمرة لا يلزمه دم التمتع محمول على من
قبل احرامه بالعمرة ولو بعد المجاوزة كما يعلم من
التحفة وبه يعلم ما في الحاشية اي بل يلزمه دم المجاوزة
فعلى من كان مريدا للعمرة ولم يحرم بها من الميقات بل
بعد في شهر الحج دم المجاوزة ايه فان احرم بالحج بعد
ذلك خارج مكة قدم ثالث للأساسه الحاصلة بترك
ميقات الحج ولا يشترط الوجوب الدم نية التمتع ولا
وقوع النسك عن شخص واحد كما علم مما مر فلا دم
على من كان احرام عمرته في غير اشهر كالحج وهو
من رمضان والى بقية اعمالها في شهر الحج وهي
رمضان نية حج لكن ثوابها دون من اتى بها كالمدة
في رمضان او لم يحج من عامه او عاد لميقات اخر ولو
اخر ب او مسافة القصر من مكة واحرم منه بالحج او
عاد اليه محرم به قبل تلبسه بنسك ولو مندوبا
كطواف قدوم بان يخرج المتمتع بعد التحلل من
عمرته من مكة الى محل دون مسافة القصر منها

ثم يد

ثم يدخل ولو حلالات ثم ثم يطوف القدوم ولو سعى
بعقب هذا الطواف اجزاه لانه طواف قدوم قبل
الوقوف انما اذا وقف تعين ابتاعه بعد الاقامة
وكطواف وداع مسنون بان يحرم منها بالحج ثم
يطوف للوداع عند خروجه لعمرة وكسبت كسبي
ليلة التاسع وكذا الدم على من كان من حاضر الحرم
وفهم من استوطنته او محلا دون مرحلتين
منه ولو من احدي الطرفين بالفعل لا بالنية حال
الاحرام بالعمرة بعده والقرآن الموجب للدم ان
يكون من غير حاضري الحرم ولم يعد فيه للميقات
او مثل مسافته بعد دخول مكة وقبل الوقوف
فمن عاد لذلك بعد دخول مكة وقبل الوقوف
وان طاف للقدوم وسعى بعده قبل العود
سقط عنه الدم كما اذا كان من حاضري الحرم
ولو وقف المتمتع من عامه فدهان ولو عاد
لميقات من مكة وقبل التلبس بنسك سقط

الكتاب الثاني تسن

التلبية للحج ولو نحو حائض من احرامه
الى شروعه في اسباب التحلل كخذه في الحجر
في كل محل ليس به خبث يقينا كخبث وحل
خامسة والا كرهت وفي سائر الاحوال الا في

الا في الطواف ولو للقعود والسعي وعند تقابلها
الذكر كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط
رفقة وفراغ صلاة فيقصد بها على الا ذكر بعد
قال في التحفة فلو اخرها عن الا ذكر ثم اني بها
بعد هانوسا فهل تقوت تسببها بعد الصلاة
او يحصل اصل السنة كل محتمل ونحوه من تعرض
اه وقبال الليل ونهار ووقت سحر وبسحر
لذكر رفع الصوت بغير الاولى ولو في المسجد
الحيث لا يشوب شي على نحو فصل وقار ونايم فان
شيئ بان زال الخشوع من اصله كره فان را
التشويشي حرم ولا يتبع نفسه ولا يضع
اصبعه في اذنيه وكره جهر غيره قيل كاجابة
غير النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ليسك وتحم
ان تحب بها كما قلنا فقل عن الشيخ خضر
ولفظها المحبوب فان زاد عليه لم يكره وهو
لا ليسك اللهم ليسك ليسك لا تترك
لك تترك ان الحمد والتعظيم لك والملك لا تترك
لك والاولى كسر ان ووقف لطيفة على ليسك
الثالثة والملك وان يثلب التسليمة ونحو
لها في كل مرة ثم فصل على النبي صلى الله عليه
وسلم بصوت اخفض بحيث تميز ان وصلاة
الشهود الا خيرا كمل كما في الفتح وليظم

اليها

اليها السلام فيقول والسلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته ثم يقول بصوت اخفض اللهم اني اسالك
رضاك والجنة واعوذ بك من سخطك والنار ثم يدعو
بما احب صوت كذا الله ويندب والسلام وتأخير واجب
وكذا التسليم عليه كقطعها لها بكلام او غيره ومن علم
بما يجبه او يكره قال ان كان محرم اليك ان العيش
عش الاخرة وان كان غير محرم قال اللهم ان العيش
عش الاخرة ومعنا ان الحياة المطلوبة الهينة
الدائمة هي حياة الدار الاخرة وينزجهم عنها العاجز
ويجوز لغيرة مع الكراهة التنبه الرابع
محرمات الاحرام ولو مطلقا ثمانية جمعة
في قوله ليس وطيب ودهن حلق والقبل او يطا
او يكن للصيد قتل والمراة باللسل الشامل ما شمل
شتر راسي الذكر ووجه المحرمة وهو استمتاع كما
لبقية الا للصيد والحلق الشامل للغلام فهو ثلاث
وما كان اتلا فاقية القديم مع الجهل والنسيان
اذا كان المتلف ممزلا وما كان استمتاعا فلا فدية
مع الجهل والنسيان وعدم الاحتيار وتجد ان الحمد
النوع والتحد الزمان والمكان ولم يتخلل بينهما
تكفير والا تعددت الا للصيد والشيء فلا يتدرخلان
كضمان المتلف والطيب كله وكذا اللباس وكذا
الحلق وكذا العلم وهي على ثلاثة اقسام منها ما يحرم

على الرجل فقط وهو ستر بعض راسه وليس المحيط
في البدن ومنها ما يحرم على المرأة فقط وهو ستر
بعض الوجه ومنها ما يحرم عليها وهو الباقي
كلبس قفاز الاواني الكلبسي اي ستر جز من
رأس الذكور ولو البياض وراى الاذن ووجهه
الانثى ولو احتمالا بما بعد سائر اعضاها ولو غير محيط
كعصابة عريضة تحت التقارب المحيط وطيف
ومرهم وليس محيط كالعادة في جز من الذكر وليس
قفاز كقفاز لو زائدة من ذكر او انثى فيحرم لغير
حاجة ستر جز من راسي ذكر وان تعدد الراس
بما مر عامدا ويقاسي مكشوف من غير الراس
متصلا به من جميع الجهات ليستوعب
كشفه واجب ويجزى ستر جز من وجه انثى
وان تعدد بما مر الا ما يستمر منه لا حتى يطأ
الرأس لانه غيرة في الصلاة بخلاف الامن كما
قاله ن ز وجزى على الذكر ليس محيط بخياطة قميص
او شجر كرز او عقد او لرق او ظفر او از راز او
عري او مشد نحو خلال تجمع به الراس عليه والازار
على ساقه ولو ببعض عضوه ان ليس به كالعادة
وان لم يدخل يده في كفه كان وضع طوق نحو قبا
على رقبته في ستمسك بنفسه او ادخل اسفله
من جهة الكمامه ومار في وسطه فلا اثر لالقا

مضطجع

مضطجع على نفسه او قائم على عاتقه نحو قبا كزجيه
وكان تحت الوقعة المضطجع او انطلق القائم لم
يستمسك عليه الا بمزيد من كشدك بنحو ابر
ولا ما ليس محيطا وان وجد في خياطة ولا
لا رندا او اثار بنحو قميص او عباءة او ازار
وان كف عليه منه طاقات ولو برقع او لا لبس خاتم
وعثر طرف زدا في ازار ولا لاش ولو امة ستر غير
الوجه من سائر يديها بالمحيط الا ستر كف ولو
زادا بقفاز وهو شي عكر يعمل ليقى اليد من نحو
البرد ونحو غيره كخرقة لغتها عليه ولو بلا حاجة
وان لم تخضبته وستر كشد والخشي كالا لاش فيحت
ان يستر راسه وان يكشف وجهه كمن يسر ان لا
يلبس المحيط ولا فدية عليه فيه كما لو كشفها
او ستر الوجه بغير محيط الثاني الطيب
لذكر او غيره فيحرم عليه التطيب لبدنه ولو باهنا
بنحو اكل او ملبوسه ولو نعلان بما تقصد راحته
الطيبة او بما فيه ذلك ان بقي طهر او راحه ولو
بالقوة كان تطهر برش الماء عليه دون لونه عامدا
بان يلمص الطيب ببدنه او ملبوسه على الوجه
المعتاد في ذلك الطيب عمدا فلو تطيب
ثاميا لم يضر قل الطيب او كثر كما في الامداد و
النهاية والمراد بما تقصد راحته ان يكون معظم

المقصود منه ذلك وان لم يسم طيبا او يظهر فيه
 هذا الغرض كالمزهر والورد والياسمين والبنفسج
 واللبان كما في النفاية والامداد واللذان
 الجاوي اي البخور الجاوي كما نقله ابن الجال
 عن الاكثريين والبيان كما في الحاشية والامداد خلافا
 للفتح والبخان والفرجس والاسي والسوسن
 والبنام والفاغية والبنفسج ودهنها وعصيرها
 ودهن الاخرج ودهن زهر النارخ وان كان
 نفس النارخ وزهر ليس بطيب كالاخرج كما
 في الحاشية والمراد بدهن المذكورات نحو شرج
 تطرح فيه اما لو طرخت على نحو سمس او لوز
 فاخذ رتخها ثم استخرج دهنه فلا يكون طيبا
 فلا حرمة فيه ولا فدية الا من حيث كونه دهن
 فيحصل التطيب بشد نحو مسك بثوبه وبسم
 الزاوي الياسمين ونحو الكادي بالمعجبة
 ولو يابس طيب لكن الذي عكسه لا طيب في
 يابسه البتة وان رشي عليه كما في الفتح و
 بالصاق نحو ما ورد بنده او ثوبه لا محذور
 بشبه وان كان فيه نحو مسك والصاق دكان
 نحو العود بنده او ثوبه لا حيلة ولا يضر
 طيب بقواكه كفتح وسرخل وارج وياوي دوا
 كزئفر وسنبل كما في التحفة والحاشية

ولا فدية ان الطيب يابس
 ولا فدية ان الطيب يابس

وشرح

وشرح الايضاع وقرفاو دار صيني ومصطلي كما
 في التحفة وحب محلب وعفص وكرة الاحمال
 في الاطيب فيه ان كان فيمنه كاعمد لغير حاجة
 كمد بخلاف ما لا زينه فيه لكن الاولى تركه
 الثالث الدهن لذكر وغيره بدهن ولو غير
 مطيب في شعر الاشئ والوجه فلا او بعضا قاله
 م وقال حج ما عدا شعر الخد والجمجمة والانف
 وان كان الشعر مخلوقا و دون الثلاث او خارجا
 الاراس الاقرع والاصلع في محله وذقت الامر
 ولو قارب الانبيات وخروج باقي البدن ظاهرا
 وباطنا الرابع ازالته من شعر المحرم سواء
 شعر الراس وغيره كحك رجل الراس بنحو سرج
 وان احتاج اليه غالبا ولو بعض شعره وكذا مشط
 ان لم يود ان ينشف شي ولو شدة هل انتف به
 او انتسل بنفسه او كشط جلد راسه وعليه شعر
 فلا فدية عليه وللمحرم حلق راس الحلال كدهنه
 وللمحرم الا حجام والفصد ما لم يقطع بهما شعرا
 وكذا ان قطع واحتاج اليهما وعليه القديس
 ولا يكره غسل بدنه ورأسه ولبس ثوبه خطمي ونحو
 كسر لجام وغيره من غير تنف شعر لكن الاولى
 تركه لغير عذر كونه سخي وحك شعره ان لم ينتف
 شعر الاحرم وعليه القديس الخاص من ازالة شئ من

أظهر المحرم ولو بعض ظفر من أصبع رجليه ولو قطع
أصبعه وفيه ظفر فلا فدية عليه السادس فعل
مقدمات الجماع كالمباينة والمعاينة والقبلة
واللمس عمدا مع علم النكاح والاختيار والشهوة ولو
مع حائل وإن لم ينزل والتكليف منها عامدا عالما بخبر
ومباشرة نكاح المحرمية بمنتهى تحليلها إن كان ذلك
قبل التحليل أو بينهما في الجماع وقبل التحليل في العمرة
وإن كان التمتع نظرا بشهوة ولو لا مرد غير حسن
وتحريم نكاح محرم ولو أحراما فاسدا وانكاحه
ولا فدية أي يحرم قبوله النكاح وإيجابه أيام نفسه
أو بوكليه ولا يصح لكن نواب القاضى والامام المحرم
هو ذو نفقته لكل منهما أن يعقد مع أحرام مستنبيه
لعموم ولايته وبه فارق الوكلاء قاله في شرح الأيض
وحاشية وشرح الغيب واذن المحرم فيه لعبد
الحلال أو موكليه السفينة الحلال لغو كما
في شرح الأيض وحاوية وشرح الغيب خلافا
لمنته وفي الخفاء وإن قيد بغير التحلل ورف
بينه وبين لو وكل الوكيل المحرم أجنبيا أن يعقد
بموليته بعد تحلل أو يطلق حيث يهيم وصو
البلقينى حكم النكاح الولى الحلال أمة محرم
المحرم إذا كانت حلالا ولا تثقل الولاية بسبب
الأحرام إلى إلا بعد بل يزوج السلطان أو نائبه

وكتفه

ولو

ولو وكل حلالا في التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة سابع
بعد التحليل بالولاية السابقة ولو وكل حلالا محرم
ليوكل حلالا عن نفسه أو محرم حلالا أن يزوجه
تحتا في شرح الأيض لا بن علان وندب المحرم ترك
الخطبة لنفسه ولغيره وكذا يندب للحوال ترك
خطبة المحرم وكهنت رجعت وكذا الزفاف مع
أحرام أحد الزوجين وشرا أمة للوطى بل حرمان
أثلب على ظنه الغشيان وكهنت أيضا شهادة
محرم في نكاح الحلالين السابع الجماع ولو
بذكر مقطوع وإن نشأ إلا أن أدخله من أصله
مع وجود حشفته لكن الموجع للمقطوع إن يكن
الآلة نفسه لا يفسد نسكه وقد فعل حراما يغير
قال ابن الجلال قال العلامة عبد الحى أبا بالنسبة
للموج فيه فيحرم تكليفه بوج فيه أو مباينة إلا
بإباحة أى وح يفسد نسكه ويترتب عليه قضاه
كما هو الظاهر وأما بالنسبة للموجع للمقطوع في غير
فإن كان المقطوع الآلة نفسه فظاهر أنه يحرم أيضا
لأنه يصدق عليه أنه جامع يذكره ولا فقد فعل
وأما بغيره وإن لم يكن مجامعا ولا يفسد هذ
الآخر النسك كما هو ظاهر انتهى وتحريم الجماع ولو
بقدر حشفة من مقطوعها مع حائل كتيق ولو
لبيمة أو ميت أو ذكر في قبل أو دبر أو ميز وندب

وعلم بالفتيم واختار بخلاف غير المميز والناس والجماع
 بالتحريم حيث عذر والمكره قال ابن الجارم لو وجدت
 أي الحشفة في غير موضعها بالنسبة لغالب أمثاله
 كانت باخر الذكر أو نصفه فهل تعتبر هي أو يعتبر غايه
 أمثاله خلاف في الغسل يأتي مظهره هنا من جهة
 الشهوات أن حجر الأول والجماع الرائي وغيره الثاني و
 يأتي فيمالي اللعب أو المرفق في غير محله ولكل وجه
 أهو وحرم على غير محرمه تخلف تحليل محرم منه وعلى
 تحليل جلال وعلى حيلة محرمه لا التحليلها بشرطه
 الثامن الاصطلاح والتعرض بالتنقية
 كل حيوان مأكول بري من كل طير وغيره وحشي وأكل
 وإن استأنس مأكول يثبت أو ما ذكرا أحد
 أصله وإن علا لم يولد بين حمار وحشي وأهلي
 وإن يمتزج بين حشي وشاة وبين ضبع
 وذئب وكلاور ولو لم يطر فسهل البط فقال
 لا جزاء فيه لأنه ليس بصيد والجماع وحشي أو
 أهلي والشاة الجحشي بخلاف الدجاج البلدي و
 المتولد بين خروف كرم وشاة وحمار أهلي
 ودب وقرشي وبقري واستثنى في شرح العباد
 التحليل فانها كانت وحشية فأنشئت على عهد
 استأعمل عليه الصلاة والسلام ولا تحب الجحش أبقائها
 أعبارا بالجماع وتحلل التعرض لغير الصيد من الجوار

نعم بكم تعرضه لقل شعر لاسه ولحيته فقط
 وصياها ونذوب فدا الواحد إذا قتلها ولو بلغه
 ونحوه قتل النمل والنمل السليم أي ما النمل الصغير
 المسمى بالذرة فيجوز قتله بغير الحراق ما لم يتعثر لدفعه
 كما في الأهداد والنهاية ونحوه على الجمال صيد المحرم
 واشتجار كما يأتي بسط ذلك في مواضع متفرقة لا
 سيما باب الدماء الخبيث **باب الخامس**
 يسب للمحرم وغيره أن يدخل مكة قبل الوقوف
 يعرفه ليدرك السنن الأتية بحضور خطبة
 الإمام في اليوم السابع وطواف القدوم وتعميل
 السعي لو كان محرم ما يجزئ وكذا نارا وغيرها لكن لو
 تركها لضيقة الوقت وقد نوى فعلها اليوم فسقط
 أثبت عليها والافضل دخولها من ثنية كذا
 كسباء وهي موضع بعلاها ويسمى الآن بالحجون الثاني
 وإن لم تكن طريقه وإن يغتسل الداخل ولو حائضا
 وحلا لا ينه عن غسله حول مكة بذي طوى بضم الطاء
 أشهر من كسها ويجوز صرفه ومنعه ويعرف في وقت
 بالزاهر وهو واد على خوف من مكره بين الثنتين
 وأقرب للسفلى إن كانت بطريقه بأن جاز من طريق المدينة
 وإن يبيت بها والأكبر جاز من طريق اليمن فمن
 مثل مساققتها أن تعسر الغسل يسب له وضوء مع التيمم
 وإن يخرج من مكة من ثنية كذا بأسفل مكة ويسمى الآن



بالشبيكة قال في الحقائق والى معرفة وجزم به في
 المختصر والحاشية واعتمد العلامة عبد الوصف استشر
 الخروج لوفات واليه بيلسم وقال النووي في التعميم
 انه غريب بعيد وان يدخل الذكر مكة فهارا وبعد
 الصبح وما نسي ان لم يحصل مشقة بالمشي ولم يضعف
 عند الوضوء وحيث وان لم يلق به ان امن
 حيث وفي الحاشية بسن الحفائز اول الحرم
 والافضل للمرأة الدخول في نحو هودجها وكذا
 الامر الجليل وان يحترق في حوله عن الايدى بدائه
 او غيرها ويتلف ثم يتراحمه ويمهد عذره وان
 يستحضر عند وصوله الحرم ومكة وعند حية البيت
 ما امكنه من الخشوع والخصوع بقلبه وجوارحه
 لب هذه الامكنة داعيا متضرعا ويتذكر شرفها
 على غيره ويقول عند وصوله الحرم اللهم هذا
 حرمك وامنك فني على النار وامني من عذابك يوم
 تبعث عبادك واجعلي من اوليائك واحبيدك واهل
 طاعتك وعند وصولك مكة اللهم البلد بلدك
 والبيت بيتك حيث اطلب رحمتك واتم طاعتك
 متبعيا لامر الله ~~صلى الله عليه وسلم~~ بقدرتك مسلما لامرك
 اسالك مسكنة المصطر المسفق من عذابك ان تستقبلني
 بعفوك وان تتجاوز عني برحمتك وان تدخليني
 جننتك ايبون تايبون لربنا حامدون الحمد لله الذي

اقدم فيها

اقدم فيها سالما معا فالحمد لله رب العالمين كثير على
 تيسيره وحسن بلاغ الله هذا حرمك والى
 ما امر الله انت ربي وانا عبدك والبلد بلدك
 والحرم حرمك والامن امنك جننتك هاربا وعن
 الذنوب مقلعا ونفصلك راجيا ورحمتك طالبا
 ولغايتك مودبا ولرحمتك مبتغيا ولعفوك
 سائلا فلا تردني خائبا وادخليني رحمتك
 الواسعة واعذني من الشيطان وجنوده
 وشرا ووليائه وحزبه وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم وان يقف بالحل المسماة الان بالمدعى
 ويدعو كما اراد من خير الدنيا والاخرة ويقول
 ولو خلا لا كما في الفتح حيث ترى الكعبة
 وان لم يرها لعل او ظلمة رافعا يديه واقفا في محل
 لا يؤذي ولا يتأذى فيه مستحضرا ما يمكنه من
 الخضوع والذلة والمهابة والاجلال اللهم
 زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة
 ورفعة من شرفه وكرمه ممن حجوا واهتموا تشريفا
 وتكريما وتعظيما وبر الله اكبر اللهم انت
 السلام ومكة السلام فحجنتا ربنا بالسلام
 ويدعونا بما احبه لاسيما المغفرة له ولذمة ثم
 يدخل المسجد من باب السلام وان لم يكن
 طريقه وان كان حلالا كما في التحفة والنهاية

الذي

ونقل سم عن مروان كان مقبلا بمكة اه وتخرج اياها عن
 وغيره من باب العرة كما عليه مروان قال حج في الفتح
 وخرج من باب العرة او الحزورة وهو افضل وتيد
 في الامداد بالخروج الى بلده فلعن فضيلة باب الحزورة
 العر عند الخروج للاعتبار وفضيلة باب الحزورة كغيره
 عند الخروج للبلد وفي الحاشية روى احمد عن
 بعض الصحابة رضي الله عنهم انه راي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على راحلته واقفا بالخزوة يعني
 في حال خروجه من مكة يقول بركة والله انك لخير
 ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت
 منك لما خرجت ويقدم بيناه او بدلها في الدخول
 ويقول اعوذ بالله العظيم بوجهه الكريم من الشيطان الرجيم
 بسم الله والحمد لله صل على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي
 واقم لي ابواب جهنم ويقدم يستراه او بدلها
 في الخروج ويقول ما ذكر لكن يبدل ابواب جهنم
 بابو الفضل وهذه سنة في كل مسجد وفي
 فتصلي مستويا بين يمين يمين تقدم يمين الدخول
 اليه وفي الكعبة تقدم اليمين ودخول واليسرى خارجا
 وان بيدي عند دخول مكة قبل تغير نحو مائة
 واكثر منزل كسع دوابه وحط رحله اذا امن على
 امتعته بطواف القدم او العرة ان كان معتمرا ان

وسلطان القدم

لم يمنع منه ولو لم يكن حجة كخامسة ولم تترك الجماعة المشروعة
 ولو في ثقل ولم تقرب اقا منوها بحيث لا يفرغ قبلها
 ومن يصلي تحية المسجد ان كان يفرغ منها قبل الاقامة
 والا انتظرها وقصا قايما ولم يصف الوقت عن
 موافقه ولو تفلأ ولم يكن عليه قايمة مكتوبة كالندوة
 وان كان وقتها موسعا ولا قدمه ولو في ثلث
 الطواف هذا ان صلى القايمة منفردا او جماعة في
 مثلهما والا قدمه لكانت خلف موحدة او مقننة
 ليست مثلهما فان تلبس ثم اقيمت الجماعة اضاف
 الوقت او تذكر القايمة في اثنا به قدم ما ذكر
 على بقية الطواف والا ولي تحري قطعه في وتر عند
 الحيا الاسود وفي الفتح ولو منع الناس الطواف
 صلى التحية وانما قدم الطواف عليها في غير ذلك
 بالنسبة لمن دخل امر به لان النصد البيت
 وتحية الطواف ولخصوا لها ركعتيه فمن جلس
 بعدة ثم صلى ركعتيه فامتته تحية المسجد لانها
 تنوت بالجلوس عهدا وان قصر اها اي حيث قدم
 الطواف الذي هو تحية البيت اندرجت تحية
 لبقية المسجد في ركعتيه اي سقط طلبها واشت
 ان نواها معها فان لم يصل بعد الطواف بل جلس
 او خرج فانت التحية لا ركعتيه وتندرج ايضا بالمعنى

المذكور في نحو مودة قد ماعل الطواف فلا يكره تركه
 الطواف وركعتا التحية لقادم وخل غير متمكن
 من الطواف ومقيم دخل لا بنية الطواف بل تشبها لها
 ولا يغني طواف القدوم ولو أخره بعد دخول
 المسجد إلا بالوقوف قال في التحفة لو دخل بعد
 الوقوف وقبل نصف الليل سني له طواف القدوم ثم
 قال وندينه لمن وقف ثم دخل مكة قبل نصف الليل إن
 لهذا الدخول كالدخول الذي قبل الوقوف أنه قال
 ابن الجال فلو شرع فيه في الثانية دخل نصف الليل
 فأراد أن يكمله هل ينصرف ما أتى به للمنفذ من الأثر
 نعم ثم يكمل النفل بعد ذلك لكن إثباته بالغرض
 المذكور ينقطع ولو لا المسنون أنه فلا يسر
 للحاج بعد الوقوف ونصف الليل كما لا يسر
 للمعتمر أي استقلاله والأفوه مندوح في طواف
 الغرض ولو مندور أي يسقط طلبه الصلوات لم ينو
 معه ويثبت عليه أن نواه قال في التحفة في طواف
 الغرض يثبت عليه أن قصده كتحية المسجد ولا يصح
 طواف القدوم قبل طواف الغرض فلو قصد طواف
 الغرض القدوم فقط وقع من الغرض ولا ينصرف
 والأولى لذات الهبة في حال أو شرف شتت
 أو غيره من النساء والحناني تأخيره إلى الليل في
 سني أن يحرم من قصد مكة والحرم من مكان خارج

عنه إلا جلا النساء وليس عليه فرض السلام بسبيل
 من حج أو عمرة وإن تكرر دخول كخطاب وينوت بالرفق
 ويكره تركه خوفا من خلاف من أوجبه وسن
 تركه دم وفي الغن والمراء يكون هذا تطوعا في غير الصبي
 والنقن لما مر أو الالباب ابتداء وإن كان لو وقع
 وقع فرض كفارة أو من تلبس بغرض كفارة يقع فعله
 فرض وإن سبقه إليه غيره فإلم يكن معاد المكن حال
 جنازه ثم أعادها عليها بعينها انتهى
فصل في الطواف وأنواعه سبعة
 وهي طواف الإفاضة والعمرة والوداع واجبا كان أو
 مندوبا أو التحلل والنداء والقدوم والتطوع بشرطه
سبعة الأول طواف القدوم وهو حديث بنو عبدة
 والخبت في بدنه وثوبه ومطافه لقادر والثاني
 ستر العورة الصلاة مع القدرة وهي ما بين مرة
 وركبة غير الحرق يقيناً وجميع بدن الحق ولو شكاً
 كالخشي أو شعر الأوجده والكفين فلو أحدث حدثاً
 الكبر أو أصغر كان لمست بشرته بشرة أنت في حد
 الشهوة كبت تسع ولو سحوا أو بلا شهوة وشوها
 ولم يكن بينهما محبة ولو برضا ع ومصاهرة
 أو تنجس بشي من الثلاثة بغير معفو عنه أو عرى
 ولم يسترحل مع القدرة تظهر وسر عورته وبشي

جوانا وان تعد وطلال الفصل وبنى ان يستنف
وقد طلب الحث في المطاف من طير وغيره وعميت
به البلوى فيعني مما يشق الاحتراز عنه من ذلك
حيث لم يتعمد المشي ولم يجد منه موعدا ولم يكن ثم طواف
فان تعد وطوة وله عتاعن وطيه ابطال طوافه
وان قل وجف والا فلا لكن الرطب بظن مطلقا حتى
مع الشبان ومدد المندوحة وقال الشمس الرمال
ومما شاهده من مباحث نكارة ما يفعله الفرائض
بالمطاف من تطهير ذرق الطير بمسحة تحرقه بمثل
بل يصير غير معفو عنه قال ابن علان قد ذكر في
مرار الفرائض ولشيع الحرم وما حصل من عدم
احتنا فيعني عنه لغلبة الجهل وعموم البلوى
اهو ويصح طواف نائم ممكن كما سيأتي اما الغابر
عن السنة فيطوف لانه لا يلزمه عادة وكذا اذا عم
عن الماء وتيمم تيمم الماء عادة معية كان في محل
لا يغلب فيه وجود الماء ولم يكن له خامسة ولا
خبره بغيره تيمم مثلا واما ما قد اظهر من
ان لم تكن خامسة فلا يطوف اصلا في الحفة
ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لغاقد الطهورين
بل الاوجه انه بسخط طواف الوداع اهو في
فتاوى المال الرملة انه ليس له الطواف فان خرج
ووصل الى محل يتعد عليه الرجوع منه الى مكة

بتخلل

بتخلل يؤرخ وحلق ونبته وصار حلالا بالنسبة لمخطو
الاحرام بالنسبة لبقا الطواف في منة فاذا عا وفعل
الطواف ولا يلزمه ان يحرم بما احرم به اولاً بالظاهر
للاهم انه محرم بالنسبة له وانه لا يحتاج في فعله الى
احرام اه فان كان له خامسة مخسمة لا يقدر على
طهارتها فكذا عند روقا في الفتح والمحدث
اي بلا خامسة او متخمس اية محدث عدم الماء وطواف
وداع بالتيمم وتذ النفل للمحدث لا المتخمس فيما
نظرا خذا من امتناع نفل الصلاة عليه كما هو ظاهر
ولهما على الاوجه طواف الركن بالتيمم لعقد ماء
او نحو جرح وان لزم كلا منهما الا عادة اي كان كان
الغالب في محل وجود الماء او كانت الجسرة في اعضاء
التيمم او نحوه حيث لم يرجع البرك او الماء قبل حيله
لشدة المشقة في بقائه محميا وحج عادته اذا
عاد لمكة لبقائه في منة واما ان ينح له نحو الوطى
للضرورة انتهى قال في الحفة ولا يلزمه
عند فعله تحرد ولا غيره فان مات وجب الاحتجاج عنه
بشرطه انتهى وكذا في الحاشية وقوله ولا غيره يشمل
النبته وهو الاوجه من احتيا ليل للعلامة ابن قاسم
ونقله عن المال الرملة انه محرم بالنسبة للطواف
اقاده ابن الجار و نقل ابن الجار عن سم عن المال الرملة
انه لا يجب التحج فوراً وخوفه في الحاشية ثم قال ابن الجار

ولعل محلله ما لم يخف على غضب والاوجب فوراً
آخره مات فينبغي عصيانه من اخص بني الامكان
لم ار في ذلك نقلاً وخرج بقول الحق في ان مات
الحق ما اذا حضر عليه الطواف فتجوز الاستناب
فيه لعذره مع بقاء اهليته وبه فارق المبيت
كما في به الشهاب الرمل ولو سعي بعد
لكن بعد هذا الطواف المنقول بالنهي
ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد الطواف
لان ما صح للضرورة تتبع الصلة الطواف للضرورة
وقال ابن الجار على الايضاح قضيت ان الكلام في
الافاق وان المكي يجب عليه المصاهرة لا حتم
وجود الما احتيالاً ونبأ اذ لا مشقة عليه فيه
ونظر فيه تلميذه عبد الوفاء بان بقا الاحرام
مشقة اي مشقة وقال ولم لا يجوز التيمم والطواف
ثم اعادته بعد وجوب الما انتم وهو ظاهر ميسر
اه قال في الفتاوى لمن حاضرت وعليها طواف
الركن ولم يمكنها التحول الى اي نحو فقد نفى
او خوف على نفسها كما في الحق وحمل في
الحائض قول الاصحاب ان عتد النفقة لا يجوز التحول
من غير شرط على التحلل قبل الوقوف اما بعده
فيكون التحلل بسببه وان لم يشرط اه ان يحل
ثم اذا وصلت محلاً يتعذر عليها الرجوع
منه لمكة تجلت كالمحصر ويبقى الطواف في ذمته
اه قال في الحق والاقوط لها ان تلقد

يرى

يرى راية ذمتها بطواف قبل حيلها قال في النها
تقلد با حنيفه واحمد على احد الروايتين عنده
في انها تهم وقطوف وتلزمها بدنه وتاثر بدورها
المسجد اه و قال في النها به والا قرب انده اي
تحللها على التراخي قرائنها تحتاج عند فعله
الى احرام الحى وجوباً من نكحها بالتحلل بخلاف
من طاف بتيه لا يجب مع الاعاذه لعدم تحلله
حقيقه اه وثبت في وقال ايضا والقياس من
المحل الذي احرمت منه او لا ولا تعبد غيره
قال الشراكمس قوله الى احرام اي للاتبان بالطواف
فقط دون الكوفى ما فعلته كالوقوف
اه اي فتحرم بالطواف فقط وتكفى وحدها
فيه ولا تحرم بها احرمت به او كقياسا على ما
سرى في فاقدا الطهور سى وقال ابن قاسم والا وجه
انه لا بد من الاحرام اي بما احرمت به او لا
والا يتان تمام السك لان التحلل يقطع السك
وتخرج منه اه اي فتحريم بفرضها ويكون ما في
ذمتها زائدا فلا تحتاج لطوافين وعبارة
قل واذا اعادت الطواف بقوت الاحرام
بالسك او الاحرام بالطواف فقط على الخلاف
بث سى وعم شى وقال سراج لا تحتلج الى استا
احرام ثم قال مرفان كان منيها لا يستفاد الا

عادة

وخلو عن النجاسة فعل غير الركن وكذا الركن ان لم يبرج
البرج او لما قبل رجله تشدة المشقة في بقائه
محميا مع عوده الى وطنه ونحو اعادته بلا احوال
اذا تمكن بان عاود الى مكة اي ولو بعد مدة طويلة
لانه وان كان حلا بالنسبة لا باحة المحظورات
له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة
الى بقا الطواف في ذمته اي فيجب عنه بعد موته
اذا تمكن من العود ولم يعد ووجد في تركته
اجرة ذلك كالهجرة واداء طواف ولي الصبي
او المجنون به وجب طهرهما من الجنح والخرق
بايتظرو ويظهرهما بان ينوي الوكيل عنهما
ويغسلهما ولا يضربا الشدة بعد فراع الطواف
في طهره الثالثة ان يحاذي بين الطواف
واخره كل الحج او بعضه باعلا بفقته الا بيسر المحاذ
لصدره وهو المنكب فيجب في الابتداء ان لا يتقدم
جزء منه على جزء من الحج وفي الانتهاء ان يكون
الحجز الذي حاذاه من الحج آخره هو الذي حاذاه
اولا او مقدما الى جهة الباب ليحصل استيعاب
البيت بالطواف وزيادة ذلك ان يحاذي
وهذه دقيقة يغفل عنها اكثر الناس فينبغي قلبه
لها سيما من ينوي اسبوعا ثانيا متصلا
بالاول فانه لا يعتد بنبته الا بعد فراع الاسبوع
الاول وبفراغه يكون قد مر بالحج في بعض الصور

اعني

اعني اذا ابتداء باخر جزء منه اذا يتم طوافه الاول
بمحاذ ذلك الجزء كما تقدم فتقع النية في الاسبوع
الثاني متاخرة عنه الى جهة الباب ورجح فلا يعتد بها
والطواف بعد هذا كذا في شرح العباب ولو نوى
سبعين فاكتر صح له سبع فقط او نوى دون سبع
لم يصح كما لو نوى ركوعا وقيل جميع التنفل بطوافه
لتنفل بركعة فالحاصل انه يشترط ان يبدأ من الحج
الاسود او ركنه بالنسبة لنحو الركن والقصر ومحل
لوازيل والعباد بانه تعالى فلا يعتد بما يدربه
قله او قبل محله والمسامت من ركنه لنحو الركن
كالبداء من جهة الباب ولو سهوا وان يحاذي
جميع ما ذكر او بعضه كالطرف مما يلي الباب
جميع منكبه الا بيسر بحيث لا يتقدم جزء من ركن
الحج مما يلي الباب ولا يد في الطوفة الاخيرة من
ان يحاذي ما حاذي في الاولى مما تكفي محاذاته كالحاصل
الاستيعاب الواجب فلا يشترط مروره في الاخيرة
على جميع الحج الا اذا كان الذي حاذاه في الاولى هو
طرفه مما يلي الباب ولا بد من مقارفة النية حيث
وجبت او اراد فضلها لما يجب محاذاته منه و
هو جزء منه ولا يصح فيه سبع ثمان الا بعد ما حاذاه
في الاولى ولو قبل الحج الاسود الى ركن اخر لم تنفل
الا حكام اليه وسن قبل البدء بالطواف عند خلوه

المطواف استقبال الحجر ثم يتأخر جهة يساره بحيث
يصير جميع الحج عن يمينه ثم ينوي تدبوا قيل وجوبا
كالنية قبل تكبيرة الاحرام ثم يمشي مستقبلا للحج جهة يمين
الان يجاذي منكبه الايسر طرف الحج الذي جهة الباب
فيمضي على يساره فيجعل طرف جميع يساره لطرف
الحج ثم ينوي وجوبا وندبا ان غفل عن النية الاول
لان اول المطواف الواجب هو هذا الاخراف من
الاول وترك الاستقبال بان حاذي الطرف مما
يلي الباب بمنكبه الايسر ابتداء فاقته الفضيلة
وقيل استقباله بالوجه عند ابتداء المطواف وانتهاه
واجب فالاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله
عند لقاءه قبل ابتداء المطواف وهذا ما تلخص من النسخ
والفتح وشرح العباب وذكر في النهاية ان لا يخاف
يكون بعد مفارقة جميع الحج ولا يرد ان شرط لهم
جعل البيت عن اليسار لان كلام القاضي ابي الطيب
والبنديني وغيرهما مصرح بان ذلك من حيث مجاوزة
الحج لا عند مجازاته اي وتكون النية مقترنة بهذه
المجازاة اذ هي محسوبة من المطواف بدليل قول
النهاية ولا تبدأ ايضا من مجازاته شيئا من الحج
بعد الطوفة السابقة مما حاذاه او لا والمراد
مجازاته اخر بالجانب اليسار بجميع المطواف الا ابتداء
المذكور لانهم توسعوا في الا ابتداء ما لم يتوسعوا

في دوامه فلا يجوز استقبال البيت في الطواف الا
في الابتداء ايضا عبارة مناسكة النوي صرح به
في ان ما قبل الاغتسال محسوب من الطواف على و
في ما فهمه عنه ابن الرفعة اهواها قول ابن جبر
نفي ما فهمه عنه ابن الرفعة اهواها قول ابن جبر
غيره وليس بشي من الطواف يجوز مع الاستقبال
الا هذا صريح في الاعتداد بما قبل الاخراف فناء في
ما ذكره في شرح العباب وغيره من ان اول الطواف
انما هو الاخراف دون ما قبله واجاب عنه
في شرح العباب بقوله وبما قدمته ان الطواف
مقتضى انما هو من حين الاغتسال يعلم ان هذا
الاقتضاء هو قوله الا هذا صوري قال التليذ
العلامة ان قاسم ولا يخفى انه تكلف مثابة العبارة
المجموع والتاسعة اهواها شكل على كذا قول من
ولو فعل هذا الاغتسال والاخراف من الاول جاز
وقائمه الفضيلة اذ لو كان الاغتسال بعد المجاوزة
بحيث لا يصير اليسار حاذيا لشي من الحج لم يصح هذا
اذ لا يصح ابتداءه اولا فيجعل شفعه الايسر حاذيا
لما بعد الحج فانه قال ولو حاذاه اي الحج ببعض
بدنه او بعضه مجاوز الى جانب الباب لم يعتد
بطوفته اقم فيكون المدار عدم ر على مجازاة بعض
الحج بجميع البدن سواء المنكب اليسار والوجه
ونجانب بان المراد بقوله ولو فعل هذا الخ انه

لو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يساره
 بشرطه فليست الاشارة الى جميع قولي فاذا جاوز البيت
 لم يندى يقال في عبارة المجموع وبما يصرح ان مراده ذلك
 تعبير ابن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعل
 عن يساره او ترك الاستقبال جاز **البيت** ان
يجعل البيت عن يساره ما را الى جهة المحر
 بالكسروان كان صيبا او محمولا وان جعل راسه لا يسفل
 ورجليه اعلى او وجهه الى السماء وظل على الارض او على
 كما لو طاف منحنيا او جوبا او رجفا مع قدرته على التفت
 ونحت ان المريفق لو لم يتاخر حمله الا ووجهه او ظهره
 للبيت صح طوافه للضرفة ويؤخذ منه ان من لم
 يتمكن الا من ان ينقلب على جنبه تجوز طوافه كذلك
 سواء كان راسه للبيت او رجلاه للضرفة وحمله
 ان لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت **والا** ان
 ولو باجرة مثلا فاضلة عما مر في حقوقه الا عظمى كما هو
 ظاهر قوله ابن علان في بحثه في الطائيف المستقبل
 للبيت لنحو دعا كزخمة عن ان يمر منه ادنى جزء
 قبل عوده الى جعل البيت عن يساره فان جعل
 البيت او من القهقري الى جهة اليمين معتدلا كان
 او متكبيا او مستلقيا واستقبله واستدبره ومر
 معترضنا لجهة يمينه او يساره او جعله عن يمينه
 ومرارا منه او خلفه لم يصح **فان** الطواف

يمين

يمين كما في مسلم عن جابر بن عبد الله عليه السلام ان
 البيت فاستقبل المحرم ثم مشى عن يمينه الى المحر
 فليكون الطائيف عن يمين البيت خلا لما سئل اليه
 من كثير من هذه الشكوك ان الطواف بيسار نقله ابن الجوزي
 من المخرج **فان** يوجب من هذه الشكوك انه
 يجب ان يطوف خارجا عن البيت بجميع بدنه حتى
 يديه وكذا ثوبه المتخبط بحشته كما في شرح الارشاد
 مختص الا يضاح وشرحه لا بن الجوزي وعبارة التحفة
 او دخل شي من بدنه وكذا ملبوسه على احد ارجل
 ليه في هواء الشاذروان وان لم يمس الجدار ثم رأت
 بقصمهم جنم بانه لا يضرد خول ملبوسه في هوائه وفيه
 نظر وقياس الحاقهم الطواف بالصلاة في اكثر احكامها
 ومنها ان الملبوس كالبدن يرد ذلك الجرم اهم وجزم
 والنهاية بعد الضرر ولا يضرد خول عود ودايته وحمله
 فلا بد ان يكون خارجا بامر عن البيت حتى الشاذروان
 بفتح الذا ليعبر والحج بالكسروان كان الزايد منه على ستة
 اذرع ليس من البيت رعاية لرجليه ظاهره ان جميعه
 من البيت فلو دخل حتى يديه في هواء الجدار المحر او على
 اعلى جداره او في هواء الشاذروان وان لم يمس الجدار
 لم يصح من حج الا ما مضى فليرجع ذلك الموضع فيطوف
 خارجا عن البيت ويحسب طوافه ويبلغى التفتلن
 ليقفه وهي ان من قبل الحجر الاسود واستلمه واستلم

اليما في فاسه او يده في جزو من البيت فليز منه ان
 قد مية في محلها من المظاني حتى يخرج راسه ونحو من
 هو الشاذروان ويعدل قائما فمن زالت قدمه
 عن محلها قبل اعتداله كان قطع جزو من البيت
 وهو في هوايه فلا تحسب له فلا بد من عودة لذلك
 الموضع وفي النهاية ولو مس الجدار الذي في وجهه
 الباب لم يضر لانه لا يواز به شاذروان كما قاله
 الشيخ وبلغت بذلك كل جدار الا الشاذروان به اهر
 وعبارة الامداد كذا قاله شيخنا وهو هو بل الصواب
 انه عام في الجهات الثلاث كما او ضحكت في الحاشية
 اهو في النسخ وهو ظاهر في جميع جوابات البيت
 الثلاثة اي غير جهة الحجر بالسر الا عند الحجر الاستود
 وقد احدث الآن عنده شاذروان وفي الحاشية
 تنبيه الظاهر في وضع الحجر بالسر للوجود
 الا انه على الوضع القديم فتجب مراعاته ولا نظر
 لاهتبال زيادة او نقص فيه فنعلم في كل
 من فتحته فحوه ثلاثة ارباع ذراع بالحديد خارجة
 عن سمت ركن البيت بشاذروانه وداخله في
 سمت حائط الحجر هل هو منه او لا ثم رايته الجامعة
 حرم من جدار الحجر بما لا يطابق الخارج لان الابدخل
 ذلك الفرق فلا يصح طواف من جعل اصبعه عليه
 وامن مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفوف انتهى

ونظله

ونقله ابن الجلال عنه ولم يتعقبه والشاذروان ما ترك
 ما ترك من عرض اساس البيت خارجا عن عرض
 الجدار من ارتفاع وجه الارض قدر ثلث ذراع والحجر
 بالسر يسمى حطيم الحجر بين الركنين الشاميين بجدار
 قصير بينه وبين كل من الركنين فتحه الحاشية
 كونه في المسجد والحرم فلو اشبع المسجد حتى انتهى
 الى الحل وطاق في الحاشية التي من الحائل يصح ويصح
 مع الحائل وان طاف في سرفات او على سطح السادس
 ان يطوف سبعة ايام ولو راكبها بغير عذرا وفي
 الوقت المنهي عن الصلاة فيه فلو ترك خطوة لم تجزه
 ولم تنم عنها كفارة في الركن او شك في العدد في
 اثنايه اخذ بالاقل ولو اخبر بالنقص تدب الاخذ
 بقول المخبر ان لم يتردد ان من الحجر والا وجب او
 بالتام لم تجز الرجوع له الا ان يبلغ المخبرون عدد التواتر
 ولا يوتر الشك بعد الزايع منه فلو شك بعده في شيء
 من الشروط لم يوتر وان كان وان كان قبل التحلل شيئا
 في الحاشية ومقتضى شرح الارشاد للملوك وكره ادب التسمية
 الطوفان شوطا ودورا اي ينبغي التنزه عن التلطف
 بهما لا شعارهما بما لا ينبغي لان الشوط الهلاك
 والدور كانه من دايرة السنو السابع عدم حرمه
 لغيره كطلب عزيم فقط فلو شك لم يضر كما لم يضر في

دأب

الصلاة فان صرته انقطع فله اعادة البناء ان نام
فيه على هيئة لا تنقض الوضوء ولو نرا حتمه امره فاسرع
في المشي او عدل الى جانب اخر خشية انتقاض طهره
بلمسها فزاد الم يصاحبه قصد الطواف ولو نوى
الطواف فدفعه اخر فمشى خطوات بلا قصد اعتد
بها لان قصد لم يتغير قاله بت قاسم وقولنا الى غير
الخارج ما اذا صرته الى طواف اخر فلا ينصرف سواء قصد
به نفسه او غيره قال في الامداد من عليه طواف
افاضته او نذر ولو لم يتعنى برمته ودخل وقت
عليه فنوى غيره عن غيره او نفسه فطوعا او
قدوما او ودا عا وقع عن طواف الافاضة او النذر
كواجب الحج والعمرة هذا حاصل ما في الروضة والمجموع
فصرف الطواف لغير طواف كالمي والسعي
في التحفة وقال في النهاية قضية كلام صاحب
الكا في انه لا فرق في احكام المحمولى بين الطواف
والسعي وهو كذلك وان نظر فيه الزركشي اذ
لا وجه للنظر مع كونه بشرط فيه فقد صار
كالطواف وبذلك صرح ابو زرعة وغيره تبعه ابن
خليل شيخ المحب الطبري اه خلا فالعبارة النهائية
في بحث الرمي فقال واما السعي فالظاهر كما افاده
الشع اخذت ذلك انه كالوقوف اه والوقوف لا يفرق

الصارف فلو مشى الطائين خطوات بنيت حاجته كطلب
غيره او هرب منه او محل سجدة فيه للتلاوة والشكر
ولا سراع في مشيه ليكمل صلاته لم يحسب له او اسرع في
مشيه الى ارة المطاف او دفعه اخر الى جهة الحج وقد
جعل البيت عن يساره بعد النية فمشى خطوات
بلا قصد صارف اعتد بها كما اعتد بطواف
ثاني ممكن بعد قصد الطواف كما مر او حمل طائيف او
اكثر جامع للشرائط الطواف حلالا او محرما طاق عن
نفسه او لم يدخل وقت طوافه او دخل ولم يطق سواء
القدوم والا فاضته وطواف العمرة وغيرهما محرم بالمر
يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع للمحمول
ان نواه الحامل او اطلق الا ان اطلق وكان الحامل
كالمحمول فالحامل كمال قصد الحامل نفسه فقط
او كليهما كما في النهاية والتحفة فلهذا
ستة عشر صورة تسعة للمحمول وتسعة للحامل
والعمرة بقصد المحمولى بنفسه ولو نوى احد حاملين
نفسه والاخر المحمولى لم يقع للمحمول ولا للحامل الاخر
بل للحامل الثاني بنفسه ولا اثر لنية حامل محذور
او غيره بشرط حمل غير الوالي لغير المحمولى او ركب
على دابة اذن الوالي كما في التقي فلا يصح الطواف لغير
مميز محمولى او ركب على دابة او نحو مسغبة الا ان كان

الحامل والسابق أو القاييد أو الجاذب الوكي أو مادة
وحمل الوكي أو ما ذونه له يأتي فيه جميع ما مر من
الاقسام والسمي كالطواف في ذلك بخلاف الوقوف
فيقع لهما مطلقاً إذا لم يصرف الصارف وخرج بقوله لم يطف
عن نفسه الخ ما إذا طاف المحمل عن نفسه أو لم يدخل
وقت فلا يقع له أن يطلق لانه تطوع ولا بد له من
النية وإن لنفسه ولو مع الحامل فإن نواه الحامل عن
نفسه أو عنهما وقع عن الحامل والاطلاق
خرج بقوله أن نواه الحامل الخ ما إذا نوى الحامل عن
نفسه أو عنهما فيقع له وإن نواه محمولاً لنفسه
أو لم يطف عنهما عملاً بنيت في الثمانية الصور ولأنه
الطائف ولم يصرفه عن نفسه فيما إذا لم يطف ودخل
وقت طوافه وخرج محمل ما لو خذب ما هو فيه فيقع
لها مطلقاً كما في النهاية والأمداد وقال في
الحنكة وخرج محمل ما لو خذب ما هو عليه كحشبة
أو سفينة فإنه لا تعلق لكل بطواف الآخر لكن بحث
حيثان تلك الأحكام هنا أيضاً وله وجه نعم إن
قصد الجاذب المشي أجل الجذب بطل طوافه لانه كرهه
أهواؤه ابن الجبال ونوا اعتقد الطائف أن أحرامه
عمره فإن جبال يوشرو مسندة كثيرة
منها النية في طواف النسك أي نية فعل الحقيقة

الشرعية

الشرعية المستواه بالطواف وهي الدوران حول البيت
فلا ينافي في شتراطه قصد أصل الفعل بأن يحفظ كونه
عن الطواف كما شتراط عدم الصارف وبما شرطوا قصد
الرمي مع أنه لا يعتد الرمي إلى نية وإن نذبت فيه وفي
أعمال الخ فتعلق به يصح الطواف من تأيم ممكن مقعده
حمله في الخاتمة على ما إذا طاف له ذلك بعد قصد الطواف
وقال في الحنفية لا يصح النوم مع التمسك
في أثناءه وقال في الأمداد ويعتمد في العدد على يقينه
بأنه استيقظ قبل تكميل طوافه أو أخبره به جميع
متواتر وقلنا يجوز أن يعتد خبرهم في العدد في
الصلاة على ما مر فيه أهو وهذا يؤيد ما مر من
اشتراط العلم بالأعمال في صحة المباشرة فلا تغفل
ومشترط النية في طواف غير النسك كطواف نفل غير
طواف القدر الحاج ومندوب وطواف وداع بعد
تمام النساء سواء كان أثر منسك أو لا كما في النهاية
والحنكة لا يقع بعد التملين ولا نه ليس من المناسك
عند الشيخي وفي الفقه والتي يجزم اعتبارها أنه ان وقع
أثر النسك لم تجز له نية لا تدخل تابع من توابع النسك
والأوجت لانه مستقل انتهى وتبين للاضافة
لله تعالى وذكر العدد فيقول نويت الطواف لله
تعالى سبعاً فاده ابن الجبال ومنها المولاة بين

الطواف وبين خطا الطوفة وبين الطواف وسننه
 وبينها وبين استلام الحجر وبينه وبين السعي
 وذلك الاستيناف عند التفرقة الكثير ولو بعد زفير
 تفرقة الطواف كالسعي بلا عذر له والا فلا كراهة ولا خلاف
 الاولي والعذر اقامة جماعة مكتوبة مودة وان لم
 تحس فوف الجماعة وعرضها لا بد منه كشراب من ذهب
 حشو به عطشه وسجود تلاوة لا جنازة لم تتعين
 عليه ولا يشترط لو اغشى عليه او جن فيه ضرف ان قصر الزمان
 فيسبى لا فائدة من الموضوع الذي كان وصل اليه ولو
 قطعه لعذر انشأ على المانع والا فلا ومنها المشي
 والحفا فيه ولو امراه الا لعذر كان يظهر ليستغنى
 او يقتدى به ويتنقل لسدة الحج البرد وفي النعم
 وحرم اي الحفا ان اشتد الادمى لحنو حرمة طائفة هو
 ظاهر خلافا لبعض الجاهل الذين يرون ذلك قربة في
 هذه الحالة ذكره الزحف والحبو بلا عذر وسنن
 ان يقصر مشيه بغير تبختر عند عدم الرحمة
 مع سبكنة حيث لا يشترط له رمل ليكثر خطاه فيكثر
 الاجرة اما التبختر فيكروه بل حرام ان قصد به الخلا
 ولا يمين ذلك في الرحمة ان اذى او تاذى والاق
 والحمل لغير عذر خلافا لاولي ويكون العذر ومحمول
 اولامنه راكبا تنزيها للمسيح عن البهيمية وذكر

في البهيمية حرمت ادخال البهيمية لا يومن تلويثها
 المسجد بخلاف محرم غير مضمحل يطوف ليطوف وان لم
 يومن تلويثه للضرر اما اذا من تلويثها فيكروه
 الا حاشا اقامة السجد وفي التحف الكراهة
 مطلقا والابلاوي من غير حاشا منها ان يستلم
 اي يلتبس الحجر الاسود بيده بلا حاشا بينه وبينها
 الا لعذر كسدة حارده ونجاسة فيه ثم يقبل بيدها
 في النهاية ومباركة التحفة ولا يقبلها مع القدرة على
 تقبيل الحجر كما افهمه كلامهما كالاصل بكن الذي
 نص عليه وصرح به في الصلاح وتبعه جملة الذين
 دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا ثم يقبله
 دون ركنه مادام الحجر موجود فيه ويسن ان
 تحف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت بل اظهرها
 مكره ثم يصنع جبهته عليه ان لم تكن في حمزة ويسن
 تنطق فيه من ركن كربة ونحو ان غلب على ظنه
 ابدان غيره واليخزر المحرم من تقبيله ومنه حيث
 كان مطلقا فان كانت رحمة انتظرا في لم يود او
 يتاذى بوقوفه والا بان كانت تحصل له مشقة شديدة
 تذهب حشوه عما تقتصر على الاستلام بيده فان
 محرم استلامه بيده وغيرها اشار بيده ثم قبل
 ما اشار به ولا يشير بالعم الى التقبيل فهو مكره ولا
 استلم بغير عذر كما هو ثم يقبل ما استلم به من يد ونحو عود ولا يصنع جبهته

عليه فان عجز

بالرس الى السجود فانه خلاف الاولى قال في التحف
ما لم يحسن من الاشارة بيده وما فيها فيسبى به ثم
بالطرف كالايماء في الصلاة وينبغي كراهتها بالرجل
بل يصرح الزهر كشى بحرمه مدة الرجل للمصنف فقد يقال
ان الكعبة مثله لكن الفرق اوجه اهو وسبكون
الاستلام باليمنى فان عجز باليسار ثم الاشارة
كذلك ويستلم اليمنى كذلك اي باليمنى ثم باليسار ثم
بما فيها لذلك دون بقية اجزاء البيت فلا يستلمها
ولا يقبلها ندبا وبياح ذلك ثم يقبل ما استلم به اليمنى
كما في التحفة والنهاية بقعلا فتا الشهاب الراملي
وقال في الحاشية الا قرب عندي خلافه ثم راب
بعضهم تحته ورفق بان الحاشية فاحتجوا بذلك
وتحوى في الامداد ثم قال لكن الاول هو ظاهر كلام
التقوي وغيره وحزم في مختصر الايضاح بانه لا يقبل
ما اشار به ومثله مختصر الفضل ويسر تشليل
كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة
والاشارة باليد وغيرها كما في الحاشية والاولى
ان يستلم ثلاثا متواليه ثم يقبل كذلك ثم يسجد
كذلك كما في التحفة وفيها ايضا ويطهر وضعا
هنا بما يخل الحشوي من اصله او لغيره وان ذلك
هو مرادهم بقوله لا يسبى استلام ولا ما بعده في

مرة من مرات الطواف اذا كان بحيث يودي او ينادي
او يحمي ما خلى عن ذلك سن فعل ما ذكر مع تشليله
كل طوفة وهو في الاوتار الكد واكد ها الاولى والاخر
وقال في الحاشية ولو قبل يندب ووضع الخد على الحجر
بعد انتهى قال الزركشي ولا يسبى تقبيل الحجر الا في
طواف ورد عليه بان ابن عمر كان لا يخرج من المسجد
حتى يقبله ويحاج بان فعل ابن عمر غير حجة كذا والامداد
وشرح العباب واقره سم ويسبى تقبيل ضريح
العلماء والالبا كما ذكره عس وقال حيا لكرامته
وفي التحفة والترمذ القبر الكريم او ما عليه من نحو
تاثون ولو قبره صلى الله عليه وسلم يحويده
وتقبيله بدعة بدعوه فصحهاه واما يسبى
ما ذكره غير ذكر عند خلق موضع الاستلام ونحو
ليل او نهارا من الرجال والخناثي بان يامن ان يحيى
غيرهم او ينظره ثم يحل الحجر الاسود ولو اراد
منه والعباد باليه كما او جعل في محل اخر حجة
وفي النهاية واشتبه الشيخ ابو حامد رفع اليدين
عند التكبير اه وقال في التحفة وفي الروي
يسبى رفع يديه خذ ومنكبيه في الاشارة
وهو ضعيف اه قال في الحاشية وهو ضعيف
تلا كوجوب تكبير عقب النية الباحث له المحب

الطبري قال في حاشية الايضاح بل يدعيه عندها
الدعا والذكر والماثور من كل منهما فيه عنده
صلى الله عليه وسلم او عن احد من الصحابة روي عنه
ولو ضعيفا افضل من غيره قال افضل ان يقول سبحان
الله وحده ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم ولا يأتي في طوافه بغيرها
ويقول عند استلام الحجر أو لا وعند ابتداء كل طوفه
والاوتار كذا والاوتار كذا كسر الله والله أكبر
اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتابك ووفاء
بعهدك واتباعنا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم اي او من ياتي او اطوف ايمانا فاما ما يقول
مطلقا ولا حله وقس الباقي لا اله الا الله وحده
لا شريك له امنت بالله وكفرت بالطاغوت وما يدعي
من دون ان وليي الله الذي لا اله الا الله
الملتزم اللهم اي اسالك ثواب الشاكرين
ونزل المغزيين ومراقبة النبيين وبقايتهم الصادقين
وذلة المتقين وخبات الموقنين حتى تتوفاني
على ذكر يا ارحم الراحمين ويقول قبالة الباب
ولا يقف عنده الى فراغه اللهم البيت بينك
والحرم حرمك والا من امنك وهذا اي مقام
ابراهيم فيشير اليه بالقلب كما قاله عنهم مقام

العايز

العايز بك من النار اي ابراهيم واذا استعاذ بالله
من النار خيل له الا كبر فقهره او في وال في البيت وما
بعده للكمال ويقول عند الانتهاء الى الركن العراقي
تقربا لله اي اعوذ بك من الشر والشر
والنفاق والشقاق وسوء المنظر في النظر في
الاهل والمال والولد ويقول عند الانتهاء الى
تحت المنزلة تقربا لله اظلني في ظلك
يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاسي نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا اظمأ بعده ايدا
يا ذا الجلال والاكرام اللهم اي اسالك الجنة
عند الموت والعفو عند الحساب ويقول بين
الركن السابع واليمني اللهم اجعل حجابي
وذنبا مغفورا او شعبا مشكورا وعملا مقبولا
ونجاة لذنبوراي واجعل ذنبي ذنبا مغفورا
وسعي سعي مشكورا وهو العمل المتقبل وقس
به الباقي والعرة تسمى حيا اصغر فان لم يكن في هذه
الحج معناه اللغو وهو القصد ويقول عند
اليمنى يسلمه والله أكبر اللهم اي اعوذ بك
من الكفر والفقر والذل ومواقف الخزي في الدنيا
والآخرة اللهم اي اسالك العفو والعافية
في الدنيا والآخرة اللهم ربنا انت في الدنيا

وهي كذا خير او ما يحل له

حسنة وفي الاخرة حسنة وهي كل مستلذ يتعلق
بالبدن والروح وقنا عذاب النار وفي رواية انه
يقول هذه الالية ساير اماكن الطواف ويقول
الركنين اللهم قنعني بما رزقني وبارك
لي فيه واخلف علي كل غايبة لي من الخير اي كن
لي خلفا علي كل نفس غايبة لي ملا مستأجرا او اجعل
خلفا علي كل غايبة لي خيرا او تشديد علي نفسي
ثم يقول الله الا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد وهو علي كل شئ قدير فان فرغ من
دعائه قبل ان يصل الي الاخرة قال في غير ذلك
قالا ربيعة الاخرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما
تعلم انك تعلم انت الله الاعز الاكرم ربنا انت
في الدنيا حسنة الخ وقال في الركنين التلاوة
الاولى اللهم اجعلني محبها ومحبور الي مشكورا
ويسر ان يراعي في كل طوفة لكنه في الاولى
الكبر والاسرار بالذكر والقراءة لانه اجمع للحسنات
وفي الفتح يكره اذى به غيره وكثير من الجهلة
والطلبة المراءيين يؤذون الطائفتين بجهلهم
بها ولودعا واحد وامن جماعة فحسن ومطابق
المرسل لذكره في طواف بعده سعي مطلق
اراده وان طال الزمن بينهما وان طال له التأخر
السعي سواء القدوم وغيره كطواف غي ولوا حرم

بها

بها المكي من الحرم او حج قدم الحرم به بعد الوقوف
وبعد نصف الليلة التي تليها قبل وتعارب الخطا
سبعة بلا عدو ولا وثب مع هذا الكتفين ومحل
في الثلاثة الاولى وحشي علي حسنة في الثاني وبفعله
للمصغير ولية ان لم يقدر عليه وتركه بلا عذر خلاف
الاولى تفعله لغير ذكر والمبالغة في الاسراع فان
طاف راكبا او محمولا حرك الدابة قدمه بالاحمال
وفي الفتح يكره تركه والمبالغة في الاسراع وهو لو جاز
لكه او بعضه فلا يقتضيه في الاربعة الاخرة
لان هتتها السكينة فلا تقيد ولا في طواف
اطر ولو طاف للقدوم وراى السعي بعده فمحل
ثم لم يسعي رمل في طواف الا فاضلة وكثارت ان
فلكا يسر له طوافان وسعيان سري له الرمل
في طوافيه قال في الفتح ويشترع معه زوال سببه
من اظهار القوة للعاركة لما قالوا عن الصحابة
في عمرة القضا ستة سبع وهنتهم مما يشرب لان
فأعلم يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور امرهم
فيذكر نعمة الله تعالى علي اعزاز الاسلام واهله
اهل منها القرب من البيت لذكر تبركا
وانه ليس للاستلام وغيره ان لم يزد او يتأذى
بحوزة كتنجس المحل القريب والا فالبعد اولى الا
الرحمة الخالية عن الابتداء والتأذي في اوله واخره

فلا يتوقا هجلازة للفضيلة من غير ضرر قال ابن حجر
ثم مختصرا في فضل نعم ان حصل له اوبى لغير
رحمة فالبعد اولى الا في ابتداء الطواف واخره فينبغي
له الاستلام ولو بالارحام كما في الام ومعهناه انه
يتوقى التأذي والابتداء بالارحام مطلقا ويتوقى الحال
عنهما الا في الابتداء والاخراجه والاحتياط الابعاد
عن البيت بذراع وقيل ثلاث خطوات وعنه
الذكر يتوقى عند طوافه في حاشية المطاف اذا لم
يخل من الدور بحيث لا تحالطه قال عبد الوهاب
والحنث يتوسط بين الرجل والنساء فلو كانت
الرجل مع القرب لغير رحمة ولم يبرح لو صبر فرجه
يمكنه الرجل فيها من قرب عرفا يتابعه عنه الى
حاشية المطاف وروى ان امن لمسي النساء فلا
يعد تحت يكون طوافه حار جاعا عن المطاف
المعهود ~~تحت~~ في الغنى والكف ونقله
سم عن الربا مستوحش في شم العباب ما اقتضاه
اطلا فهم قال الشافعي في شم المختصر وقول بعض
الائمة عدم صحة الطواف وراى من زم والمقام
ان قال بالبطالان مع العذر ايضا فهو بعيد
وفي المجموع اجمع المسلمين على انه يجوز التتابع
ما دام في المسجد وعلى انه يصح خارجه اه وظاهره
او صرح انه لا يعتد بذلك الخلاف في بعده وان



خرج عن المطاف للاتباع بالارامل كما اقتضاه اطلاق
اهم والا قرب بلا رمل كان قرب وتعدرا لاهل الخوف لمسه
مثلا فان رجلي فرجه كذلك حتى يقف ليرمل ان لم يبر
او يتأذى ويسر عن تعذره ان يتحرك في مشيه
بهم كنعته ويرى انه الوا يمكنه اكثر من ذلك
لفعل كما ينبغي تحريكه في العذر والمطلوب
في السعي عند تعذره ومنها الاضطباع لذكره ان كان
لا يساوي لغير عذر ويفعله للصغير وليد ان
يقدر عليه في جميع طوافه شرع فيه رمل وان
لا يفعله وفي السعي وان تركه في الطواف فان
تركه اوله فعلة في الثانية وهو ان يجعل وسط
رأيه تحت منكبه الايمن ويده مكنشوا ان
امكنه ويجعل طرفه على منكبه الايسر وكره لغير
ذكر وتركه للذكر وفعله له في صلاة كنعني الطواف
فزيلا عند رادتهما ويعبد عند رادته السعي
وقد يحرم ان ادى الى بطلان الطواف كان كشف
الحمة منكبه او قصدت التشبه بالرجال ومنها
كفتان نعد ويسر ان يقرب فيهما بعد
الفاخرة يسور في الاخلاص جهرا من غيرة
الشمس الى طلوعها وقيد في التحفة بما اذا لم
ينوهما مع سنة المغرب مثلا ولا فيس تغلبا
للا فضل وجوز فعلهما مع القعود وان قيل

بالوجوب قاله في المجمع ويجزي عنهما نحو الوضوء
 كسنته فان نواهما معه اثبت والاستسقطا للطلب
 كما روي عن ابن جبريل وقال بهم ز وخلا يحصل التوازن
 وان لم تتوازا مستشكلا هذا بقوله لا يسقط طلبها
 مادام حيا اوجب بانه يحل قوله على ما اذا لم يحصل
 بعد ذلك في غيره او ثباتها عند صلاة صلاها او على
 انه لا يسقط من كل وجه لانه وان سقط طلبها
 نظر الى قوا عدم مذهبها لكنه لم يسقط بالنسبة
 لقوا عدم مذهب من اوجبها فيلحق فعلها بعد
 فعل نحو الغرض احتياطيا فنظر لذلك خرجها
 من خلافه والافضل فعلها خلف المقام
 عرفا بان يحل المقام بينه وبين البيت وافر
 قبلها واتخذوا من مقام ابراهيم مصليا وضبط
 بالعرف في التحف ثم قال في حديث الان في السقف
 خلفه من بينه عظيمة بذهاب وغيره فينبغي عدم
 الصلاة تحته اذ قال ابن الجاروق هذا باعتبار
 زمنه رحمه الله تعالى ثم اضطلعوا بعبدت في هذه
 الارض منه ايضا في ما ذكره اذ ثم نقل كلام
 الحاشية في حرمت سقيا السجادة والمجلوس و
 اقره اي في المجل الذي كثر طر في الطلأ يعني له
 لاجل صلاة سنة الطواف وفي فتاوى الشمس
 سئل رضي الله عنه عن من جلس خلف المقام يستلم الصلاة
 يصيب على الطلأ يعني بذلك فهل يحرم عليه الجلوس

خلق

خلق المقام فاجاب متى جلس في غير وقت الصلاة بحيث
 يفت على الطلأ في صلاة فيه اذ عرج ثم سئل
 عن معنى اذ عرج هل يحرم او يكره فاجاب ان يحرم بقعة
 خلف المقام على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث
 كان عالما عامدا او حيث كان الاطلاق بالسقف استعمالا
 فالبعد لا تنكأ على الغضنة حول الحجر الاسود استعمالا
 بالاولى فينبغي الاحتراز عنه عند التقييل للحج وفي الا
 مداد يحل فتح الغم للماء النازل من ميزاب الكعبة
 على الوجه لانه لا يبعد مستعملا له بخلاف ما
 لو مسه بغيره او قرب منه وان قصد التبرك اخذ
 مما ذكره فيما لو شتم راحة حجرية التقد من بعد
 انتهى وعبارة التحف هي وظاهر ان المزار على
 الاستعمال العرفي اخذ من قولهم تحرم الاحتوى
 على حجرية التقدير ثم راجعها من قرب بحيث يبعد
 مطيها بها لا من بعد وتحريم تنجز حتى البيت
 بها انتهى فلا تحريم الملاقاء بالغم او غيره من المزار النازل
 من ميزاب الكعبة وان مسه الغم على نزاع فيه
 لانه لا يبعد استعمالا له انتهى فانظر اجري الخلاف
 في لمس دون الجذب والممس منه فكذا ما حول
 الحجر مسد لا يبعد استعمالا على النزاع اما في خلاف
 الاتكأ ويكذا يقال في الا مستند بالصدر والوجه
 على ثوب الكعبة دون التشبث باستار الكعبة

الحرم ٢

بيان الاستقلال

عرفا كيف

وهو قبضها بكفها وكتب العلامة ابن قاسم على قول
 التمسك في غير الكعبة ما نصه افهم جواز ستر
 الكعبة ما نصه افهم جواز ستر الكعبة وهو
 كذلك وانما اظهره لافرق بين داخلها وخارجها
 وانه لا يحرم الاستناد لحدارها المستور به والا لا
 لتصاق بنحو الملتزم بحيث يصير سترها او برقعها
 مسدودا على ظهور لان ذلك لا يعد استعمالا ولا
 لا يمنع جعل ستارة الصفة من البيت حريرا وان
 يمنع جعل خيمة من حريرا وان كانت على خشب
 مركب تحتها انتهى مراه فانظر قوله الاستناد
 لحدارها ولم يقل الاستناد لسترها وهو خارج
 من الحيثية التي ذكرها بعد فذكر بعضها
 من ان ابن قاسم على الحق صرح بالجواز غير
 صحيح ونقل العلامة البليسي في حاشيته على
 الاقناع عن ابن قاسم على النهج ما نصه رفع هل
 الدخول بين ستر الكعبة وحدارها نحو الدعاء
 لا يبعد جوازه لانه ليس استعمالا وهو دخول
 الحاجة وهل يجوز التصاق من خارج في نحو
 الملتزم فيه نظر فليحس انتهى قوله فيه نظري
 الجواز نظر لانه مخالف لقواعد المذهب ولم يرد
 به نص حتى يستثنى منها وقياسي بعضهم هذه
 على الاولى ممنوع لما بينهما من الفرق الواقع

وقال العلامة البليسي ايضا رفع اذا حرمت الجليوس
 تحت سقف موهة مما يحصل منه شيء بالعرض على
 النار فهل يحرم الجليوس في ظله الخارج عن محاذاته
 فيه نظر ويحتمل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد
 اخذ من مسئلة المجرى اه سم على ابن حنبل فعلى هذا فلو
 لم يكن في البلد محل الا هذا فهل بعد ذلك عذرا في
 عدم حظور الجمعة ام لا فيه نظر والا قرب الثاني
 لان استعمال الذهب جائز للحاجة اه عني على مراه
 ثم ان تعسر بصلها اذا حل للكعبة فغيا المحر تحت الميزاب
 فما قرب منه الى البيت فبقية فمطل جبريل عليه
 السلام فما بين الكعبة والمقام بقية وجدة البيت
 بين البيتين فما قرب من الكعبة ففي بقية المسجد
 بيت خديجة ففي بقية الحرم ويقدم مسجد الخيف
 وكل محل ما ثور بالصلاة من مكة والحرم فيحتسب
 متى شام من الا زمانة ويسمى ان يدعو ابعدهما
 وظل المقام الكد والمأثور افضل ومنه اللهم
 هذا بلدك والمسجد الحرام وبيتك الحرام وانا عبدك
 واني عبدك ابن امتك انتك بدتوب كثيرة وخطايا
 جمة واعمال سيئة وهذا مقام العايد بك من النار
 فاغفر لي انك انت الغفور الرحيم اللهم انك
 دعوت عبادك الى بيتك الحرام وقد جئت طالبا
 رحمتك مبتغيا رضاك وانت مننت علي بذلك فاغفر لي

هذا هو المقام

هذا هو المقام

وارحمي الله على كل شيء قد روي عن من اخرهما
تتقطع نسبتها عن الطواف عرفا واقر دم وان صلاتها
في الحرم ويريق في الحرم فيه وهو كذا التمتع ويظا
يصليها الاخر وجوبا عن مستاجر المعصوب وغيره
والوئي عن موكله الذي لم يميز وله بلا كراهة ان يوالي
بن اسبوعين او اسابيع وبين ركعاتها بان يوالي
بكل ركعتين اسبوعا فان صلى لكل ركعتين فقط
فخلاف الافضل والا فضل فعل ركعتين كل عقبه
ويكره بلا حاجة الاكل والشرب لكنه اخف ووضع اليد
فيه وان يشبك اصابعه او يرفعها وان يمشي
او يصف او يتنخم وان يكون مشغلا بنحو حق
للبول كحب للغائط وخرق للريح وشدة ترقان
الاكل وشرب وان تنتقب امرأة غير محرمة
لغير مستر وسائر مكرهات الصلاة التي تنافي عنها
كوضع اليد على الخاصة والمشي على رجل والنظر الى السماء
قال شيخنا القمي بوخر منه ان يدي الطائر دعا
رفعها والا جعلها تحت صدره ام لكن لا يكره
الطواف في الاوقات المكرهة ولا الحرم وقت خطبة
الجمعة بخلاف سجدة التلاوة كما نص عليه
الرحماني وغيره وفي التحف من سنن الطواف
السكينة ولو قال وعدم الكلام الا في خير كنعلم جاهل
يرفق ان قل وسجدة التلاوة لا الشكر على الاوجه

لانه صلاة وهي تحرم فيها فلا تطلب فيها شيئا
واقفي بعضهم بان الطواف بعد الصبح افضل من
المحلى ذاك الى طلوع الشمس وصلاة ركعتين
وفيه نظر ظاهر بل الصواب ان هذا الثاني افضل
لانه اصح في الاخبار ان لقائه ثواب حجة وعمره تامين
ولم يرد في الطواف في الاحاديث الصحيحة ما يتقارب
ذلك ولان بعض الآية كره الطواف بعد الصبح ولم
يكره احد تلك الجلسة بل اجتمعوا على ندها وعظم
فضلها ام وفي فتاوى الشهاب الرهلي يستعمل
ملا فضل لصلي الصبح بمكة المكة ذاكرا حتى يصلي
ركعتين ام الطواف اجاب بان الا فضل الطواف
ام وقال ابن القيم على الايضاح ويستحب ان لا يتكلم
فيه بغير الذكر الا كلاما هو محبوب كما مر به وروي
واجب او مندوب او نهى عن منكر مكروه او محرم
او فائدة عام لا يطلو الكلام فيه مخصوص بغير الامر
بالعرف والنهي عن المنكر الواجب لانه يجب فعل
ذلك وان التزم هذا بما قدر عليه من نحو كلام وان طال
زمنه ومن المحرم السلام على ابيه والسؤال عن
حاله واهله بغيره المار ونحو ابن القيم جماعة
تسببه بغير المشتغل بالذكر والام يسلم عليه كالمسلمي
بل اولى قال في المنهج وانما تأتي الاول لو كره اذا كان
مستغفرا خذ ما ذكره في جواب المسلم على القاري

ام وليكن الطائيف يحظون ولزوم ادب في طواف
ظاهرا وباطنا وليصن نظره عمالا يجوز فطره كالامر
الحسن ولو غير شهوة وليصن قلبه عنا حنق
فجوا هل مثلا بل يعلم بالحكمة برفق وقد عجلت
عقوبة كثير من اساء الادب في هذا المجل منها
ان رجلا سالت عينا من فضل شخص استحسنه
واذا فرغ من ركني الطواف والدعاء بعد الاستس
ند ما هنا وفيما ياتي فورا الحجال اسود مع التقليل
والسجود كما مر قاله بن حجر وقبل يقتصر على الاستلام
ونقل عن ن ز اعتماده وكذا ياتي الملتزم ولا الميزاب
الا بعد الركعتين ولا قبلهما اذا كان سعي فخرج
له عقب ذلك من باب الصفانند يا والاتس
ان ياتي الملتزم بعد الركعتين كما في التخصة
وقال في الامداد قبلها قال في التخص فيلصق صدره
ووجهه بوجهه يديه عليه اليمنى الى الباب
واليسرى الى الركن ثم يدعوا بما احب الله وهو طواف
في الاضاح ما بين الحجال اسود والباب ويطلق كما
ذكره القاسمي على المستجار وهو ما بين الركن
اليمني والباب الغربي ويستجاب فيه الدعاء
فمن معاوية رضي الله عنه من قام عند ظهر البيت
ودعا يستجاب له وخرج من ذنوبه كيوم ولدته
امه ومثله لا يقال الا عن تيق وقيد بعض

بطلوع

بطلوع الفجر كما قيد الملتزم والمزدلفة ومنى فنص
الليل وحلق المقام ونحت الميزاب وقت السجود
في البيت وقت العصر بين يدي جدرته وعند
المنية بالغروب اي للشمس او الشفق وعلى الصفا
وفي المسعى وفي المروة بوقت العصر وعرفان عند
مقيت الشمس وفي الموقف وعند الحج الاسود بالزوال
وعند الجمرات الثلاث وقت الظهري كل جمعة ولا
يافيها ما سياتي ان مثاله تعالى في الرمي انه لا يتيق
عند جمر العقبة لدعاء تقا ولا بالقبول لحصول
الدعاء حال الرمي وحال السير والطواف بوقت
المغرب وقبل مطلقا فينبغي الاجتهاد في تلك
المواطن بالدعاء بقول شيخنا الملتزم اللهم
لك الحمد حمدك بوقا في نعمك ويكافئ مزيدك
احمدك بجميع بحامدك ما علمت منها وما لم اعلم
وعلى كل حال اللهم صل وسلم على محمد اللهم
اعذني من الشيطان الرجيم واعذني من كل سوء
وقنعني بما رزقته وبارك لي فيه اللهم
اجلعتني من اكرم وفدك والزمني بسبيل الاستقامة
حتى التاك يا رب العالمين وبقول شيخنا الحج
يارب انتبتك من شقة بعيدة موملا موملا
قالني معروفا من معروفا فك تعينني به عن

معروف من سواك يا معروف فاما بالمعروف فمس
 في السعي شوطه اربعة الاول ان يقع بعد طواف
 ضحك ولو على التراخي فسعي العرق يكون بعد طوافه
 وسعي الحج يكون بعد طواف القدوم أو الافاضة
 لا غير والا ففضل فعله بعد طواف الافاضة
 كما في النهاية للنجاشي في الركينة وبعد
 القدوم كما في التحف واذا احرم من مكة
 بالحج وفرج منها ولو لم يفرج قصر وعازما على العود
 عاد اليها سني له طواف القدوم كما لو كان حلالا
 وتجرى السعي بعده كما في التحف ولو دخل
 مكة فطاف بالقدوم ثم احرم ثم بالحج لم تجزه السعي بعده
 ولو طاف بالقدوم فليس له ان يسعي بعض السعي
 ويكمل بعد الوقوف وطواف الافاضة كذا في
 الامداد والنهاية ولو دفع من عرفة قبل نصف
 الليل سني له طواف القدوم وله السعي بعده قاله
 في المنهج وجري في التحف على انه لا تجزئه السعي
 ح وبهذا جزم تلميذه عبد الرؤف متحالفا في الحائز
 ولو احرم مكى ثم طواف للوداع لم يوجبه مكى او غيره
 او تنقل بطواف لم يكن له السعي بعده كما في
 النهاية والتحف في الاولى وقال في الفتح وغيره
 اخيه وقياسها ما بعد ما خلا فالحج هو منهم الادري

وصاحب

وصاحب البيان والمحيط الطبري وفي الفتح ولو اخره الى ما
 بعد طواف دواع لم يعتد بوقوعه فليزمه اعادة
 الوداع سواء بلغ مسافة القصر قبل سعيه كما في
 الامداد والنهاية ام لا اه وبكره اعادة السعي القارن
 فتسن له عند ذلك وقال بن حجر لا تسن والا لتناقض
 ثم كل قبله فتر او فيها فتج عليه اعادة سعيه
 الثاني ان يبدأ بها مرة الاولى من الصفا وفي الثانية
 من المروة وهكذا فان عكس لغا ما اى به وقام ما
 احاب فيه مقام الاغمي ونحوه العود اخرى ولو
 منكوسا او بمشي القهقري او نحوها مما لا يخفى في
 الطواف ويكفي الطهران كما في الحاشية لان القفد
 قطع المسافة الثالثة ان يقطع بمرو جميع السعي
 من بطن الوادي لكن لو التوى في سعيه عن محل السعي
 سير الجبث لم يخرج عن سبب العقد المشرف على المروة
 لم يضر وذكر القاضي ان عرض ما بين الميكاني فان
 دخل المسجد او مر عند العطارين فلا يضر ولا بد
 ان يلبس اصابعه اما شي عقيبها بما يذهب
 عنه ويلصق اصابعه بما يذهب اليه فلا يفي
 لاس الثقل تنقص عنه الاصابع ويلصق الرات
 حافرا وحس دابته بذلك لكن الان من الزرق
 عقيبها واصابعه او رجل مكروبه باخذ درج
 الصفا ودخل من تحت العقد المشرف على المروة

فقد استوعب ما بينهما بالمرور **الرابع** ان يسعي
 سعيًا يقينا ولو متفرقة فباخذ السالك قبل
 فراغه منها وفي الطواف بالاقبل ولا يعمل بحجر غيره
 ما لم يبلغوا عند التواثر فباخذ كما في المنح وجزم به
 تكبيرة عبد الوصف **الحاشية** والاحتياط او كما كان
 اخبر بالنقص راد نداء ان لم يورد ثم اخبر تردد او الا
 فوجوب او عكس حرم الاخذ بقوله واعلم انه متى
 شئ السابعة بدأ بها من الصفا والسادسة حس
 له الخمسة قبلها دونها ودون السابعة لان الترتيب
 شرط فليز منه السادسة من المروة وان يبد من
 الصفا والخامسة حصلت بدلها السابعة وبلغت
 السادسة فياتي بها وسابعة وسن في ظهر
 وسن وعوله بين ترانته وبينه وبين الطواف
 ولا يقطع السعي بخبارة ومضلة راتبه وان خاف
 نوتها وكون الساعي ما شيا حافيا عندا من النقص
 ولا يكره ذلك الا عند الزحمة ان لم يكن ممن يستغنى ولا
 فلا ما لم يغلب الايذا والنية ولو صرف بالنية لغفره
 كطلب غزيم انصرف كما مر وانتظار الحلقه باله
 يتوفت الوكلا بينه وبين الطواف قال في الفتح
 وينبغي له اراقة دم او حبه الخالف انهم وان يرقى
 على الصفا يصعد درجة الذكر المحقق كغيره مخلو
 او حطه من غير كما في النهاية والمختصر قال في الفقه

ولا تترقى امرأة وحشي ولو مخلوق وذلك في القفزة والحاشية
 ويستقبل البيت وان لم يره ويقول جميع الذكر والعا
 الا اني ثلاثا الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد لله
 اكبر على ما هداانا والحمد لله على ما اولانا لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده
 الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا
 بعد الا اياه من خاصته له الدين وكوكبه الكماوف
 اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت
 لا تخلف الميعاد واني اسألكم هذا هديتي للاسلام
 ان لا تنزعني مني حتى تتوفاني وانا مسلم اللهم
 اعصمنا ايما حفظنا بيدك وطوعا عمتك وطواعيت
 رسولك اللهم وجبنا حردك اللهم
 اجعلنا خلك وخج ملايكته وانبياءك ورسله
 والى عبادك الصالحين اللهم يسر لنا اليسر و
 جنبنا العسر واعز لنا في الآخرة والاولى وجعلنا
 من ائمة المتقين ثم بدعوى بما حب من الدين والدينا
 له ومن تشا ويقول ذلك على المروة وذلك كله من
 السبع ثم ينزل من الصفا ويمشي على هيبته
 متوجها نداء فلو مشى القهقري او نحوها جاز حتى
 يتخا بينه وبين الميل الا حضر المتعلق بجدار المسجد

سنة اذرع فيعدوا الذكر او ذليه به ان لم يقدر
لا غيره ولو تخلوة وليل طاقته حيث لا تاذي ولا
ابدا بقصد العبادة لا السابقة والام يحصل له
ثواب بل صرفه مبطل على ما مر حتى يحاذي المبليين
الا حضري المعروف اي يصير بينهما فان عجز
تشبه كما في الرقل ثم يمشي على عينيه الى المروة
قابلا في عدوه ومشييه رب اغفر وارحم وتجاوزا
تعلم انك انت الله الاعز الاكرم اللهم ربنا
انتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الخ فاذا
عاد منها الى الصفا مشى في محل مشيه وسعى في محل
سعيه اولا والتزاة فيه افضل من غير الذكر الوارد
والمروة افضل من الصفا وعكس الحال تنبأ
للبح ويكن ان يقف في سعيه لحديث او غيره وذكره
الصلاة بعد **قوله** والوقوف
وما يتبعه يسمى . ان يجهر الامام او
نايبة العام او الخاص بركب الحج فيخطب
بهم ان لم ينصب غيره للخطابة يوم السابع
من ذي الحجة المسمى يوم الزينة لترتيبهم فيه
هو اوجه بعد صلاة الظهر وان لم يصلوه فيها
في الخامسة وقال في التحف **قوله** يظهر تقيد نبيها
باداء فعل فتتوفت بغوات ادايها اه واجبة

عند الكعبة

عند الكعبة خطبة واحدة يامرهم فيها بالغد والى
منى وينتهي بالتلبية ان كان منى ما وهو افضل والا
فبالتكبير وتحميده ويثنى ثم يقول اما بعد فانكم جئتم
من افاق شتى وفردوا الى الله تعالى فحق على الله ان يكرم و
وفده فمن كان جائدا بطلب ما عند الله فان طالع الله
لا يجيب قصد قولكم بفعل فان ملاك القول العمل
والنية بنية القلوب الله الله في اياها هذه فانها ايام
تغفر فيها الذنوب جنتهم من افاق شتى في غير حلق
حارة ولا طلب ما زاد دينهم حزنوا ثم يلبي
ويعلمهم فيها المناسك ويا مريفيها المستمعين
والمكئين بطواف الوداع المسنون قبل خروجه
وبعد خرامهم بالحج او بهما من مكة بخلاف المزدحمين
والقارن الا فاقيني كما في التحف **قوله** والتفاته
فلا يبرأ ان بطواف وداع لا تفهم لم يتحلا من
مناسكهما وليس مكة محل اقامتهما ويا مريفيها
فيها بالغد ويوم الثامن المسمى يوم التروية
لا تفهم كما يبيترون فيه لما الى منى سميت بذلك
لكثر ما يمتني فيها اي يراق من الدماء ويسمي
التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر
يوم النحر الا يستقر بهم فيه يميني والثاني عشر
يوم النحر الاول والثالث عشر يوم النحر الثاني
ر خطبة الحج الاربع هذه وخطبة يوم عرفة والنحر

والنزال اول فكلها فلدا وبعد صلاة الظهر الاظلمة
عرفت فشتان وقبل صلاة الظهر والاختطبة يوم النفر
الاول ان نقره فقبل الظهر ونحبرهم في كل من
الاربع بجميع ما امامهم من اد المناسك وان كان
ففيها قال هل من سائل ثم ان كان الخطيب الامام
او القاضي وجب ما امر به ظاهر الا انه لا يحب في
الباطن الا ما فيه المصلحة العامة كما في الاستسقاء
اذا دعه في التحفة ثم يخرج بهم ضحى يوم الثامن تحت
يصلون الظهر مني اول وقتها فيها ان لم يكن اليق
يوم جمعة والا فقبل فجره يخرج بهم وجوبا
بشرطين الاول ان تلممه او تلمهم كالمكئين و
المقيمين اقامة موثرة فان لم يقيموا كذلك فلههم
الخروج بعد النحر كما في الزيادة الثاني لا يمكنهم
اقامتها مني فان احدث بها قرينة استوطنها او نحو
جاز الخروج بعد الفجر لمن لم يستهم وان حرم البناء وان
ترتب عليه نواق الجمعة على بلدهم بان كانوا من
الاربعين وتولهم يحرم تعطيل بلدهم عنها يول
على تعطيل بغير حاجة كما في التحفة وقول
عند توجهه الى منى اللهم اياك ادعوا
وكذا رجوا فبلغني صالح واعف في نوني وامنت
علي بما مننت به علي اهل طاعتك انك على كل
شي قدير ويصلي بهم الخمس في ندبا والاولى

مسجد

مسجد الخيف عند الاحجار امام منارة التي بوسطه
الان في سن ان يبيت بها ليلة التاسع وفي الحاشية
ان النسبة صلاة المكتوبات في هذا اليوم والمبيت
بمسجد الخيف وقال في التحفة ان الاولى النزل والنزل
صلى الله عليه وسلم او قريب منه وهو بين منى وقبلة
مسجد الخيف وهو البها قرب اه وقال ابن الجار وهذا
هو منزله صلى الله عليه وسلم في رجوعه من غزوة وما
في التحفة هو الوجه فاما الصلوات بمسجد الخيف في
فلا يشاء ايها اولي اهد حين تشرق الشمس على
شبه وهو بفتح المثلثة جبل كبير مزدلفة على بين
الذاهبت الى عرفة وهو المظلل على مسجد الخيف يسير
بهم الى عرفة قايلا اللهم ابدت وجهت وو
جهلك الكريم ارددت فاجعل ذنبي مغفورا ورحمي
مبورا وارحميني ولا تحسني انك على كل شيء قدير
وسب ان يكثر من التلبية في سيره وان يسير
على طريق صنب وهو الجبل المظلل على منى الذي مسجد
الخيف في اصله وهو بين مزدلفة ويعود على طريق
المازمية اي الطريق التي بين الجبلين الكاينين
بين عرفة ومزدلفة وينسب ان يعود في
طريق غير ما ذهب فيها ولو كان ذهابه وايابه
في واحدة منهما بان يغير معاه مشاه كالعبد فاذا
وصل مكة وضرب بها قبته ثم يقيم بهم الى الزوال

ويغسل للوقوف بها قبل الزوال لا دخول وقتها
وتعلم بعده مفضل كما في المختصر وذكر في شرح
الارشاد والتحفة ان الاولى ان يكون الغسل بعد
الزوال فان عجز عن الماء يقيم وعقت الزوال يسير الى
مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم قال ابن الجلال حجر خلا
لمن فات في هذه السنة ونزعم انه منسوب الى ابراهيم
احدا من ابناء العباس المنسوب اليه باب ابراهيم
بالمسجد الحرام او صدرت محل الخطبة والصلوة
من عرفة وادخل من عرفة ويميز بينهما صلات
كبار فرشت هناك ودخل بها قبل الزوال بدعة
وان وقع شك في الهلال كان وقوف اليوم
العاشر بشرطه مجزي اجبا عاقله ابن حجر فيخطب
فيه يد باعلى مرتفع خطبتين خفيفتين مع عدم
الاخلاق بما طلب منه يعلم في الاولى منها المناسك
كلها ويحضر ضم على اشارة الذكر والدعاء بالموقف
وتخفيفها وتجلس بعد فراغها بقدر سورة الاطلاق
وحين يقوم للثانية يؤذن المؤذن للظهور
وتخفيفها بحيث يغتران معا ويقدم السامع الاذان
على سماع تلك الخطبة للمقولة جوب الاجابة ثم يقيم
الصلوة ثم يجمع العصرين تقديما ويقصر بالمسافر
الذين لهم العصر ان كان مسافرا وهو الذي لم ينو
اقامة اربعة ايام كواهل وكهولته بخلاف ما لو دخل

الحاج مكة قبل الوقوف ونوى اقامة ما ذكر بعده
ينمو الا ذلك في الحاشية والفتح وبجاء في الجمع والغفر هنا
وبالمز دلفة للسرا للنسك فيختصان سفر الغفر
لمكون ومن لم يوجد فيه شرط الغفر كما في الحج الان
لا طراد عادة مرايهم باقامة اربعة ايام كواهل مكة
بعد التفرغ من نوى السفر الا امام اتموا ولا يجمعوا
معنا فان قوم سفرهم خلا فاللحفة والنهاية
في باب صلاة المسافر فيما لو نوى الحاج الذي يدخلون
مكة قبل الوقوف ينوي يوم ان يقيموا بها بعد التفرغ
اربعة ايام كواهل قالا قرب الله ينقطع سفرهم بو
صولهم اليه تاو بن ما ذكر فان كان الامام مقما
اناب مسافرا وبما لا تمام وعدم الجمع غيره
فيقول بعد سلامه اتموا ولا يجمعوا معنا فان قوم
سفرهم قبل الجمع للنسك وعليه فيجمع المكي ايضا ثم
يصلون الثانية ثم يذهب لعرصة باسراع وكلها
موقف حتى القبلة البقاع من جبالها وليس منها عرفة
ولا ثمة وفضل للذكر ولو حيا موقفة صلى الله عليه
وهو عند الصغرة الكبار المفروشة تحت جبل الرحمة
الذي بوسط عرفات وصعوده مخالف للسنة فان
تعد هذا الوصول لهذا الموقف قرب منه بحسب
الامكان ويقول لا مرد الحسن خلف الرجل ويجعل الركب
بطن مكرهه للصغرة والرجل يقيم عليها فان لم يسير

ذلك فيعرب منها من غير ضرب ويكون غيره من انشئ
 وحشي تحاشية الموقف مالم تحشي حرا قاعدا ويهود
 وشرط الحصول بارضها الحظية لمن هو اهل للعبادة بين
 زوال الناسع وفجر يوم النحر ولو مارا في طلب غريم ابق
 وظانها غيرا وبنية غريم ونائما وان استغرق الوقت
 به لا مغي عليه وسكران ومجنون جميع وقت
 الوقوف فيسني الولي بقية الاعمال على احرام الحج
 وكذا المغمي عليه والسكران ان ايسى من افاقتها
 ولا يقيان لا فاققتها ويقع لهم وان تعدل بخلاف
 المغمي عليه ويكفي الحصول على اي جرم بارضها كذا
 فلا تكفي بعض شجرة اصلها في عرفة والغص خارج
 عنها وقال سم ويكفي عكسه بخلاف الطيران في هواها
 لانه غير مستغر وقال الشوبري بعدم الصحة فيها
 لتبريل الهوى وقال عثماني بالصحة فيها لتبريل
 الهوى منزلة الارض فان فارق عرفة قبل غروب
 ولم يعد ليلا سن دم متجمع وفي المني واحسن من
 حر الموقف الشريف البدراني جماعة وجهه فيه بين الروايات
 ونقل عنه ولده العز وغيره واقوه فقال انه النجوة
 المستعجلة بين الجبل السمي بجبل الرحمة والبنا
 المرجع عن يساره اي وهو المسمى ببنت ادم وو
 رايها صخرات متصلة بصح الجبل وهي الى الجبل اقرب
 بتليل بحيث يكون الجبل قباله الواقف اذا استقبل

وان تعدل بخلاف
 المغمي عليه
 ولا يقيان لا فاققتها
 ويقع لهم

القبلة

القبلة ويكون طرف الجبل تلقا وجهه والبنا المرجع
 عن يساره بتليل فمن طهر بذلك والافليق بين
 الجبل والبنا المذكور على جميع الصخرات والاماكن بينها
 لعلمان بصادق الموقف النبوي انه باختصار وان
 يقف متطهر ومستوئل ومستقبلا ومقطر ان وقف
 تبارا وحاضرا القلب مع الله في كل ما طلب منه
 فارغاعن علايق الدنيا التي تشغله عما هو
 وان لا يتف في طريق التبريل غيرهم فالركوب
 افضل ولو لم يجد عذرا اذا لم يضرب الدابة والارض
 وان يكسر من الذكر والتليل والدعا لنفسه والديه
 ومشايعه ومن احسن اليه وسائر المسلمين
 رافعا يديه الى صدره ان دعا بحصول شئ ومنه
 دفع الشئ المستقبل وظهرهما الى ما ذكر ان دعا بغير
 قد وقع ويكره الا فرط بالجهل بالدعاء وغيره ويكره
 من التلبس ومن قراءة سورة الحشر والاستغفار
 له وغيره والتلفظ بالتوبة من جميع الخالفات
 مع الاعتقاد من القراءة نحو قال هو الله احد الغا
 وفي الحديث من قرأ قل هو الله احد التمرة يوم عرفة
 اعطى ما يشاء ويسمى في جميع ذلك الى الفرق ب
 وافضل الذكر بعد القرآن لا اله الا الله وحده لا
 شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير

ما به او النال لله اعدني من الشكر كله واجمع لي الخير
كله وبيد الدعاء بالحمد نحو الحمد لله الذي
تقول وخير ما تقول بالنون والصلوة والسلام
على رسوله صلى الله عليه وسلم وختمه بمثل ذلك مع
التأمين ويكثر من التذكار فهناك تنكب العزائم
لما استحضرت مما فطر من الذنوب وتقال العزائم
اي تغفروا خفض الصوت بالدعاء والذكر مندوب
الا ان اراد تعلم او طلبه منه من لا يحسن الدعاء اليوم
بعده فيحسن الحمد وكره الاواط بالحمد وسر
ان لا يتكلف السجع في الدعاء والا فلا بأس به وان
يكثرت التضرع والخشوع واظهار الذل والافتقار
وان يلج ولا يستعطي الاجابة بل يتوكل رجاؤه فيها
وان يتبع عن الشهادة في سائر ما معه ويتأكد في
المطعم لمباشرته الباطن وان يجترأ في ذلك اليوم
حتى عن الكلام والفعل وعن كراهية العقير والجاهل
وان لا يهرس سائلا وان يتلطف بمخاطبه حتى في
نفسه عن منكر وان يستكثر من اعمال الخير واقفا
العتق والصدقة ههنا وفي عمر ذي الحجة وهي
الايام المعلومات وايام التشريف وهي العزائم
وان يبرز يوم عرفة للشمس الا العزائم كان
ينقص اجتهاده في الاذكار والدعوات وفي حديث
اذا كان يوم عرفة يوم جمع عقوله جميع اهل الموقف

اي بغيرة اسطة وفي غيره يهيب قوما لغوم وكفى
من غفر له بدو ونهاية فاجعله معصودا لا ينعا
وفي حديث آخر افضل الايام يوم عرفة فان واقف
يوم الجمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير
يوم الجمعة وكراهية في التعريف بغيرة عرفة بل هو
بدعة حسنة وهو جمع الناس يومها بعد
صلاة العصر للذكر والدعاء وقد فعل الحسن
وفي البخاري ان اول من عرف بالبصرة ابن عباس وكرهه
جمع منهم الامام مالك والافضل ان يتأخر ويعرفه
بعد الغروب الى ان تروى الصلوة قليل ثم دفعوا الى
من دلفه بعد صلاة المغرب فاذا دخل وقت
العشاء ندب ان ينيح كل حمله ثم يعقله ثم يصلون
الرحائب والوتر واخر المسافر المغرب ندبا الى وقت
العشاء يجمع فيها تاخير ان امت فوق وقت اختيار
العشاء بان لم يمض ثلث الليل خلنا والجمع بجمع
الامام في والكثر ندبا في طريقه من الذكر والنية
سائر بسكنة وسرع ان وجد فرجة ويحرك دابته
ان لم يجد لها ومن تعارض في حقه ادراك الوقوف
وصلاة العشاء قدم الوقوف وجوبا ولا يصلي صلاة
شدة الخوف ولو وقفوا بعرفة او فرقة منهم وهم
كثير على العادة كما في الحاشية يوم العاشر للجمل

بان غم عليهم هلال ذي الحجة لا الغلط في الحساب
صح وان وقفوا بعد التين كما اذا ثبت الهلال
ليلة العاشر ولم يملنوا من الوقوف فيها بعد العاشر
والثاني عشر احكام التاسع فلا يعتد بوقوفهم قبل
الزوال فوقفه من زوال العاشر الى فجر الحادي عشر كما
في التحفة والنهاية ولا يصح رمي جرة العقبة الا بعد
نصف هذه الليلة والوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع الشمس
الحادي عشر وقد ركنين وخطبتين وانه لحسب
ايام التشريق على وفق وقوفهم لا كما في نفس الامر
كما في النهاية والتحفة خلافا للدارمي والمختصر
فيصالح الرمي ونحو الاضحية يوم الرابع عشر وانه
يجب ميت مزدلفة بعد وقوف العاشر او
ليلته اما وقوف الثامن والحادي عشر او بغيره
فلا يصح وكذا اذا وقع الغلط في الحساب او لحظ
الشهور او قلوب على خلاف القاعدة فيجب القضا
في الجميع ومن راي الهلال ورد وقف وجوبا
قبله لا معه وكذا من اعتقد صدقة كما
في النهاية وخبر في الحاشية وشتم العباب
فميت مزدلفة وما
يتبع ذلك يجب الحصول ممن وقف بعرفة

نصف

نصف ثان من ليلة النحر بمزدلفة لحظة وان لم يطين
فلكي المزدلفة ولو طنتها غير مزدلفة او بنية غريم او
كانا نيا او محنفا او مغني عليه او سكران فميت
لم يكن بها فيه زهد ومكدم التمتع الا بعد ركعتي خاف
او انتهى الى عرفة ليلة النحر واستغفل بالوقوف عن
الميت بان لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليلا او فاض من
عرفة الى مكة وطاق للركن ولم يمكنه النحر ولمزدلفة
بعده وان لم يضطر للطواف كما في التحفة والنهاية
ونحو ذلك كما سيباتي في عدار مني وما مر من الاجراء
في نحو المجنون هو ما جرح عليه عبد الرزاق وقال الشمس
الرملي يشترط ان يكون اهلا للعبادة وجميع ابن
الجال بينهما بان جلد الاول على غير المتعدى والثاني
على المتعدى ونسب ان ياخذ من مزدلفة حصي
رمي يوم النحر ليلا ان اراد التزمنها ليلا والا بعد
النحر اما ايام التشريق فمن نحو جبال منى و
يحتاج ان يهد على السبع فراسا سقيا ونسب ان
يغسلها للراثة الرمي بالاحجار المتخسة وكره اخذه
من حله ورميه بما لا يخله غيره واخذه من مسجد ان
لم يكن حرم اذ منه ولو يشكوا والاحرم ومن محل نجس
وان غسلها كما في المختصر وشرح العاشر
ستوجه عبد الرزاق وابن الجار وقال في التحفة

والحاشية ما لم يغسلوا ومن مرى به قل عبد الوفاء ان
اخذه حالاه لا ماري به بني قتل او صالح والاولى تقديم
النساء والضعفة وتقدمهم بعد نصف الليل ان لم يكن
فتنة بان صحبه محرم او نحوه وشعارهم التلبية
والتكبير وسن لهم تاخير الرمي الى ما بعد طلوع
الشمس لانه اول وقت الفضيلة وان بقي بمزدلفة
غيرهم من الرجال الا قويا ويصلون الصبح بغسل اي
مبكرين للفرج من اوجب صلاة الصبح على الرجل مع
الامام بمزدلفة ويقفوا بمزدلفة مستقبلين القبلة
والافضل وقوفهم صدق فرج وهو جعل في اخر المزدلفة
عليه البناء الموجد لان يسمى المشعر الحرام لما فيه من
الشعائر اي معالم الدين وحرم انتهاكه جاهلية
واسلاما ويصعد منه من الدرج الظاهر ان لم يخل
السنة بالمرور ثم وان لم يتفوا لان مزدلفة كلها
موقف ولوفات هذه الستة لم تجز بدم فيذكر
بالتهليل والتكبير والتحميد والتلبية كان يقول الله
اكر الله اكر ثلاثا لا اله الا الله والله اكر الله اكر
ولله الحمد كما في شرح المنهج ثم يلي ويدعون
احبوا ويتصدقون الى الاسفار ويكثرون من
قولهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة الخ وبعد من يد الاسفار
الاسفار يسرون مسكينه وشعارهم التلبية

والتكبير

والتكبير كما في النهاية قال في النخبة والتكبير هو لا
مانع ان يكون المراد بالذكر هو التكبير من الزوال ورويان
هذا وقت التكبير المقيد بالصلوات وكلامنا لان في
التكبير الذي لا يري من قوله الله اكر ثلاثا لا اله الا الله والله
اكر الله الحمد كما قاله من ذكره تاخير السير الى طلوع
الشمس ومن وجد فرجة اسرع من بلغ وادي محسر وان
لم يجد ها واسرعه قد رمية حجر حتى يقطع عرق وادي صغير
به والافضل مسيل بين مزدلفة ومنى ومسافته ميلان
وهذا الاسرع المذكور وكذا يسرع في وادي محسر ويسمي وادي
النار وهما با ويا ما بقدر ما ذكر في غير ذلك لان النصا
كانت تقف فيه فامرنا بالتحقق في سمي بذلك بحسب
سالكه اي يتبعهم ويدخلون منى بعد ارتفاع
الشمس كراحم في راي العين فيرمي حمر العقبة سبع
حصيات وحياتا ولو حصاة كرها بها كل واحد
منهم ح مستقبل لها ندبا فيجعل مكة عن يساره
ومنى عن يمينه ماري حمر الشريق فيستقبل الكعبة
والافضل ان يرمي منى اليمن ويرفعها الذكر حتى
يرى بياض اظفه ولا يقف الرمي للدعاء عند هذه
الحجر وهذا الرمي حجة منى فالاولى ان لا يبدل فيها
بقية بل يكون متبادره حتى قبل نزول الركب وجليس
الماشي وكر المنزلة العذر كرحمة وخوف

على نحو محرم وقت فضيلة والمعاد بكما المنزل الابن
 القائمة ليستظلم بها وتحفظ فيها الامتعة وان عظمى
 الباقي يتناهبها الا ارض لانها تملك بالاجيا وبكر
 مع كل رتبة ومع الخلق وعقبه تكبير واحدة قاله
 ابن حنبل وقال من يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر والله الحمد وان اتى بتكبير واحدة
 حصل اصل الستة ولو رمى بخصاتين معا ولو واحدة
 يمينه واخرى يساره حسبت واحدة وان ترتبتا
 في الوقوع ثم بعد الرمي بركعة في محل والافضل الترتيل
 في منزله صلى الله عليه وسلم وما قاربه وهو عت
 مصلي الامام ابي بين قبلة مسجد الخيف والمخار الذي
 بين الحرم الاولي والوسطى الى المخار اقرب ثم يذبح
 هديه وهو يهدي ملكه وحرما تقربا ودم الجيرة
 والمظنورات او اصبحة ان كان وتنب المدة في
 الذبح ثم يزيل ثلاث شعرات فاكثر والا فضل للذكر
 الخلف اى الازالة بالموس وغيره القصير اى
 الاخذ من الشعر بمقص وغيره فبكره للمائة والخش
 المخلق ولا يحرم منه الوالد نعم تخلف الكوفة اذا سلت
 وتخلق للصغير يوم السابع او اموالوا محتاج الخلق
 لمد اوائ راسها والا خفا كونها امره خوفا

ينزل

من الزنا ويباح لها لبس الرجال ثم يدخل مكة و
 يطوف طواف الافاضة والافضل ان يكون طواف يوم
 النحر وهو يوم الالح الاكبر ثم يشرب من زمزم ثم يسعى
 ان لم يكن سعى بعد القدوم والا فتكره اعادته كما
 مر الا اذا بلغ الصبي وعنت العبد حالة الوقوف
 فتحب اعادته ليعقظ عنهما العرض ثم يعود وجوبا
 الى منابذ اربابا فيصلي بها الظهر مع الامام اول
 وقتها وهي فيها افضل من المسجد الحرام فالاعمال
 المشروعة في هذا اليوم اربعة الرمي والذبح ونحو الخلق
 والطواف واما الترتيب كما ذكرنا فهو سنة و
 يدخل وقت الذبح يا نت صاف ليلة النحر لمن وقف
 قبله والافوقونه ويدخل وقت ذبح الهدى تقريبا
 بدخل وقت الاضحية وبعد طلوع الشمس
 ومضى قدر صلاة العبد وخطبتين معتدلتين
 ودم الجران كيجنص فيجوز من وجب المبادر فاليه
 اذا حرم السب كان تعهد قتل الصيد ونسب تاخير
 غير الذبح الى ارتفاع الشمس كرمح وما بدا به مما له
 دخل في التحلل يقطع التكليم عنده مستبدا عنها
 بالتكبير مع الرمي او نحو الخلق او بالاذكار الخاصة
 مع الطواف ويقطعها المعتز في العزة بالطواف
 وكذا من قاته الوقوف او احصر عنه لا عن البيت
 ومن حصر عنهما يقطعها بنحو الذبح ووقت

فصيلة الهمي من الار تفاع الى الزوال يوم النحر وقت
اختياره الى لغوب يومه وادامه لا ايام التشريق
وبقي وقت ذبح الاضحية والهدي الى ايام التشريق
واما نحو الخلق والطواف المشروع بالسعي فلا اثر لوقتها
وكره تاخير كل منهما وان خلل الاول عن يوم النحر وهو
عن ايام التشريق اشد كراهه ثم هو عن خروجه
من مكة اشد والمآد بنحو الخلق الازالة الثلاث
الشعرات او اجزاء منها من الراس ولو على دفعة
ولو بنحو قص او نتف او احراق ولو من مسترسل
خارج عن الراس لا ثلاث اجزاء من واحدة او شتى
وامن غير الراس ولا اقل من ثلاث الا ان لم يكن
غيره فيجزى الاقل وذلك ركن في الحج والعرق وما
على صورتهما ولا تحلل دونهما فبما دام لم يخلق
مثلا فيكم الاحرام باق حتى لو مات قبله مات محرما
وقضى من تركته فرض نسكه الا لمن اضرع براسه اهما
خلقه او لفساده بعد دخول وقت التحلل او الحلة
او احرامه عفيه فانه يصير حلالا بدونه وسن
له امرار موسى عليه تشبهها بالحقين فاذا
نبت بعد فلا يؤمر بازالته ولا يقدي عاجز عنه
لنحو جرح كالم يمنع من ازالة الشعر المحض بل يصبر
الى القدرة ولا يقعد بازالته مع نحو كقوم كجنون
واعما نعم ان استيقض افاق ولا شعر براسه

لكونه

خلق وهو نائم مثلا سقط عنه الواجب ونحري
التقصير ونحوه وان كان عازما على الخلق كن لبس
شعره والخلق للذكر محقق افضل كالتقصير لغير
نعم لو اعتمر قبل الحج في وقت لو خلق فيه جاز وقت
يوم النحر ولم يسود راسه بالشعر اوج وافر الخلق
الى قبيل النحر او اراد عقبه العز او ارج او اعتمر و اراد
العز عقب تحلله من حجه او عمرته في التقصير افضل
لان الحجة افضل وانما لم يوسر خلق البعض في تحلل
لكراهة القرع نعه لو خلق له راسان فخلق
احدهما في العز وخلق الاخر في حج او عمره فلا قرع
لهذا ان كان اصله لا يكتفي بازالته من احدهما
فان عالت زيادة احدهما لم تكفي الاخذ منه وان
اشتبه وجب الاخذ من كل منهما كما
قاله عم شى ومن نذر الا فضل في حقه تعين وان
اجزاء الاعدد وتكليف كذا نذر الخلق فيستأصل
الشعر بمثل بنحو موسى بحيث يرى منه شى في
مجلس التخطب هذه ان عمه كله على خلق راسي
او خلق كله اما لو اطلق فيكفيه ثلاث شعرات
ومن نذر المفضل في حقه فلا يتعين وسن
لمن يقصر ولو حليلة بغير اذن حليلها ولو كان الاخذ
من ذوايبها ان ياخذ قبرا منلة من جميع الراس
وقال حج الا الذوايب لان قطع بعضها يشينها

وله ولمن يخلق ولكن لا شعور برأسه ان ياخذ شيئا من
 لحية وشاربه واطفاده وغيرها كعقته وعانة
 مما يومر بازالتة للقطرة وسن في الخلق ولو في
 غير احرار الا بتدبير بالتق الا بئس ملكه ثم الا يتركه ثم خلق
 كل الباقي ان يتي له هو وخو وان تحلس المخلق
 رأسه مستقيل الى القبلة وظهر من الجذنين وا
 لحنث وكون الخلق مسلما وطلاها مما ذكر وعده
 وان يبلغ به العظم الذي عند منتهى الصدغ وان
 يخلق او يقصر جميع دفعه واحده وان يدفن
 الشعر في محل غير مطروق وان يقول عند الخلق
 نسك اللهم اني بكل مشقة حسنة واج
 عني بها سيرة وارفعني بها درجة واغفر لي
 ولجميع قبلي والمقصود في التقصير التيامن والا
 استقبال وقول ما مر والقلب واللبس وتحريم على
 حليته زوجه او امه خلقا رسما بغير اذن حليل
 وتقصير فاحش يفر عنه الاستمتاع غائبا ان حليل
 جهلت طبع الحليل والا عن طبعه فر ع الخلق خللان
 وحصل الاول باثنين من ثلاثه الاول راسي
 يوم النحر او بدله وهو الذبح ثم الصوم ان فاتته
 الرمي بان خرجت ايام التشريق قبله فيتوقف
 التحلل على الاثنان بالبدل ووصوما كما في النجاس
 والتحفة وانما لم يتوقف تحلل المحصر العادم للهدى

على

على بدل له وهو الصوم لانه ليس له الا تحلل واحد
 فلو توقف تحلله على البدل لسبق بقاؤه محرمات كل
 الوجوه ولا كذا للعهد الا مكان تحلله الاول بغير الرمي
 والثاني الخلق او التقصير والثالث الطواف
 المتبوع بالسعي ان بقي بان يسع بعد القدوم وفي
 الفتح ويتوقف التحلل على السعي ايضا ان بقي هو فان لم
 يكن عليه خلق كان لا شعور برأسه فبواحد تحلل التحلل
 الاول من الاثنين الباقيين كما في التحفة
 ويكره غير الجماع ومقدمة كالتفكير بشهوة وعقد
 الى يكره قولاً ويسر استعجال الطيب واللبس
 واللبس في التحليلين وحصل التحلل الثاني والثالث
 ان كان في رأسه شعر والثاني ان لم يكن وتحلل
 به ما بقي من المحرمات فان لم يغسله بقي محرمات فان
 كان لم يغسل طواف الركن وطواف للوداع حسب
 عن الركن فان لم يطوف مثلاً اصله لم يستحب النساء
 وان طاف الزمان فان قلت هل يحرم ذلك كمن فاته
 الحج فانه ممنوع مصاراة الاحرام الى السنة القابلة
 لا استدامة الاحرام كما بتدائه وابتدائه ولا يصح
 حين الاحرام فكذا لا استدامة ولا قلت
 لا يحرم للفرق بينهما كما قال السبكي وذلك
 لان وقوف عن طرفة عظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه
 منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته الوقوف

فان معظم حركاته فليزمن من بقاءه على احرامه بقاءه
 حاجا في غير شهر الحج ويؤيده انه لو احصر بعد الوقت
 لا يلزمه التحلل اه وفي الفتح واما حريم علي من فاته
 الحج الصبر على احرامه لا انه تعذب للنفس بل فائدة
 لغوات الوقت بخلافه هنا هو زاد البلقيني تحلل
 ثالثا وهو خلق شعيرة البدن لحملته خلق الركب
 او سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل الا بفعل اثنين
 من ثلاثة كغيره وهو الاوجه الا وفق لكلامهم وان
 ملت الى الاول في الحاشية قاله في التحفة ولا يس
 قبل رمي ايام التشريق وقيل يس تأخير عن ايام
 التشريق ليزول عنه اثر الاحرام واما العمرة فلهما تحلل
 واحد فلا يحل منها الا بفراغ جميع اركانها فيفسد
 الجماع قبل الحلق ولو للشعر الواحد ووقته بعد
 سعيها بكامله ويسن للحاج ان يكبر عقب صلاة
 ظهر يوم النحر وان صلاها بعد الوقت الى عقب
 احرام التشريق وغيره يكبر من فجر يوم عرفة
 الى عرفة ايام التشريق فيقول الله اكبر ويكبر
 ما تيسر ولا بأس بما اعتاده **فصل**
في مبيت منى وما يتبع ذلك المبيت بمنى
 وهي طولا ما بين واد محسر واول العقبة التي
 يلصقها الحرم في التحفة واولها من جهة مكة
 اول العقبة التي يلصقها الحرم ومن جهة عرفة

محسر كذا هذا المحر غير معروف الان للجهل بأول محسر
 قالوا طول منى سبعة الاف ذراع ومنتاد ذراع فليقتس
 من العقبة ويجزبه ثم اطلاقه من تحت التخذ بدانه
 يعتبر ما سميت اول العقبة المذكور يمتد الى الجبل ويحار
 الى الجبل ويخرج من منى كثير يظن ان منى منها
 اه فليست الجمعية مع جمرتها منها على المعتمد ولا
 محسر ولا ما ادبر من الجبال المحيطة بها معظم ليالي
 ايام التشريق وهي التي عقب يوم العيد اي معظم كل
 ليلة منها زيادة على النصف ولو لحظة فاق لم يمت
 الثلاث ولا بعد لزومه دم في ترك ليلة مؤبدين
 مداه ان لم ينفر النفر الاول بل بابت الثالثة او تركه
 ثم اعذر فان لم يتركها بلا عذر في الثاني من ايام التشريق
 فغفر غير صحيح فيجب ان يعود ويسبث الثالثة حيث
 لا عذر ويبرمي يومها وتند الحكم فتمت في اليوم
 الاول فيجب عوده كذلك فان بعد في الصور تمت
 فدم يلزمه والظاهر اجزاء الدم المتأمل عن المد والمدين
 وفي الفتح وجوب المدون قدر على الشاه فان عجز عن
 المد والمدين فيصوم عن المد ثلث العشرة الواو حبة
 بدلا عن جميع الدم وهو اربعة بتكميل المنكسر ثلاثة
 اعشارها يوما بالاكمل يصومها قبل الرجوع
 الى وطنه ويقاس على ذلك العجز عن المدين كذا قاله بن حجر

وقال من يصوم عن كل يومها كما سياتي ويسقط فيه
ليلة مزدلفة وليالي منى عن رعاها فوات ولو تغير الحاج
ولو لم يعتادوا الرعي قبل او كانوا اجرا ومترعين ان
تعرض عليهم الا تبيان بالذواب الى منى مثالا وخشوا من
تركها لوباء تواضعا بنحو نهج او جوعا لا تنجر عليه
عادة وخرجون مزدلفة ومنى قبل الغروب وصورة
الاولى تحصل بان ياتي احدكم مزدلفة قبله ثم يدخل بخرج
منها على خلاف العادة فان كان بها بعد الغروب
لزم ميت تلك الليلة ورعى الغد ويسقط الميتان
ايضا عن اهل السقاية بمكة او غيرها سوار خرجوا انهارا
او لبلا ولو محدثة محتاجا اليها اولادى للرعا واهل
السقاية تاخير الرعي يوما فقط فيود ونه في الثاني
قبل رميه ولو قبل الزوال ويسقطان ايضا عن
خائف ولو خرج بعد الغروب ايضا على نحو نفسى كعقوا
او بضع او مال وان قل او فوات امر ذاهب منه بطلبه
او ضياعا بقا او مريض لوباء ولو كان اجنبيا
لا متعهده او اشتغل عنه بنحو تحصيل الادوية او
يستأنس به لخصوصا او اشرف على الموت وان
غيره فيهما وفوفه من غيرهما نحو حبس وكابينة
له تشهد بعصره اوله بينه وشم قاف لا يسمعها
الا بعد حبسه كالحنى وعقوبة يربوا بغيتته العنق

عنها

عنها وفقد لباس لابق غير سائر عودته وسور فقتة او كان
به نحو مرض يشق معه المبيت قال في النهاية واستبلا
البلقيني من هذه المسألة انه لو بات من شرط مبيتته
في مدرسة مثلا خارجها خوفا على نفسه او زوجة او مال
او نحوها لم يسقط من جاكيتته شي كما لا يجزئ ترك
المبيت للعذر بالدم قال في التحفة وسيعلم ما ياتي في
المبيت ان العذر يسقط دمه وانما وفي الرمي
يسقط انما لادمه اهـ وقال في المعنى قال في المجموع
وترك المبيت ثانيا كتركه عامدا صريح به الدارين وغير
اهـ وفي التحفة ايضا تنبيه وقع بموسم ثمان
وخمسين منى يوم النحر فتنة عظيمة بين امر الحج وامير
مكة ثم ترايدن واشتد الخوف حتى رحل كثير الحجاج
والكئين ليلة القرو صبحته ووقع النهب
القطيع ولم يزل يشتد الخوف حتى نزل من بقي مع
مع الامراء من الحجاج قبل ذلك يوم القرو الاول
واراد بعض الكابر الحجاج ان يعود منى قبل فوات
الرعي مع جند من صاحب مكة فتعذر عليهم ذلك حتى
لتمد الاعراب وانتشروا هم كالجوارح واختلجوا في
الفتن في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزوم مبه
كما بينته مع الميل الى عدمه وبيان مستنده في افتاء
مستوط مسطر في الفتاوى ومن ذلك المستند ان
ما ذكره من الاخذار بعضه لا يمنع فعله بالنفس

وبعضه لا يمنع الاستئابة فلزوم الدم لا مكان الفعل
وما هذا العذر فيما منع الفعل بالنفس والثابت لأن كل
أحد حتى الفقراء المتخرجين صار خائفا على نفسه فلم يكن فيه
تقصير البتة لأن وإن كلام الشارح يفيد ذلك وإن ما
ذكره في الإحصار لا ينافي ذلك المبيت ثم يجب فيه
مع العذر كما يأتي فالرأي أولى قبل وقوع تطهير ذلك
وإن على مصر ومكة اختلفوا في الدم فافتي بعد مده
المصريون كشيخنا ومعاصيره وبوجوبه المكيون
أهـ ويسقط مبيت مزدلفة عن مشغول بتدارك الحج
بتحصيل الوقت وعن إفاض من عرفة لطوف الأفاضة
على الوجه ويسن للامام أو نائبه بخطب بهم بعد صلاة
ظهر يوم النحر بمنى خطبة يعلمهم فيها المناسك ثم كذلك
ثاني أيام التشريق ويؤدعهم ويحثهم على الطاعة و
ملازمة التقوى والتوبة النصوح والقبول عليها وحثهم
صحبهم بالاستقامة ما استطاعوا وإن يكونوا بعد
الحج خيرا منهم قبله فإن ذلك من علامة الحج المبرور ولا
ينبغي ما عدا ذلك عليه من خير وسنن لكل حاج
فظورهما والاغتسال له والتطيب له أن تحلل هذا
أن فعلتا والاقتداء تركتا من أزمنة طويلة قال في
التحفة ومن ثم لا ينبغي فعلهما إلا في أيام الامام
أو نائبه لا يحشي من الغشنة أهـ وعده حصي الرمي
سبعون فإن نحر في الثاني قبل الغروب وبعد

الزوال

الزوال واستكمال الرمي بعده وتبدأ بالليلتين
قبل وشركهما لعذر وقد نوى النحر مقارنا له كما
في التحفة والنفر التحكي للذهاب إذ حقيقة النفر لا
تزعاج فيشمل من أخذ في مشغل الارتحال قبل غروب
الشمس كما في التحفة أيضا قال مـ وهو تمام اشغال
الرجل مني أهـ ولم ينوي العود بعده للمبيت بها
جاز نحره وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورعى الثالث
وهو أحد عشر وعشرون حصاة فلا دم عليه ح ولا آثم ولا
أهـ لا ينوي بحصى الثالث ولا يدفن بها بل يطرحها أو
يعطيها لمن لم يرمي والا ففصل لكل حاج حيث لا عذر
كخوف وغلا يحصل بالتأخير تأخير النحر الثالث
وهو للامام أكد فيكره له أن ينحر النحر الأول فإن فقد
شرطا مما لم يرمي سقطت حيث لا عذر فإن لم يبيت
الليلتين الأولى والى ولا عذر له لم يسقط مبيت
الثالثة ولا رمي يومها ولو نحر النحر الأول بعد
الزوال ولم يتم الرمي كان بقية حصاة حرم النحر
ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها فيجب
العود إلى منى قبل الغروب فإن غربت الشمس قبل
عوده فاق المبيت والرمي فيلزمه فديتهما وإن بات
ورمى بعد فيلزمه دم عن رمي الثاني والثالث
وسد عن مبيت الثالثة حيث لا عذر وإن عاد قبل
غروب الشمس رمى قبله وله النحر قبل الغروب فإن

غربت الشمس بعد عوده وقبل الرمي لزمه فيرمي من الغد
 عنه وعن مساو وتر قبل الزوال مساو ونفي يوم النفر الاول
 او فيما قبله فان عاد وزالت يوم النفر الاول وهو يسمى
 لم يوتر خروجه او عاد بعد الغروب فان المبيت والرمي
 فليز منه فديتهما كما هو ولا اثر لعوده او بين الزوال والغروب
 رقي واجزاء وله النفر قبل الغروب فان غربت تغيب الدم
 كما في الامداد ولو غربت وقدر جاز له النفر وهو في
 مشغل الاربعاء فله النفر كما في التحفة والمختصر
 خلافا للنهاية وشرح مختصرا فقتل ولو ارسل فغربت
 قبل خروجه من منى فله النفر ولذا اذا عاد اليها بعد
 نفيه الصحيح فغربت او عكسه بل لو باق بعد
 عوده المذكور تبرع لم يجب عليه الرمي ومن وصل الى
 جمره العقبة يوم النفر الاول ناولا النفر ورميها
 هو عند وصوله اليها خارج تغيب عليه الرجوع الى حد
 منى ليكون نفيه بعد استكمال الرمي قاله ابن الجلال وهو
 قضية كلام التحفة فينبوي النفر ثم ينفصل عن منى
 لكن قضية كلام ابن قاسم انه له النفر الا ان بعد نفيه
 رصده من غير رجوع وتكفيه نية النفر من خارج لان سيره
 الاول ووصوله الى جمره العقبة لا يسمى نفرا وان نواه لانه
 نفل استكمال الرمي فانه قال القائل ان يقول محل يوم العود
 ما لم ينو النفر خارجها قبل الغروب اياه ولو عاد الرمي
 ثم نفي ولم ينو ثم نفي خارج منى قضية كلام سم انه
 تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله مكة يسمى كلام التحفة
 يقتضي ان تكون نية النفر موجودة قبل ان تقبل التحفة

ولو

ولو نجر يسير فعلى ذلك فمن لم ينو اصلا لم يسقط
 عنه رمي ولذا قال ابن الجلال خرج فيخرج منه ان ما عليه
 عمل الناس اليوم من سيرهم من منى واذا ضلوا غير
 روي جمره العقبة سيما السراي ولم يحصل بعد غير
 صحيح كما تقتضيه عباراتهم سيما عبارة التحفة
 هذا ما ظهر في ظاهر نقل خلافة فيقول عليه اه
 عبارة التحفة ويؤخذ من قوله اراد النفر انه لا بد
 من نية النفر مقارنة له والامر بعد نفيه خروجه فله
 العود لان الحصل وجوب مبيت ورمي لكل قائل
 يتعمل عنه والاسم متعلا الا ان اراد ذلك ثم
 رايت البرقي قال لا بد من نية النفر او وجه
 بما ذكرته اه فعلم ان نية النفر قال بها الرقشي
 والمقارنة للنفر قال بها في التحفة ولم يتعوض في
 النهاية للنية وهذا لا يقتضي مبيت لغتمه وجب
 رمي كل يوم من ايام التشريق والشمس الى الجحاث
 الثلاث وان كان الرمي في الجحاث وقت فضيلة
 عقبة قال وقبل فعل الظاهر فينبى تقديمه على
 صلاة الظهر ما لم ينصق الوقت عن جميعها والا
 بان خرج منها شيء ولو السلام قدم الظهر ان لم يكن
 مساو او الاخذها بنية الجمع ويمتد وقتها الى
 الغروب من ذلك اليوم والمستودع من الرمي ولو
 عهد بدار كاداء الى ان تقضيها بغروب الشمس اخرها

قوله فليز منه فديتهما كما هو ولا اثر لعوده او بين الزوال والغروب
 رقي واجزاء وله النفر قبل الغروب فان غربت تغيب الدم
 كما في الامداد ولو غربت وقدر جاز له النفر وهو في
 مشغل الاربعاء فله النفر كما في التحفة والمختصر
 خلافا للنهاية وشرح مختصرا فقتل ولو ارسل فغربت
 قبل خروجه من منى فله النفر ولذا اذا عاد اليها بعد
 نفيه الصحيح فغربت او عكسه بل لو باق بعد
 عوده المذكور تبرع لم يجب عليه الرمي ومن وصل الى
 جمره العقبة يوم النفر الاول ناولا النفر ورميها
 هو عند وصوله اليها خارج تغيب عليه الرجوع الى حد
 منى ليكون نفيه بعد استكمال الرمي قاله ابن الجلال وهو
 قضية كلام التحفة فينبوي النفر ثم ينفصل عن منى
 لكن قضية كلام ابن قاسم انه له النفر الا ان بعد نفيه
 رصده من غير رجوع وتكفيه نية النفر من خارج لان سيره
 الاول ووصوله الى جمره العقبة لا يسمى نفرا وان نواه لانه
 نفل استكمال الرمي فانه قال القائل ان يقول محل يوم العود
 ما لم ينو النفر خارجها قبل الغروب اياه ولو عاد الرمي
 ثم نفي ولم ينو ثم نفي خارج منى قضية كلام سم انه
 تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله مكة يسمى كلام التحفة
 يقتضي ان تكون نية النفر موجودة قبل ان تقبل التحفة

ولو كان التدارك قبل الزوال وليلا كما في النهاية والتعق
 فيجوز تأخير رمي يوم ويومين الى ما بعدهما
 وان ذكره في ايام التشرع يدخل كل زوال يومه
 وبقى وقت اختياره الى الغروب وجوازه الى الغر
 وقيل يجوز الرمي قبل الزوال قال في التحفة عليه
 فيبقى جوازه من البحر نظير ما مر في غسله وان ذكره
 ويشترط للرعي ثمانية شروط الاول
 الترتيب في المكان كان يرمن او الى الجحرة الى
 نلي مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جهة العقبة
 فلا يعتد بموخر قبل ما قبلها وكذا في الزمان
 ولا بد ان يكمل الثلاث عن امسه او نفسه ثم عن
 يومها او غيره فيقصد بالرعي الاول لونه عن المتروك
 الاول وثاني عن الثاني فان خالف وقع عن المتروك
 كما لو رمى عن غيره قبل رميه عن نفسه ولو رمى
 الى كل جحرة اربع عشر حصاة سبعا عن يومه وسبعا
 عن امسه ثم بجرة رعي السبع الثانية في كل جحرة
 عن يومه ولو شك في محل حصاة من الثلاث
 جعلها في الاولى ورماها فيها واعاد ما بعدها
 ولو شك في كل هي من يوم التمر او من غيره جعلها
 من يومه اي التمر فيرميها ويبعد ما بعدها الثانية
 كونه سبعا من المرات حتى لو رمى سبع حصيات في
 كل مرة واحدة اجراه فلو رمى سبع حصيات مرة واحدة او

حصاتي

حصاتي كذا اذا احدهما بيحسبه والاخر يساره لم
 يحسب الا واحدة ولو رماها مرتين فوقع معا
 حسبتا مرتين اعتبارا بالرعي ولو رمى حصاة
 واحدة سبع مرات كفي مع الكراهة الثالثة ان الرمي
 الرمي بالنية الى غير النسك كرمي نحو عدو في الجحرة
 او اخبر جوده رميه فلا يضرب نية لغيره كما من
 انه لو رمى به غيره وعليه رمي وقع عن نفسه
 الرابع ان يكون نحره ولو مقصوبا او تقبسا
 ويحرم حيث تترتب عليه رميه اصباغة مال الكسر
 باقوت وبلور وعقيق ومرجان وفير وزج و
 زبرجد وخرمرد ورمري رخام وكذا ان يلمس
 حجر حرمي نوره لم يطل وحصى لم يطل وحجر حديد
 وحجر ذهب وقصبة لا يترهما ولا لولو واشمد ونورة
 طليقت وحصى طبع ودرر نيج ودرر واجر وخرق
 ومالك وجواهر منطبعة بالفعل من ذهب فضة نحاس
 ورمصاص وحديد الخامس قصد الرمي بالرعي
 اما النية وهي قصد الرمي للنسك فلا تقدر
 بل تقدر فلو قصد ان يرمي الى العلم المنصوب في الاولى
 او الثانية او الى محله لوارى بل او الى حيط جحرة العقبة
 او الى الهوى اصبا به او لم يقصده ثم وقع في الرمي
 لم يجزه وان قصد الوقوع في الرمي الذي علمه لقصد

غير المرمى بالرمي او تشريكه بين ما يجزى وما لا يجزى
اما لو قصد الرمي بالرمي فاصاب شيئا كالقلم او الارض
او الحمل فارتد الى المرمى فيجزيه ان لم يكن الرمي بحركة
ما اصابه لحصوله في المرمى بفعله فلا معاونة
تخلاف ما لو ارتد بحركة ما اصابه كما لو كان الرمي
ضعيفا لا يصل بنفسه او وصلت اليه و المرمى
ثلاثه اذرع من سائر جوارب العلم في الجمرتين
وتحت شاخصي حجرة العقبة حتى لو ازيل الحمل
وصار للرمي جوارب الجوارب غيرها لم يكف الرمي
في غير الجانب المعهود وفي الفتح ورمي كثير من
اعلاها باطلاه و يكره الرمي بهيمة الخذف بان
يضع الحصاة على بطن ابياته ويرمي به راس السبابه
السادس اصابة المرمى بفعله يغيب الاطلاه
بقاؤه فيه فلو نذر حرج منه ولو لوقوعه ساعد مراميه
بعد الاصابة لم يضرب السابع ان يكون بهيمة
الرمي فلا يكفي وضع الحج في المرمى الثامن ان
يكون باليد لا بالذيل والذيل وحق القوس ثم الحمل
كالقلاع والجل والبالا ان تعذر الرمي باليد فيقتل
القوس ثم الحمل ثم الذراع ونسب المولاة وان يكون
الرمي بظاهر من الحارة قدر الباقلان زاده او تقوى
كره واجز حيث حصة او جزيه في العادة وان

يكره

يكره مع حصة وان رفع الذكريد به حتى يري بياض
ابطم لو كان مكشوف خاليا من الشعر وان يكون باليد
وان يستعمل يوم النحر الجمره والقبلة على يساره تقربا
وان يستعمل ايام التشریق القبلة وان يرمي الجمل
في ايام التشریق الا يوم نقره وراكبا فيه كما يركب
في يوم النحر على ما مقرر وان ياتي الاولى من اسفل
ثم يصعد اليها ويعلمها حتى ما عن يساره من الجمره
اقل مما عن يمينه منها ويستقبل الكعبة ثم يرميها ثم يقف
ويجوف قليلا لجهة يساره ويجعلها في قفاه ويقف
تحت لا يصيبه المتطاير من الحصى ويستقبل الكعبة
ويحمد الله ويكبر ويهلل ويسبح ويدعو اذ يعاينه
مع الحصى بالقلب ويكون الجوارح ومكث في
ذكره وودع ايم الله بضر وقوفه به او بغيره قد رتبه
البحر بالقرآن المعتدله ثم ياتي الجمره الثالثة ويقف جميع
ما ذكر ويتركها عن يمينه ويقف في بطن الحمل و
يذكر ويدعو ثم ياتي الثالثة فيرميها من بطن الوادي
مستقبلا الكعبة ولا يقف عندها للدعاء تقا ولا بالقوس
مع فراغه منها فيفعل كذلك في بقية ايام التشریق
وفي الفتح ويقف داعيا فلما يقرب البقرة بعد
الاولى في التحفة ان توفر خشوعه والا فادنى
وقوف كما هو ظاهره و يسن ان يكثر من الصلاة
وحضور الجماعة بمسجد الخيف وان يحرى صلى رسول

الذي صلى الله عليه وآله وهو امام المنارة التي بوسطه متصل
بالقبة وهي مقدمة الان فيصلي في المحراب وما حوته القبة
هو المسجد بخلاف غيره فقد وسع مرات وفي تركه الرمي
كله او ثلاث رميات من اخر الرمي دم وان تركها سهو
كم مرة واحدة من غير جرة العقبة او منها قبل يوم نزه
الصحيح ولم يتدارك من يوم بعده لطلان ما بعد
المتركة حتى يأتي به او بنظيره من يوم اخر وفي ترك
رميه او رميتين من اخر رمي مد او مدان بان تركها
او تركها من جرة العقبة من يوم لغزه الصحيح ويجب
على عاجز بخومض كاعطاء وحسن في غير ذلك بقدر
على وقا به ولو جفت كان حسي في قود تصغير حتى
يبلغ وقد ايسر من القدرة عليه قبل مضي ايام التشريق
ولو ظنا كما في النهاية والتخفيف ان يستتبع
وقت الرمي لا قبله فلا يستتبع في رمي التشريق الا بعد
زوال يوم فيوم الى اخر الايام فينبى وجوبا ولو اذ
مثل فضلت عما يعتبر في العطف كذا في التحفة والنهاية
اقتبس من فرق على الرمي بقول طبيب لو بعرفت نفسه
كما في الحاشية وفي شرح الايضاح وعليه فيستثنى
من قولهم ليس له الاستتابة في شيء من الاعمال اهل والماد
لا يقدر على الرمي في جميع ايام التشريق لغيره وقال
في التحفة وظاهر ضبطه بما مر في استطاعة القيام في
العرض اه ولا يجوز تقديم الانابة على الوقت كما في

شرح الارشاد وقال سم على التحفة لو استتاب قبل الوقت
فينبغي الجواز ما لم يقيد بالرمي قبل الوقت كما في نظائره
كالاذن قبل الوقت في طلب الماء واذن المحرم في تزويجه
اه ويصح ينبغي ان يستتبع مكلفا ولو سفيها لا
مميز الا باذن القاضي خلا لا او يحرم ما يرمى عن نفسه ثم عن
المستتبع والا وقع عن نفسه فلا يرمى عن المستتبع
الا بعد فراغ الجمار الثلاث عن نفسه حتى ان يكون
المستتبع الثاني المحصا وان يكبر حال الاستتابة والمناولة
ان امكن ويكبر الثاني عند الرمي ولو انا به اثنان فكثر
استكمل الثلاث عن من رمى عنه اولا ثم رمى للثاني و
هكذا ولا ينصرف الثاني باعطاء مستتبعه وجنونه
او موته كما لا ينصرف الا عن المحضوف بذلك اما
اعطاء الثاني فينصرف به ولا يرمى عن مغف على كذا
قبل اعطائه حال محضه عن الرمي بمحض مثلا لكن يسن
لمن بعد الرمي عنه ولا يستطاع عنه بدله وهو الدم ثم الصلوة
ومثله ومثله في ذلك المجنون والميت نعم للفرق
الذي عن المجنون ويجزى رمي الثاني بالشرط المذكور
وان قدر المستتبع عليه في الوقت فان بقي شيء ما
بنفسه والا فتجب اعادته لكن يسن قال في الفتح وانما
لزم معصوبا فرس اعادة الجلالة تحت طائلة الاستقلال
وعدم قبوله الجرم لا يجتاز بالدم ولا ينسب في التكلم
بل يكبر هو فان عجز عنه او عن الحضور كبر الثاني اما اذا لم

يماس من البرد في الوقت فلا يستيب كما في الحج اهـ
 يسى لمن نزل في الاول او الثاني ان ينزل بالحصى وهو
 مكان متسع بين مكة ومنى وحده ما بين الجبلين الى البقيع
 كما في الامداد ويعدى العصريين والمغريين به ويستقيم
 وليس في كد نسك بل ستة مستقلة تنبيهات الاول
 طواف الوداع واجب على مريد السفر من مكة الى صائفة
 القصر مطلقا او دونها ان خرج لمزلة او محل يقيم به
 نفلنا مكيا او فانيا حلالا او حراما او معتبرا قد
 فرغت مناسكك كل رمية فلا يصح تقديمه كما اذا اراد
 الرجوع لبلده من منى وكان قد طافه بعد طواف
 الافاضة وقبل عودته من مكة الى منى فيدخل مكة
 لاجله فيعيد وجوبا ليكون عهده بالبيت اخر المناسك
 كما كان اولها عنده قدومه خلافا لما في شتم جواز لان
 الكلام فيمن لا عذر له والا حازه نقره ولزمه دم وفي
 الفتح و يلزم الاجرة فعلة ونحوه عند تركه من الاجرة ما
 يقابل له لانه وان لم يكن من المناسك فهو من توابعها
 المقصودة ومن ثم لم يندرج في غيره فلو اخر طواف
 الركن الى ان غمر على السرو وسافر عقبه لم يجزه عنه
 بل لا بد من فعله قبل السراة وفي التلخيص ترك
 كله او بعضه ولو خطوه عدا او سهوا دم كدم القبح
 ما لم يعد الى مكة قبل مسافة القصر منها ولو وصوله
 محل قامة اصالته او غمرها ونية ويطلق اي ما لم

يوجد

وقال من لا يلزم الا بغير فعله

لازم

يوجد العود والطواف معا ولا فلا دم ان وجد معا
 فان وجد العود فقط فلا دم وتجب العود على من لم
 يصلها وان كان ناسيا بله او جاهلا بوجوبه ولا
 تجب العود على من خرج من مكة لحاجة ثم طافه السفر ولا يلزم
 ما يضا ولو حكا كاستحاضة سافرت في نوبة خيضا
 ونفسا كذلك ومن به جرح سائل لا يمكنه دخول
 المسجد معه كما في ثم العباب وان زال المانع عقب منارته
 عما ان مكة فان طهر مثلا قبل منارته مكة لزمها
 لمحة فعله ولا دم عليها بتركه الا ان بان وقوع الترك
 في مردها المحكوم بانه طهر وخرج بقوله قد فرغت
 مناسك كل الخ مالوا لاد سفا قبل فراع الاعمال فلا
 يلزمه كذا في الفتح قال سم على التحفة لكل مثل النزاع تقويت
 الميت والرمي مع مكة بمكة او منى حتى مضى ايام
 الشريق ولا يعقدان الا مرك ذلك ولو لزمه الصوم
 بدله فصام ثلاثة ايام عقب ايام الشريق والراد للمز
 الى بلده وان قصوم السبعة فيها فنبغ ان يلزمه
 طواف الوداع ولا يصير بقاء السبعة لان محلها بلده
 ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه عنه وهو
 بعيد فلو اراد السفر قبل صومه الثلاثة وان يصومها
 انهم يبلدها وفي سفره فهل يلزمه طواف الوداع
 او لا فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع اهـ باختصار
 ومن مكث بعد الطواف وبعد ركعتيه ودعا

بعدها وعندا كلتنهم وان طال بغير الوارد واتيانهم
 زمزم والشرب منها ولو ناسيا ان المكث بغير او
 به او مكرها او مع جنون او انما وبعيادته
 مريض او زيارته نحو اهل او لاجل قضاء دين ان
 زادت ان منتهى على صلاة الجنازة لغير شغل السر
 والصلاة اعاد وجوبا اما لو مكث لشغل السر كشرائه
 زاد ولو مع تعريض عن الطريق لرحى الطعام او
 جودته وشد رجليه وان كثر وجماعة لقيمة وان
 طال مكثه المحتاج اليه لذلك فلا تجب اعادته وقول
 الا ذرني لو كان له انقال كثير واحتاج في شدة
 الى نصف الليل يوم احتاج لوداع ثاقل محمول على
 ما اذا سئل عليه الطواف بعد شدتها اذا ضروره
 الى التقديم عليه مع فحش طول زمنه وليس من
 الكنا سلك وان فعل اشركها فيحتاج لنية مطلقا
 لا يكفي طواف الافضة عند الخروج عنه كطواف العمرة
 والنداء ويسن لمن اتى به من رجل وغيره عند
 الخلو وبركعتيه وبالدهاء بعدها بما احب ان
 ياتي بالمعزوم وهو ما بين الحج الاسود والباب
 فيا صق به بطنه وصدرة ويسطأ يديه عليه النبي
 مما يلي الباب واليسر مما يلي الحج ويضع خده الايمن
 او جبهته عليه ان تيسر له ويدعو بما احب مما
 يتعلق بالدين والدنيا مبتدأ بالشا على انه تعالى

وعلى

ورسوله صلى الله عليه وسلم واياه ان يدعو على غيره ويكفل
 امر الظالمين الى عالم الغيب والشهادة والماثور افضل
 وهو اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن
 عبدك وابن امتك حملتني على ما سمعتني من خلقك
 حتى سترتني في بلادك وبلغتني بعمتك حتى اعنتني
 على قضاء ميا سلكك فان كنت رخصت عني فاررد
 عني رضا والا فمن الان قبل ان تنائي ابي تبعد عني
 بيتك داري ويغث عنه مزارعي هذا وان افترق
 ابي ان اذنت لي غير مستبدل بذاي عنك ولا
 ببيتك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم
 فاصحبي العافية في بدني والعصمة اي الائمة في
 ديني واحسن متغلباي مرجعي وهو الاخوة وارثي
 العمل بها عنك ما بقيتني ثم يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد زيد في الدعاء واجمع في خير الدنيا والاخرة فانك
 قادر على ذلك اللهم لا تجعله خالع العهد من بيتك
 فان جعلته فعوضني الجنة وليدعو للمؤمنين والمؤمنات
 ثم يشرب من ما زمرهم ويتصلع منه ابي يمتلي منه
 ويكره نفسه عليه لا نقا مباركة وطعام طم كافي
 خير مسالي فيها فقه الا غثا وشنا سقا ولو
 مغنوا لي لذتوب ولذا سني شربه لكل احد وينوي
 حصول كل مطلوب لخبر ما زمره لما شرب له وهو
 حسن وقيل صحيح وسن لشاربه استقباله

س

واما قيا مديني الله عليه ولا فليسان الجوان اولاد ودام
وان يقول اللهم بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه
انه قال ما من منزم لما شرب له اللهم اني اشربه كذلك
فا فعل لي ذلك بفضل ثم يسمى الله ويشرب مصافان
الحب يورث وجع الكبد ويتنفس ثلاثا ويحمد
بعد كل تنفس كما يسمى اول كل شرب وقال السيد السائل
والاوه شربه لشفا قلبه من الاخلاق الذميمة وللحكمة
بالاخلاق العلية اه ثم يودع الحنجرة فيستلمه ويقبله ثلاثا
ويسجد عليه كذلك ثم ينصرف كالمتحزن تلقا وجهه
مستند برأسه ولا يمشي القهقري ولا منحنيا ولا ملتفتا
ونحو الخافض ياتي بكل ذلك الدعاء على باب المسجد بخلاف
من خاف من ظلام او غربة وهو مغرور فوات رقيقه
التب الثاني قال في شمس القباب ومنه
فرع قال في الجمع ولاية الكعبة وخدمتها وقم
واعلا فيها ونحو ذلك حق مستحق باتفاق
العلماء كما نقله القاص عياض واوضحته بدليل في
شرح مسائل النبي طهجة المحجيين هـ بني عبد الدار
بن قصي وهم المشهورون الان بالشيباني و
شعبة الصماني صاحب الكعبة هو ابن عثمان بن
عبد طهجة بن عبد الله بن العزبي بن عثمان بن عبد الدار
قصي قال العلماء وذلك ولاية لهم عليها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتبقى دايما لهم ولذراريهم اي لان
عليها كرم الله وجهه اخذ مفتاح الكعبة منهم يوم فتح

ملكه فنزل قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامان الي
الي كلها فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم واخذ منه المفتاح
ثم رده اليهم وقال خذوا له خالدة قالوا لا يترعها
منكم الا ظلم ولا تجمل تغويض من هذه الا موزع
ولا احد منازعتهم فيها ما وجد من احد صالح
لذلك وقد ثبت في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال
كل ما رزقنا كانت في اهل البيت فهو تحت قدمي الاستغاية
الحاج وسدانة البيت كلام الحق واقهر قوله
بني طهجة ان ذلك ثابت لجميع من وجد منهم كبرهم
وضغيرهم وانهم في ذلك على السواء من غير تمييز
لبعضهم بشي والحديث دال على ذلك ايضا واما
المساواة حتى يرد مير ومير فاما اصطلاحه اعلم
الان من ان اكبرهم سنا هو الذي يتولى ذلك دون
غيره وان يميز عن بقية في المرتبة والمنزلة
لهم ارماء وجهه فان قلت لعله يثبت منارعتهم
وعدم اتعاقبهم على ما يندفع به ذلك قلت القياس
ع اما المهاباة بينهم واما الا عطف عنهم الى ان يصطلا
على شي ما لم يترتب على ذلك مفسدة والا جبروا على
تدفع به المقاسم وتفاضل في الامام ونايبيه
وان لم يكن لهما ولاية على الكعبة لان لهما النظر
العام على الولاية الا ترى انها ينظران في امر الدنيا
والناظر عليها بشرط واقفها مع انه ليس لهما ولاية

خاصة في ذلك ولا دفع الخصام بين المتنازعين والتظلم
في المصالح والمناقص العامة والخاصة مختص بهما دون
غيرهما وعلى فرض ان ما اصطليح عليه له اصل فكان
قياسي الولايات تنديم الاوثق والا على العدل على الامس
فيتعين حمل ما اصطليح عليه على اسنى متصف ببقية
صفات الكمال من العدالة والصيانة والامانة واللقاء
واما تعدد بهم الاسنى وان اتصف بكل قبيح فهو
مما لا يقول به احد ولا يتوهم ان له اصلا ويؤخذ من
قولهم ما وجد منهم صالح ان محال باكثر من استوائهم
مالو كانوا كلهم صالحين وان غير الصالح لا يثبت له حق لا
وامع غيره وقضية تعبيرهم بالبنين ان النساء لا حق
لهن في ذلك بنفسهن ولا بناتهن وبوجوب هذه
ولا يروى في مقتضى الكور واما بنى البنات لا حق
لهم لانهم ليسوا من بنى بنين اذ البقرة بالاباء لا
بالامهات لكن قضية قولهم لغيرهم دخولهم
الا ان يقال ليس لهم ادعاء مطلق الذرية بدليل المقام
اذا الكلام في الولاية لبنى بنين واولاد البنين
فالوجه انه لا حق لهم هنا وقولهم صالح كل يدخل فيه
المرتب منهم الذي يقتضيه النظر ولا منهم في الولايات
واربها عدله دخوله لانه مشغول بحزمة مسرة
وقضية قولهم ما وجد منهم صالح بل صرحوا انهم اذا لم
يبق منهم صالح تكون الولاية لغيرهم فهل فتكون

للامام

بلغ

للامام ونائبه او لا قرب فالاقرب الى بنى بنين او لا
اهل مكة ديناً وعلماً محل نظر والاول هو القياس الكافي
لقولهم في فظان الاوثق ما في غيرها الواقعي اذا ضيقوا
انها تنقل الى الامام ونائبه حتى يوجد منهم صالح فتعني
الولاية للصالح منهم والذي يظهر من كلامهم ان المراد بالصالح
هنا العدل وهل تشترط العدالة الباطنة او يكفي مشورة
العدالة فيه نظر ويحتمل ان ياتي فيه ما سيأتي في المناظر
بشرط الواقعي وهل ارتكاب ما يخل بنا في الصالح هنا
محل نظر ايضا ويحتمل في ذلك ايضا والحاصل ان جميع
ما ذكره في ناظر الوقت بشرط الواقعي ينبغي ان يحل
مشله هنا للنص على ولايته من الوقت وهذا كله من بنه
منصوص على ولايته من الوقت وهذا كله من بنه
على شي من مع شدة الاحتياج اليه انتهى
باب في الدماء يجب على من زك ما هو ربه سواء
كان ينفق عليه او لا وهو ان يوفى بعرضه او كالمواحيات
والتمتع والقران وعلى من ارتكب محرماً فندب الدم
على غير محرم كالولي بسبب تمنع موليه او قرينه او احصاء
وارتكاب الصبي المميز المحرم محظوظ بخلافه اذا
كان غير مميز فلا ذرية على واحد منها وان كان اتلافاً
فلا في مال آدمي ولا جاني ولو حلالاً اذا طيب غير
مميز بخلافه اذا كان مميزاً فحينئذ تفصيل يعلم من كلامه
وكما جرت عليه الاجراء وثبت عنه باذنه ولو اجازة

١٢ تلافيه

بلغ

فان لم يكن باذنه فالدم على الاجير وتنسخ اجارة العين
 في العمة فتقع له خلاف اجارة الذمة وهي اربعة
 اقسام مرتب مقدار او معدل ومخير كذا كذا
 مالا يجوز العدول عنه الى غيره الا عند العجز والمحذور
 والمقدر ما قدره الشرع بدله بشي محدود والمعدل ما لم
 فيه بالتقويم والعدول الى غيره لكن الوقف واجبه
 الصوم مطلقا اذ لا ملل له وان ملل فلا قسم الاول
 وهو المرتب المقدور واجب اصالته في تسعة اسباب
 السبب الاول التمتع ان احرم بالعمة في شهر الحج ورجع من
 عامه وان افسده ولم يعد الاحرام الى ميعات الا فاق
 ولم يكن من حاضري الحرم والمعاد يخص الحرم مستوطنة
 فصلى عنهم على العود الى بلده ولو بعد سنين كثير لم يكن
 حاضرا ويلزم الدم افا قيا تمتع ناويا الا مستطان بكة
 بعد او جاوز الميعات بغير مرية للشك ثم اعترض
 عن له بمكة او قريبا لعدم الاستيطان وما في الاصل
 والجوع من انه لو جاوز الميعات مرية للشك ثم
 احرم بالعمة متمتعا وبينه وبين مكة مرحلتان
 لزمه دمات اذ هو للاسالة فقط لفقد التمتع الموجب
 للدماء من حضي في مستوطن محل احرامه كما يدل عليه
 التعليل واعتمد البلقي ان من دخل مكة في غير
 اشهر الحج ثم احرم فيها لا يلزمه دم وليس كما قال ولو
 احرم افا في بالعمة في وقت الحج وانما ثم قرن من عامه

لزمه

لزمه التمتع والاسالة وان لم يتم
 التمتع او دونهما

لزمه دمان خلافا للسبكي في دم التران ولو عا دالمتنع
 الى ميعات عمرته اي الذي احرم منه بالعمة احراما جازيا
 كان لم يخطر له الا قبيل دخول الحرم كما في التخصة او الى
 مثل مسافة الى ميعات اخر ولو دون مسافة الاول
 او مرحلتين من مكة كما في التخصة او من الحرم كما في
 الحاشية ولو بعد احرامه بالحج من مكة قبل فعل سنك
 سقط الدم وسقط الدمان بالعود فيما ذكر في تمتع
 قرن كما في الفتح وقال في التخصة والحاق بعضهم به
 افا قيا بمكة خرج منها الا في الاحرام احرم بالعمة
 ثم فرغ منها واحرم بالحج من مكة فخرج لا في
 الحل فلا دم عليه ليس في محله لان المراد بالميعات
 ميعات الا فاق وما الحق به الا المكي بما صرحوا به
 وينتد في شرح العباب اه ولو كرر التمتع العمة
 في اشهر الحج لا يتكر الدم وقيل ما لم يخرج الدم او يديه
 ثم ياتي بعمة اخرى وقيل يتكر مطلقا والمراد بالدم الواجب
 حيث اطلق جردة ضان وان استكمل سنة او ما لها
 سنة وان لم تجز او تشبه معر لها سستان او
 سبع بدنه او برة سنن الاولى خمس والثا سستان
 ولا فرق بين الذكر وغيره بشرط اجزاء الكلال تجري
 اصلحة سنا كما ذكره وسلامة فلا يجري
 ما به غيب ينقص الماكول نقصا يست كسبر
 جرب وان رضى زواله ومرض يظلم به الهزال
 والحمل على الاصح وفصل اللحم حيث يضر تناوله

ج
 لزمه

وعرض بين ولو قبل كمال الذبح على الاصح بحيث تسبقها
الماسية الى الموعى الطيب وذهاب نور احدى العينين
وهذا مع ذهاب مخ بحيث لا يرغب فيه في الرضا وتول
كل عيا ولا يخزي ما قطع جزء وان قل من الخرافة
من كل عضو صغير يظهر فيه النقص اليسير كاللسان
والضرع والالية دون فخذ وشروط سبع البدنة والبقرة
ان يملك كل منهما جبا ويقوم السبع من كل مقام
الشاة في سائر الدماء الواجبة اي مع ما يخصه من
جلد وشعر وبر وطفل وحق وسن وسائر الاجزاء
وغير الشاة من بدنة او برة عن الشاة الواجبة خلاصة
جزا الصيد فان العبرة فيه المماثلة وينبغي وقوع
جميعها عن الشاة كما في البعير عن الحمير وكفى
ببدنة عن سبع شاة لزممت باسنان مختلفة
الا في جزاء المثلي والشاة ولو من المعز بالصيغة المعبرة
افضل من السبع وان كان له السبع الكثر ويدخل وقت
وجوب الدم على المتمتع باحرامه بالحي والحجر تقديمه
عليه بعد فرائع العدة والا فضل ذبح يوم النحر يعني
واذا تصدق بالحي بعد ذبح وجب التصديق
جميع اجزائه من جلد وغيره فان قص في شيء من ذلك
حتى تلف ضمنه للفقراء بمثلته فان عجز عن الدم كان لم يكن
عنده بمكة مزايادة على ما يكفيه بقية العر الغالب من
مال حلال او كسب لا يفت وتولده مال دون مسافة القصر
وكان في احضاره مشقة لا يتحمل عادة كما في منتهى العباد

وقد في التهمة بمسافة القصر او جرد الدم باكثر من ثمن المثل
ولو بما يتعاقب بينه او بثلثي المثل واحتاج اليه لمن سزا
المجايز او لدينه ولو هو جلا ولو امكنه الا قتران قبل
مضوره ماله الغائب ولم يجد الهدى حالا لفق عيب
فيه وان علم انه تجده مجتبا قبل فرائع صومه صام
عشرة ايام ثلاثة بعد الاحرام ان احرم لزم من يسعها
ولو مسافة في التهمة والنهاية خلافا لما شئ وسعة
في محل استبطانة سوار كان الموضع الذي خرج منه او غيره
او ما يريد توطئه ولو تمس مكة فلا يجوز الصوم قبل الاضحية
فتى احرم لزم من يسع الثلاثة وبعضها قبل يوم النحر
وجب ولا يجب تقديم الاحرام لصومه ما بل يسن ان لم
يجد الدم ان يحرم لزم من يسع الصوم الثلاثة قبل يوم
عرفة لان صومه خلاف الاولى كما في الامداد بل ينبغي
ان يحرم ليلة النحر من ليصومه وثا ليسه ليكون يوم
الثامن مفطرا لانه يوم سحر وكذا التاسع ويسن
لوسر غير الخطيب ان يحرم يوم التاسع بعد الصبح
ومتى طلعت فجر يوم عرفة ولم ينو صومه فانت في
الاحرام ونداركها بعد ايام التشرية قضاء ولو
وقعت في الحج كان اخر التحلل عن ايام التشرية ثم صامها
ثم تحلل اما من لم يحرم الا بعد طلوع فجر يوم عرفة
فلا يات بتأخير الثلاثة وان صار قضا ومثل التمتع
بهذه الكران والقوات ومجاورة البيقات والمشي والركوب

المنذران في الحج بخلاف الرمي والمبيتين فبعد ايام
 التشريق موسعا كما في شرح الارشاد والوداع فبعد
 استقرار الدم اما بوصول المسافة القصر والحد وطلوع
 واذا خرجها لوطنه فرق بينهما وبين السبعة بمدة البر
 فقط كما في النجى وقال في الامداد والاوجه انه يجب
 يوم ان قلنا بان وجوبها ليس فوريا والا فيقدر
 مدة السيرة ولا يصح ان يصوم السبعة في غير ذلك
 وكذا فيه ان بقي عليه طواف او سعي وحلت وتله ان
 تحلت بعد وصوله ويصوم عقبه ولا يحتاج الاستيناف
 مدة الحج ومن تتابع اداء الثلاثة ان احرم
 بالحج قبل السادس والا تعين تتابعها ومن
 تتابع تضاعفها وتتابع السبعة ومحل وجوب
 الصوم ان قدر عليه فان عجز عنه لهرم قد عجز
 فان عجز بغير الواجب في ذمته فاذا قدر على اي
 واحد فعله والا ولي تعين الصوم كان ينوي
 صوم التمتع ان تمتع والقرآن ان قرأ وتكفيه نية
 الواجب بلا تعين ولو وجد الهدي في انشا
 الصوم سواء الثلاثة والسبعة او بينهما استحب
 وتحم وبه يستطاع الواجب ووقع صومه نقلا
 ان اتمه فله قطعه ولو احرم ولا هديا ثم وجده
 قبل الشروع في الصوم وجب لان المعترف في
 وجوده حالة الاذى ويخرج مطلقا فحرم يوم عرفه

كامل

كما مردلومات نحو الممتع قبل فراغ اركان الحج لم يسهط
 عنه الدم كفساده وتخرج من تركته وان لم يحصل
 له الحج او قبل الهك من الصوم لنحو من كفاية يستطاع
 عنه بخلافه بعده فصام عنه ما تمكن منه كالا
 او بعضا او بطعم من تركته لكل يوم مد لكل ساكن
 ولا يتعين حرقه الى مساكن الحرم لان ذلك بدل
 الصوم وهو لا يختص بالحرم بل ينسب مكانا في الامداد
 ومثله في التحفة وقال فيها انه يجب ان لا ينقص
 الا مداد بخلاف طعام نحو الصيد فيصرف لساكنه
 فان لم يخلو تركته لم يلزم واحد منهما كما في النجى
 فان لم يصم الممتع وقارن ومن قاته الحج والمجاور بمقامه
 مريدا والمخالف نحو شئ نذره الثلاثة لعذر او عجز
 في الحج ولا في مكة ولا في طريقه لزمه ان يفرق في تضاعفها
 بلا نية تشريق بينهما وبين صوم السبعة بقدر
 الترتيب في الاداء وهو اربعة ايام العيد والتشريق
 ومد السيرة على العادة العالية لوطنه او ما الحق
 به فان والى بين العشرة حصلت الثلاثة فقط او
 قدم السبعة حصلت على الثلاثة لم تقع الثلاثة منها
 عن الثلاثة وهو متلاعب ان يقيد وعلم ولا
 وقعت نقلا واذا عصي بتأخير الثلاثة الى الوطن
 وجب التور فيها دون السبعة اما اذا صام الثلاثة

بمكة فان مكث بعد الصوم اربعة ايام ثم سافر فله صوم
 السبعة عقب وصوله والاصامها عقب مضي اربعة
 ايام من وصوله فان صام الثلاثة في الطريق فمضى اربعة
 ايام بعد وصوله وقد رما صامه من ايام الطريق فلو
 صامها اخر سفره حيث وافق اخرها اخر يوم من سفره
 فمضى اربعة ايام ومدة السيرة ومن يقطع بمكة لزم
 التزيف اذ لم يقم الثلاثة في اربعة ايام ولا يجب
 تعاطي المفطر ايام التزيف بل انه ان صوم عن نفل
 مثلا ما يتعلق بالعمرة فمضى الصوم الثلاثة لم يجاوز
 ميقاتها وخالف المشي والركوب المكث ورين فيها
 قبل التحلل منها او عقبه الا ان كان بينه وبين مكة
 ثلاثة ايام فليس له تأخيرها الى ما بعدها فان اخر
 كانت قضا والتزيف بينهما وبين السبعة بيوم
 لحاضر الحرم ومدة السير ثلاثا في السبب الثاني
 فوات الوقوف ولو تعارن فمن فاته ولو بعد ركضه
 طريق لكن معه لا ياتر لزمه دم ويدخل وقت
 بالدخول في حجر القضا وكرمه ايضا تحلل فوراً فان
 استمر على احرامه وامته في القابل لم يحرم ثم التحلل
 بعمل عمره ان امكنه قال في الفتح ولو من غير نيتها
 لكن بعد نيته التحلل على الاوجه والمراد عمل عمره صوم
 لا حلالاً له حج تحللين تحصل او لها بواحد من
 الحلق ان كان براسه شعر والطواف المتبوع بالعمرة

ان لم

ان لم يكن سعي بعد القدوم وان لم يكن براسه شعر
 فبالطواف بقيدته فلو جامع قبل التحلل الاول ففسد
 حجه الفايث كما سبب في استائه تعالى وثانيهما
 بالباقي من اعمال العمرة وهي الطواف والسعي ان لم يتعد
 والتحلق مع نيته التحلل بالثلاثة وله تقديم اي واحد
 منهما كما في الحاشية خلافاً للمختصر وسقط عنه البيت
 والرمي ولا يجزى به هذا العمل عن واجبه كعمرة الاسلام
 والندى والقضا فان لم يمكنه عمل عمره تحلل بما ياتي
 في المحصر استائه تعالى وعلمه ان لم ينشأ الغواف عن
 خصرا عاده فوراً وان احصر بعد الغواف سوا الوقت
 والنفل كما في الافساد كذا في النهاية وقال في النخبة
 الزحف باق كما كان من تضيق وتوسيع والنفل
 يقضيه فوراً من قابل ويلزمه في الاعادة الاحرام من
 مكان الاحرام بالاداء او مثل مساقته فلا يلزم من
 اقرب منه واما اذا نشأ الغواف عن حصر بان
 احصر فسلك طريقاً اخر اطول او اصعب من الاول
 او صابر الاحرام متوقفاً في المحصر فماتة تحلل بعمل عمره
 ان تمكن من البيت او كما يحصر ان لم يتمكن من مكان فلا
 اعاده عليه سواء كان المحصر عاماً او خاصاً كالمريحي و
 الزوجة والولد والشركة فلا اعادة لحج الاحصار
 فان كان نسكه فرضاً ففي ذمته ان استقر عليه
 لحج الاسلام بعد السنة الاولى من سعي الامكان

وكلا عاده والتذره الا غير استطاعته بعد زوال
الحصاة ما ان سلكه طريقا اخر مساويا للاول او
صايرا حرامه غير متوقع زوال الا حصارا يلم يحلل
فما في العتوق فعليه الا عاده ولو فات قران فعله
فقتضاه قرانا وجب عليه ثلاثة دماء دم للفوات ودم
للقران الفات و آخر للقران المائي به وواضح ان الاول
والاخر يتلحان في عام القضا والثاني في عام النوا
وتحريم القضا او ادا ولا يسقط عنه الدم الثالث
لا التزامه القران بالتغويت وهو متبرع بالافراد ولو
قضاة تمتعا وجب عليه ثلاثة دماء و يدخل دم
القران في دم التمتع علي ما قاله الشيخان واربعه دماء
علي ما قاله البلعيني ويتبعه حج وظاهر ان الثاني
يذبح في عام الفوات وما عداه في عام القضا السبب
الثالث القران كما مر ولو عاد قبل اكمال العمرة ثم احرم
بالحج ففي التحفة عليه دم القران لا التمتع وفي الحاشية عدم
لنوم دم القران وهو ما جزم به شارح المختصر واول
بعض المتأخرين كلام التحفة فقال قوله عليه دم القران
الساقط بعود الى الميثاق قبل الاعمال ويدل عليه قوله
لا التمتع اه وهو ظاهر فانه ذكر سقوط الدم بعود
التمتع عند الاحرام بالحج للميثاق ثم قال وخرج بقول
التمتع بالوعاد قبل الاعمال الحج ولو عاد القارن الى ميثاقه
او غيره مما مر في التمتع بعد دخول مكة قارنا وقبل الو
قوف اي قبل الحصول بعرفة بعد الزوال ولو بعد طواف

القوم

القديم او طواف الوداع المسنون عند الذهاب
الى عرفة سقط عنه الدم ولا ينفعه العود من محاذات
مكة ولو قرن الرقيق او تمتع فان كان بغير اذن سيده فله
الحليلة وان كان باذنه ففرضه الصوم وليس للسيد منه
منه ولو ذبح السيد عن عبده او اطلع عنه في حال حياته لم
يجزه او بعد موته جاز فلو عتق قبل صومه ووجله
الهدى له منه فان عتق بعد الشروع في الصوم فلا ولو لم
التمتع حجه ثم تذكر ان طواف للعمرة محدثا تبين انه قارن
فعليه دم للقران ودم للحلق قبل او انه فان تذكر انه
كان محدثا في طواف الحج اعاده مع السعي وبري من
النسكين وكذا ان اشكل عليه في اي الطوافين كان و
عليه دم لانه اما قارن او متمتع ويريقه عن واجبه
ولا يعين جهة السبب الرابع ترك الرمي ولا
يجب هذا الدم الاعلى من ترك ثلاث رميات من حجرة
العقبة اذ ايام التشريق ان لم يتعملا او ما قبله ان
تعملا واكثر ولو في بقية الايام منها او من غيرها
سواء كان الترك بعد او غيره وفي ترك رمية مد
طعام وفي رميتين مدان بان تركهما من حجرة العقبة
اذا ايام التشريق ولو اخرج ثلث الدم في الحصة او ثلثه
في الحصتين اجزا وقال في الفتح وظاهر كلامهم وجوب
الدم في الحصة اي والليله وان قدر على الشاة اه
فاذا نحر عن الكد صام ثلث العشر وهو اربعة
ايام بتشكيل المنكسر وانما جبرناها قبل القسمة اعشارا

لا نال الصوم لم يعهد الحجاب بعضه ثلثة اشعارها يوماً
 بتكيد المنكر عقب ايام التشريق ان تعدي بالترك و
 سبعة اشعارها ثلثة في وطنه او ما يريد طوطونه
 هذا ما جرى عليه حجر و قيل يصوم ثلث العشرة وهو ثلثة
 وثلاث فبسطا ثلثاً فليز منه يوم في الحج و ثلثة اذا رجع
 ففي ذلك الخبر بعد القسمة و ردة في الامداد وعلى الاول
 فيجب في المدين الواجب ثلثا العشرة وهما سبعة
 ايام بالتكيد ثلثة اشعارها ثلثة عقب ايام التشريق
 وسبعة اشعار خيمه بوطنه او ما يريد طوطونه
 افاد في التحفة و ذكر الشمس الرمي في ماويه مانعه
 سئل رضي الله عنه في حاج ترك حصة او حصا وتلم
 يلزم في الحصة مد فاعسرها اذا يلزمه فاجاب
 يصوم عن كل يوم ماله السبب الخامس
 ترك الميت بمني و انما يجب هذا الدم على حاج
 ترك ما ذكره بغير عذر اما اصحاب الاعتذار
 فلهم ترك الميت و لا دم عليهم كرها الا بال و غيرها
 ولو لغرد وان الحج واجرا و متبرعين ان عسر عليهم
 الا تيان بها الى منى ليلا وحشو من تركها ضافا
 او جوعا لا تصبر عليه عادة و خرجوا قبل الغروب
 الا ان احتيج للرقي ليلا او النج و ج ليلا بعد
 المرمى و اهل السقاية وان خرجوا ليلا سواء
 كانت السقاية قد رعمه او محدشه بمكة و بطريقها
 وللرعي و لكن خاف و لو بعد الغروب على نحو نفس
 او مال او صياح مريض و لو احتسب الا منعده
 له اوله منعده مشغول بتحصيل نحو الادوية او

يا نسل

او يانس به لنحو صدقة او اشراق على موت وان تعوده
 غيره او غيره ذلك من اعداء الجماعة مما يمكن مجبه
 هنا كخوف حبس غريم ولا بينة تشهد باعساره
 او ثم قاض لا يسمعها الا بعد الحبس و عقوبه برجو
 بغيشة العفو و غلبة النوم لمن ترك الطواف الركن
 و امكنه ادراكه و ادراك المعظم بمني و في ترك ليلة
 مد و ليلتين من ان لم ينزل النزال الاول بل بات الثالثة
 و روى يومها و ترك ميتها العذر فان تفرع تركها
 بلا عذر في اليوم الثاني من ايام التشريق وان روى
 بعد الزوال فنزه غير صحيح فيجب عليه العود
 لميت الثالثة حيث لا عذر و روى يومها وكذا
 الحكم في من نقر في اليوم الاول فان لم يعد في
 الصور ثلث قدم فان عجز فان عجز صام في ترك
 الليلة خمسة ايام و في ترك الليلتين ثمانية
 بتفصيلها السابق و اعلم ان العذر في الميت
 يسقط دمه و اثمه و في الرمي يسقط اثمه لا دمه
 ايما اذا كان لا يمنع فعله بنفسه او بالنايب اما اذا
 كان يمنع فعله بهما فيسقط دمه ايضا خلافا
 للمكيني كما مر عن الحقن السبب السادس
 ترك الاحرام من الميقات كان انتهى لما تقصرت
 الصلاة بالنسبة لمن مسكنه بين مكة والميقات
 و لكن تدره من دويره اهله مريد يسكنه ولو في
 العام القابل مثلا على ما مر وان اراد اقامة طويلة

ببلد قبل مكة غير محرم بالنسك الذي اراده على الوجه الذي
 اراده سائر الى جهة الحرم لا يمنة او يسره واحرم
 بعمر تسعة المجاوزة او غيرها ولو بعد ان حج في غير
 سنة المجاوزة او حج في السنة التي جاوز فيها عندها
 او في العام القابل الذي اراد الاحرام فيه حال
 المجاوزة عندهم ولم يبعد قبل الاحرام او بعده
 وقبل التلبس بنسك من طواف احو قد حرم او الوا
 المستوفى عند الخروج لعرفة او غيره او وقوف او مبيت
 بمضى ليلة التاسع الى ميقات الى مثل مسافته
 ولو غير ميقات كما في التحفة والنهاية سواء دخل
 مكة او لا الى ميقات اخر دون ميقاته فلو اراد
 قرا فاحرم من الميقات بالعمرة ثم بعده بالحج ترتب
 الدم بخلاف ما اذا الحج في العام القابل عند راولي هذا
 العام لكن في غير شهره فاحرم من العمرة من الميقات
 ولو اراد احدهما فاحرم بالتالي لزمه الدم وقيل
 لا ولو جاوزه مريد للعود اليه او الى مثل مسافته
 قبل التلبس بنسك في تلك السنة فلا ياتم بالمجاوزه
 سوا عاده او لم يبعد ثم اذا حرم ولم يبعد من غير
 عذر ياتى من حج لغو لهم بحج الاحرام بالعمرة في
 مكة اذا اراد الخروج لادنى الحل ولو عاد لميقاتها
 لشغل لا قطع المسافة من الميقات سقط الدم
 فالعود الى محل المجاوزة لا يتأثر بالصارف كالوا

او

ما

لوقد

لو قوف واما ارتقاء الحمة فيما اذا جاوزت الابنية
 العود ثم عاد فلا بد فيه من قصد بالعود والتدارك
 لاجل الواجب تداركه لا ياتى في محاذي العام المحاط
 العالم او لتقصيه في الناسي والجاهل ويجب
 الدم عليها وان كان الثاني غير محاطا للعلل اذا
 لم يعودا وظاهرا نه متى تحققت الارادة في جزئين
 الميقات وجب الاحرام وهذا لا ينافي السهو في جزء
 اخر ومثل الناسي النائم وغير الاهل للعبادة كالمغ
 عليه ثم عوده يقطع دوام الاثم له واستمراره اما
 ابتداءه فلا يرفع الا لتوبة والعود واجب
 عليه ولو ما شيا ولو بمسقة تحتمل عاده و
 لوقوف من حلتين ان كان متعديا ولا تحجب المشي
 في مسافة القصر ومحل وجوب العود اذا لم يخش غل
 محترم بتركه او يستصحبه او يضع او مال او على
 نفسه وان لم يكن محترما كزان محض او انقطاعا
 عن رفقته بخلاف مجرد الوحشة او لم يكن به مرض
 يثق معه العود مسقة لا تحتمل عادة او لم يكن ساهيا
 عن لزوم العود او جاهلا به ولا يجوز له العود
 المفوت للحج ولو خلفا بان طلاق الوقت ولا غير
 المفوت ان ادى الى تفويت محترم كعضو ولو تكررت
 المجاوزة المحرمة ولم يحرم الا من اخرها لم يلزمه الا
 دم واحد وان اثم في كل مرة السبب السابع

المعذور

ترك المبيت بمزدلفة وانما يجب هذا الدم على محرم في اوترا
 ترك الحضور بمزدلفة في لحظة من النصف الثاني ليلة القدر
 بعد الوقوف بغير عذر من اعداد مبيت مني السابقة و
 يزيد هذا بانه يسقط عن استئصال بتدارك الحج بمحصل
 الوقوف وعن من افاض الى مكة ليطوف الا فائضة قبل
 نصف الليل وقيل لا وعلى الاول لو فرغ من الطواف
 وامكنه العود لمزدلفة قبل الفجر لم يزد ذلك ولو كان
 الحاصل بمزدلفة في جزء من النصف الثاني غير اهل
 للعبادة لم يغني عنه ويحصى وسكران اخذاه ان لم يكن
 متعبدا والاوجب الدم المسبب **الثامن**
 ترك طواف الوداع وانما يجب دمه على مائة مائة
 السفر من مكة او من منى وهو من غير اهلها الى مسافة
 القصر او دورها وهو وطنه او يريده اقامة به تقطع
 السفر تركه او خطوه منه بغير عذر سواء نوى
 العود وعاد او لا وسواء كان مكيا او افاقيا تلبس بشدة
 او لا فلا يجب على الحائض والنفساء وكذا من به جرح سائل
 لا يمكنه دخول المسجد معه ومن به سلس بوله
 وخوفه ولا يملك الحشو والعصب ثم ان زال المانع بان
 ظهر شئ نحو الحائض او شئ ذوالجرح قبل ان يصل
 محل يجوز فيه القصر للصلاة من مكة وحج الطواف
 ولا يجب على المتحيز فلا دم لتركه اذ لم يتبدل
 انها تركته في مزدلفها المحكوم بان طهر ولها ان
 تطوف ان امت التلوين في الدم بمحقق الحيض

واما

واما المستحاضة فان سافرت في نوبت حيضها فكذا لا ولا
 وجبان امت التلوين ولا بالجهل والنسيان بخلاف
 خلاف الاكراه والخوف من ظلم على نفس او مال او
 عضو او بضع او اهل او حيوان محترم له او غيره
 او اختصاصه او غيره لكذلك محترم والخوف من
 غريم وهو معسر في القمع ومن سافر من مكة او منى
 قبله قاصدا منزله او نحو القريب لزمه وان نسي او جهل
 عودا مكنه من غير ضرر قبل بلوغه فان وصله استغفر
 عليه الدم وان عاد او سفر قصر لزمه وان نسي او جهل
 عودا مكنه من غير ضرر الى مكة ليا في به قبل بلوغ مسافته
 اي القصر فان عاد قبل بلوغها تسقط الدم لانه في
 حكم المقيم لان سفره لم يتم فلا ينال في عدم جعله كما
 لم يتم اذ سافر ولم يزل القريب من مكة لان سفره لم يزل بعد
 بلوغها فلا لاستقراره بالسفر الطويل اما اذا بلغها
 فلا يلزمه العود للمسقة انتهى وقوله فان عاد قبل
 بلوغها الحاي وطاف كما في النهاية وقال فيها اما
 اذا عاد ليطوف فمان قبل ان يطوف لم يسقط الدم اهر
 ومثله في شم العباب وهو مقتضى ما في المختصر وبطل
 الا عند اد بطواف الوداع بمكة بعده وبعد ركعتيه
 وده عليه بعدها وعندا المستتر وان طالع غير الوارد
 وايتان زمزم للشرب من ما به ولو ناسيا او جاهلا
 مثله ان رايدا على صلاة الحنابلة او مقتدا ارفا اي
 باقل ممكن معتبر في سائر الاعراض فيعيد وجوبا
 لان الاول صار لا يسمى وراعا لان مكث لشغل

يسقط

سفر كثير ان زاد وشد رحل وان كثر وقول الا ذرعي
ولو كان له ان قال كثره واحتاج في شدةها الى نفوس يوم
حضر واحتاج لوداع ثان محمول على ما اذا سهل عليه
الطواف بعدها ومثل مثل الزاد وخوف الخوف على نحو
مال محترم كاختصاصه ونفعل جماعة اقيمت وكذا
الاكرام بان كهدد بما يكون اكرامها او اعيا او جنون كما
في التحفة واستوجبه في النهاية لزوم الاعادة ان تمكن
والا فلا ومثل مكة منى ولو طافه بعد الافاضة قبل عوده
الى منى لغرا اهلها وكان حاجا اما غير الحاج كالخروج من
وخوها لا ثم تمام عن له السفر من هناك فلا وداع
عليه وكذا الركبان من اهلها الا ان دخل مكة واراد
السفر منها ولو الى منى وسن طواف الوداع يكن
خرج من مكة لغرض مسالة القصر ان لم يكن وطنا لم يكن
بمكة ولو افاضا اراد الخروج للعمرة او اراد الخروج لعرفة
ولو غير ذلك السبب التاسع محالة النذر
بان نذرا في النسك مندوب ثم تركه كما لو نذر ان يحج
قارنا فتمتع او متمتعافقرن او افرادا فزول او تمتع او
الحلق فقصر او عكسه المسمى المقدور عليه حال الاحرام
وقيل حال النذر فركب وتول غير عذرا او الركوب فمشتى
وابتد المسمى او الركوب من حين الدخول في النسك ما لم يندل
من ديرة اهلها والانتها بالتحلل الثاني في الحج وتتمام
العمرة فيها وله الركوب في خلال النسك كخروج حارة
فان افسده مشى مثلا في القصد لا في المضي في القصد
ولا في التحلل بعمرة اذا فات فان عجز عن المشي بان لم يمكن

اصلا او امكنة بمسقة لا يطاق الصبر عليها لم يلزم مرتبة
يسى الدم في ترك كل مندوب في وجوبه خلاف كما في
ركعتي الطواف والجمع بين الليل والنهار بعرفة والنذر
من عرفة قبل الامامة وصلاة الصبح بمنزلة لغة وترك الاحرام
من داخل الحرم لغرض فسلك النفس الثاني وهو
المرتبة للعدل واجتنبى من بين الاول الاحصار وهو
المنع من المقصود لعدو او خوف من والاشهر ان احقره
للمن فاسم المنعول محصر وحصر العدو فاسم المنعول محصور
لكن استعمال احدهما مكان الآخر وحصل التحلل للممنوع
باقسامه الاثني وهو حصر او مبيع بذبح شاه مجزية في
الا مكنة وتجزى عنها بدنة او بقرة كذلك سبع احدها
ثم ان الزنا الثلاثي شعرات بعد الذبح او بالتحلل فيها فان
لم يجد فاطعام مجزي في الفطرة بقيمتها بلزمت اخرجته
لم يكن لها وللطعام قيمة بمكة فاقرب بلد اليه وانما
الحج الذبح وتفرقة اللحم واخرج الطعام عند العجز عن الذبح
حيث احصر ومنعه من له منعه ولو في الحل ويقرب على
مساكن ذلك المحل ثم مساكن اقرب محل اليه كما في الحقيقة
وقال في الامداد نعم ان لم يكن محل الحصر مسكين فالوجه
انه ان امكن الذبح فيه ثم نقله الى مسكن قبل تلفه وجب
بأن لا ينقله اليهم جياها وليس له النقل عن مكانه لغرض عذر
الاحرام فحسن كما في النهاية والحققة وقال فيها ووضح
انه لا يلزم حتى يغلب على ظنه ذبحه ثم يجزى من وقع بقلبه
صدقه لا يحرم طول الزمن اه وخو في النهاية وان ساق هذا
يدخله حيث احصر او منع كسائر الدماء الواجبة عنه بنحو نذر
او ارتكاب محظور قبل تحلله فيذبحها حيث احصر فان

لم يقدر على الطعام من الصوم بعد امداده لكلامه يوم
ويكلم المنكسر ولا يتوقف التحلل على صوم فكل في الايمان به
في زمان ومكان وشا ولو بعد التحلل وقبل يتوقف تحله
على الصوم اما من لا يتأق منه دمع كفت فحلله بالخلق
والنية فحقها ولا يتوقف حلقة على اذن وفي شتم الايضاح
مع مشته وكل دم لزمه ان الرقيق بمخطو او بتمتع او بقران
او احصار فواجبه الصوم لا المال اذ لا يملك شيئا ولو
بملكه مسيده نعم ان مات فليسده التكفير عنه بالا
طعام لا انقطاع الرقي بالموت والتسديد عنه منه ان كان
امة يحل له وطيقه مطلقا او ناله ضررا وضعف عن الحجة
الا صوم التمتع والزمان اذن فيها ومثلها دم الا
حصار لا اذنه في سببه اه وخوف في النهاية وفيها
وان دمع عنه السيد بعد موته جائز لانه حصل البائس
من تكفير اه ولا يقضي محصور حصارا عاما او خاصا
ولا ممنوع تحلل بل الامر كما كان قبل الاحصار الا في صوم
قليلة بان اخر التحلل عن الحج مع امكانه من غير حرج
امن حتى فات او فاته ثم احصر او زال الحصر والوقت
باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته او سلك
طريقا اخر مساويا للاول ففاته الوقوف ومن شرط
التحلل من نسكه لمريض مقارنا للاحرامه كما في النهاية
وقال في التحفة وقد تارتت نية شرطه التي تلفظ بها
عقبه نية الاحرام بان وجدت قبل تمامها فيما يظهر
فظهر ما ياتي في الاستئذان في حق الطلاق او تحلل
للرضي قال في النهاية والوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة

لا تحلل

لا تحتمل عادة في اتمام النسك وخوفه في الزيادة وقال
في التحفة و يظهر ضبطه هنا بما يبيح ترك الجفة وقال
هنا لا وضنا بطلان بل يحتمل بالمحذور مشقة كسقة المشي
في المطر والوجل وان نازع فيه الا ذرعي اه ولو بشرطه
لعذر على ما يثبت معه مصابة الاحرام مشقة لا تحتمل
غالبها كما في التحفة كما لبعضكم في الحاشية وشتم الايضاح
وفي فتاوى حجت ان من العذر بالمباح وجود من يستأجره
لشيء ما هو ظاهرا وكذا من شرطه لفضال عن الطريق
وخوفه كنفاد نفقة او خطا في العدد والاحتياط اشترط
ذلك ولا دم على التحلل بشرطه ان شرطه عدمه او اطلق
قال التحلل بالنية والخلق فقط نعم ان قال ان مرضت
فانا حلال فمرض صار حلالا بنفس المرض من غير نية و
بحسب شرطه قلبا حج او نقلا به عمه بخوف المرض وخوفه
عن عمة الاسلام كما في التحفة والنهاية زاد فيها والوجه
انه لا يكره فيه هذه الحالة الخرج الى ادى التحل ولو
يسيرا اذ يغتفر في الدوام بالا يغتفر في الاستدلال اه
ومثله في شرح العباب خلا فاللبقيني والمحصص على
سنة اقسام الاول منعه عدو دين او دين
عن اتمام اركان نسكه او عن واحد منها ولم يتمكنوا
الا بقتال او بذل مال وان قل فيجب عليهم الاتيان
بمقدورهم من طواف وسعي ان صدوا عن الوقوف
فتحللهم بعمل عمه ومن قوت ان صدوا عن البيت
ثم يتحللون فان صدوا عنها فالتحلل الواجب
لم يوم منهم الصاد وتناولهم يتقوا بتولهم ولو من احرام

بلغ

۲ ظنّام

فاسد وعلى الفساد بدنة الفساد وسادة لاحتصاره
وان اتسع الوقت او سغوا من الجوع ايضا وتأخير
مع سعة الوقت وظن زوال الاحتصار اولى لكن
ان ظن زوال الاحتصار ظنا غالبا في وقت يمكن
ادراك الحق عنقه او قبل مضي ثلاثة ايام في الغرة
اتسع التحلل اما لو ضاق الوقت فالاولى التحلل التحلل
ليلا يدخل في ورطة لزوم القضاء اذا فاتت فانه
ليس ناسيئا عن الاحتصار بل هو فوات محض
لانه ان لم تحضر لغاتة اما اذا تمكن بغير قتال
وكان بدل مال فلا يتحلل ولو احصر في طريق وقد ر
على سلوك غيرها ولو نحر الزمه وان علم الفوات
لان سبب التحلل هو المحصر لا خوف الفوات ولو
افسد نسكه ثم احصر وتحلل والوقت باق لزومه
قضاؤه من سنة فورا ولا يمكن قضاؤه في سنة الا
فساد الا في هذه وفي مرض شرط التحلل به وفي
ان يترد والعباد بالله تعالى ثم يسلم والوقت باق
ولو منع من الرمي والقتل فلا تحلل لانه يمكنه بالطلاق
والخلق وتجريه عن نسكه وجرا دم كذا في النهاية والفتنة
واسمحت ابن عبد الحق سقوط الدم وجريمه النور
الزيادي الثاني من جسد ظلي ولو بدى لم يعصى
باستدائته وهو معسر فله التحلل اما اذا جسد الحق
فلا يصح منه تحلل او عصى بالاستدانة فان نادى حاربه
التحلل فان فات الحق لم يتحلل الا بعمل عمره الثالث بالرفق

ولومكنا

۳۴

ولو مكاتبا كما في النهاية والتحفة ابي وان لم في تادية نسكه
الى سفر خلا فالشرحي الا وساد حيث قيدا به ولم ولد ومديرا
ومبعضا حيث لها ياه او احرم في نوبة سيدة او في نوبة
نفسه ولم تنسج نسكه ومعلقا عنقه بصفه او الاحرم
بغير اذن مالكه منفعه كالمرءى له والوقوف عليه والستار
عينه فليس له ولذا مشتر منه منع قن احرم بلا اذن بان
الحلل احد قها ابي يا مروه بان ينوي وحلق ولا يتوقف على
الصوم فله التحلل وان لم يا مروه به سيدة كما في التحفة
والنهاية وقيل ليس له التحلل كما في الحاشية الا يا مروه
سيدة كالزوج في الزوجة وتجب على الرقيق التحلل
يا مروه السيد والاولى الاذن له في الاتمام فان احرم بغير
باذنه ولم يرجع عنه قبل احراره الرقيق فله تحليله
كشتر به منه وان لم يعلم القن برجوعه قال في التحفة
والنهاية ولا يقبل قوله اي السيد الا يبينه ولو اذن
له في عمره في فله تحليله وان لم يبق شيء من الاعمال
الخاصة كانت بقي نحو الطواف بخلاف عكسه ولو اذن
له في تمتع فله الرجوع بين التسلين فان قرن لم تحلله
وتحليله بان يا مروه به فيحصل بالنسبة والحلق ابي
ان كان بلا نسبه شعره لو كان خلقا له يمينه
ومنعه سيدة منه او لم يعلم رضاه به وجب
التقصير بما لا يشين ثم يصوم وللسيد منعه من
الصوم حالة الرق ان منع به عن الخدمة
وناله به ضررا وكان امه تحل وطبها وان اذن له
في الاحرام لا ان وجب في تمتع او قران اذن له فيه

عن ابن قتيبة قال حرام
جهل فنيته ولو رجع العبد
من امتنع عليه لكن لم ينز

الا ان قاله به ضرر كرض ان لغير سيده منعه منه
 ح ايقم فلو عتق القن قبل صومته وقدر على الدم
 لزمه اعتبارا بحاله عند الاداء والمكاتب يكتر باذن
 سيده فله ذبح عنه في حياته فان لم يتحمل امر سيده
 بالتحلل فليسدان بفعله به ساير المحظورات والا
 على القن فقط لبقا احرامه اذ لا يزول الا بامر
 من الخلق مع النية لا يكتفى بحل مذبوحه كما في
 النهايه وجري في التحفة على حله لغير القن الرابع
 الزوج قد نكح في تحليله زوجة ولو كان
 لا يمكن وطئها كما في التحفة واعتمد في النهايه عدم
 المنع في الصغيرة اه اذ احرمت بغير اذنه لكنه
 خلاف الاولى ما لم يكن لها حبس نفسها القن
 المهر او بعضه الحال فانها لا تمتنع من السر
 واذا احرمت لم يكن له تحليلها كما في الامداد وتكون
 في نذر معين قبل النكاح او بعده باذنه او مسافره
 معه بحيث لم تقوت عليه استماعا بان كان محرما
 ولم تقل مدة احرامها على مدة فسكه او تكن في قضا فوط
 لكونه افسد حجها بالوطي وكذا الواضحة اجنبى
 قبل النكاح وفي النهايه ولو قال طيبسان عدلان
 ان لم يج هذا العام عصبت صارايج فوزنا فليس له
 المنع ولا التحلل منه اه وخوفي مخرج العباب وليس
 لزوجة تحلل قبل ان تورم به وتحب عليها اذ امرها
 ان تتحلل فان احرته بعد الامر فله وطئها وغيره

وفي التحفة قضية كلامهم في نفس التحلل بما ذكر
 انه ليس له وطئ الامة ولا الزوجة قبل الامر بالتحلل
 في الفرض والتحليل اه والامة والكفارة عليها فقط كما
 في الفتح ولم يذكر الكفارة في النهايه بناء على ما مرجه
 من انه لا كفارة عليها مطلقا واستقلها في التحفة
 ايضا فيحمل على ما اذا وطئها مكرهه وتحمل ما في الفتح
 على المطاوعة بناء على ما مشى عليه انها عليها ح اه
 ولو اذن لها في عمة لمحت نكح تحليلها بخلاف عكسه ويسن
 لها استئذانه في الا حرام بالفرض اما التحلل فيحرم
 على الزوجة الحرة احرامها بغير اذنه كما في التحفة والنهايه
 ويمتنع الفرض ايضا على امة مزوجة الا باذن زوج
 وسيد ولي زوج او سيد المنع مطلقا وان صغير الزوج
 ولم يتأتى منه استمتاع وكانت مكيته كما في الامداد
 وليس له تحليل رجعية ولا باين وله جسها لا تقضا
 عدته وان خشيئ الفوات واحرمت باذنه الحائض
 الابوه فلا حمل لولائشي او رقيقا وان علا ومن
 جهة الاموم مع وجود الاقرب وكافرا وان اذن زوج
 المرأة الا ان يسافر معها كما في النهايه وزاد في مضم
 العباب الا ان يكون السفر مخوفا فيما يظهر منع فزع
 منه نكاح تطوعا حرم به بغير اذنه ان لم يقصد به خوفا
 من اجارة كالجاليين والعكامين ان زاد الزرع او الاجرة
 على مونة سعره ومثله ان تكون مونة الحفر من ماله

و مونة السؤ من مال غيره ومن طلب علم ولو تفلأ و
تحليله هو ان يا مروه بالذبح مع النية ثم الحلق
معها ويلزمه التحلل يا مروه واما المكي ومن نية
وبين مكة دون مرحلتين فليس له منعه كما
في النهاية خلا فالشرح الغياب اما من قصد بسبيل
التطوع نحو تجارة مما ذكر فله السرى بغير اذنه بشرط
امن الطريق امنا معهودا وان لا يركب نجسا وكذا
الغرض كحج الاسلام ولو لم يغيره والقضاء والنذر
السادس في الدين فليس في الدين تحليل
مدني بل منعه من السؤ للنسك ولو فرضا تضييق
الا ان اعسر المدين او لم يحلل الدين فان كان يحل في
غيبته سئل له ان يوكل من يقضيه ولا قضاء
على محصر يحلل فان احصر في قضاء او نذر معين
في العلم الذي احصر فيه فهو باق في ذمته كحج الاسلام
او غير معين استقر بان استطاع قبل عام احصا
والا فلا حتى يستطيع وان وجد طرعا واستطاع
سلوكه لزمه وان علم الغوات ثم ان حصل نحو صعوبة
تحلل بعلم عمره ولا قضاء ولا اقضاء وان صابرا حرامه
متوقفا زال المحصر حتى زال فناء الوقوف فلا قضاء
وتحلل بعمل عمره ان امكن والا بما ياتي ولو بقي على حرامه
غير متوقع زواله ففاته تحلل بفعل عمره ان امكن
والا بما ياتي لزمه القضاء ودم اخر للغوات وان
وقع فاحصر فتحلل زال المحصر واراد ان يجرم ويبني
امتنع وان كان الوقت باق صح احرامه ولزمه

الا مستيناف

الا مستيناف ولا تحلل لنحو المرض مما يشق معه
مصايرة الاحرام مشقة لا تحمل غالبا تفقد نفقة و
اظلال طريق الا اذا شرطه بان قارنت بنية شرطه
الذي تلغظته عقبه بنية الاحرام فلو شرطه لنحو صداع
يسير كفي الشرط ورح ان ذكر الهدى لزمه والاحلال بالحلق
والنية فقط كما لو عدمه وبدله بتخييل حلق الدم
انما تحب على حرام وبعض وقع الاحصار في نوبته
ويذكر حيث احصر مع نية التحلل مقابلة لنية الذبح
ثم يحلق مع النية السبب الثاني التوطي
المفسد للنسك من حج او عمرة ولو تفلأ وهو الوصل بعد
قبل تحلل العزم وقبل تحلل اول من الاحرام الحج وان
فاته الحج او كان بعد وقوفه مع علم الحرمة ومع اختيار
ولو من صبي مميذا ورقيقا اما غير المميز فلا اثر
لفعله هنا هذا يفسد النسك التطوع وغيره
لنفسه او غيره بخلاف الناس وفي معناه من احرم
عما فلا يحسن والجاهل المعذور ومن رمى جمرة العقبة
قل نصف ظانا انه بعد وحلف ثم جامع كما في حاشية
الاصحاح للشهاب وشرح الشمس في الا فان قلت
يشكل على ذلك ما زعم بعضنا فمت جامع بعد الفراغ
من عمل العمرة ثم احرم بالحج وذكر ان حدثه كان في طوافها
من ان الجماع المذكور مفسد للعمرة فلم يبرأ عذرا
هنا وروى في ما مر قلت يمكن الجواب عنه بان
موجب انفسد الجماع تذكر الحدث لانه يصير واقعا

بلغ

قبل التخلل منها فانفسدها والامر بالتطهير من الحدث
من باب خطاب الوضع كما صرحوا به في شرف الصلاة
ومن ثم وجب قضاؤها على من صلى محدثا او متنجسا
ناسيا فاذا انقضى ذلك الجماع وقع على ظن انه طاف ظاهرا
وهذا الظن لا يضر اليه لانه يتبين بالحدث فبين انه
كان مخاطبا في حال تنسيه له بالطواف فلم يؤثر تنسيه
فيه ولا فيما ترتب عليه وهو الجماع بخلاف ظن دخول
نصف الليل فانه مؤثر لان غاية الجماع بعده انه الجماع
الناسي وجماع الناسي لا شيء فيه اذ هو معنعقد في
سدا ويلزم ايضا دم للقرآن ودم لاجل الخلق قبل
اوانه وقبل لا تنفسد عمرته ويلزمه الدماء فقط ولو
تذكر ان احداثه في طواف الحج لزمه دم التمتع ويبعد الطواف
والسعي فان لم يعلم ان حدثه في اي الطوافين احتاط
بان ياخذ في حكم باليقين ولم يتحمل حتى يطوف حتى
يطوف ويسعى لا خيال ان حدثه في طواف الحج ولا يبرأ من
الحج والعمره ان كان واجبت عليه لا خيال لكونه محدثا
في طواف العمرة وتأثير الجماع في افساد النسك فلا
يبرأ ذمته بالنسك كذا في الروضة وشرحه وتخلل الخلو
والمغنى عليه والناسي والحائض المعذور ومتعده بمدة
ومما مع بعد التخلل الاول فلا يفسد نسكه فيجب
هذا الدم على واطي ذكر مميز كصبي وعبد جامع با دخال
المستغفر او قدرها عند فقدتها ولو ميتا وبهية
ونحو ذلك ولو كثرها عالما بالنسك والاحرام مختارا
عاملا ما لم يسبق منه جماع مفسد قبل التخلل من عمرته

كان

كان جامع وقد بقي عليه الشرة الثالثة او قبل التخلل
الاول من حج ولو قايما كان جامع قبل الخلق والطواف
المتبوع بالسعي وعمرة القارن تتبع حجه صحت وان
لم يأت بشي من اعمالها كفارت وقف ثم تخلل ولم
يكن برأيه شعرا زال بالرمي فقط ثم جامع فلا
تفسد عمرته وان بقي من اعمالها الطواف والسعي
وفسادا وان اتى باعمالها كفارت طاف للتقدم
ثم سعى ثم خلق تعديا او لضرورة قبل الوقوف
او بعده ثم جامع قبل التخلل الاول ولو بعد الوقوف
وكذا تتبع الحج قواتا بغوات الوقوف وان لم تتأقت
هي وامكنه ان ياتي باعمالها بعد فيلزمه دم للقرآن
ودم للمغوات ودم في القضا وان افرد في الفتح
اما الموطوء الا نشي فلا دم عليها سواء كان الواطئ
زوجا او غيره مما ادم حلالا وان افسد نسكها
فقط بان كانت مكية مزدونة وكانت مميزة
مختارة غامدة عالمة بالنسك والاحرام فالكفارة
مونة السور للقضا والذابة عنها ان عضت
او ماتت او طلق بالثلاث على نروج محرر جامع
بالشروط ولا يسقط حنفا عنه الا ببراءة منه في
يكون في ما لها اما نفقة الحضر فلا تلزمه ما لم يسافر
معهما قسبي ان لا يخلوا بها ولا ينظر اليها من حين
الاحرام الى التخلل الثاني ومحل الجماع الذي هذا ما جرى
عليه الشمس المكي وقيد الشهاب ابن حجر اذا كان

حليلا مكلنا محرابان لم يتحلل اصلا والافعلها
الكفارة حيث لم يكن هو كان زكيت او وطيت
شبهه او مكنت غير مكلف كجئون او نائم فادلت
ذكره فرجها عا مدة عالة مختارة او مكنت من تحلل
ولو التحلل الاول او بهيمة وفي الحاشية وعلى الموطا
ان كان محرابا كفارة اخرى فيما اذا كان الوطى بزرنا
او شبهة وفي شتم العباد انها تجب على كل
من الا جنبيين المبرمين فان كان الوطى شبهة
اه وفي الفتح ويلزمه تمكينها من القضاء فورا
وجميع مونة السربل والا نابة ان عضت اي او مارة
كما قاله ابن علان وحيلت منها القدية لزمها
جميع مونة القضاء وانقصة لها لا بها مسافرة
الى جناتها لسبب تعددت فيه وحدها اه ومونة
الموظوة بزرنا او شبهة عليها ولو احم عاقلا
ثم حين ثم جامع فلا فدية عليه وقال الشيخ بل عليها
اذا مكنته وهي محرمة ولو لم تجامع بل باشر بغيره
وانزل فيه شياه ولا فساد ولو سبق مكنته قبل
هذا الجماع ففسد قبل التحلل ففيه شياه على ما سياتي
اما الخنثى فان لزمه الفسل فسد نسكه والا فلا
وتجب المضي في فاسد النسك فيعمل ما كان يعمل
قبل الفساد وتحتجب ما كان تحتجبه قبله ومنه
الجماع ثانيا فلو فعل فيه مخطوئا وجبت القدية
وهذا الدم بدنة تجزي في الاضحية بان بلغت خمس سنين
ذكر

ذكر او اثني من مال الكامل او مال الولي لانه الموطا له
فان عجز عن التجدد بها بمن المثل ولم يقدر عليه فاضلا
عن الف الف الف الف في التحفة والنهاية فقره بلغت سنين
ذكر او اثني فان عجز كذلك فوسع شيئا ذكر او اثني
او منها من ضمان بلغ سنه او اجدة او معز بلغ سنين
او منها فان عجز عن هذا وعن الشاه في دم الاحصار وقوع
البدنة في الفساد والشاه في الاحصار بالنقد الغالب فان
استوى نقدان فخر بسعر مكنت في دم الانسداد حال الادى
كما في التحفة او في غلب احوالها في النهاية اما دم الاحصار
فما كان فان لم يكن لشاة الاحصار او للطعام قيمة
بمكانه فاقرب مكان اليه ثم يخرج طعنا ما يجزي في الفطرة
بقدر القيمة ولا يكفي التصديق بالقيمة فان قدر على بعض
اخرجه وصام عما بقي ولو قدر على بعض الدم كان
قدر على الشاه مثلا من السبع في الفساد اخرجه
و قوم بسنة اسباع البدنة واخرج بقيتها طعنا
ما كان بدل دم الفساد ونصف لساكين اليوم او قوله
الموجود في فيه حال الا عطا ثلاثة فاكتران قدر
عليهم والا كفا اثنين وواحد متساويا او متفاوتا
والا فضل ان لا يزيد على مدين ولا يتقص عن مدين
فان دفع الا اثنين مع فدية على الثالث فمن له
اقل ما يصدق عليه الاسم ولو غرسا والمتوطن
اولى ما لم يكن الغريب احوج وقال ابن الجار ولو
كان الواجب ثلاثة امداد فقصا لم يدفع له دون ثلاثة بل
لهم فاكتر او مدين دفعا الا اثنين فاكتر او واحد دفع

لواحدة وتجويز الدفع لصغير ومجنون وسفيه وتقيف
اولياؤهم لهم فان تعدلوا الفتر في الحرم وكما لو خارج
وجب الصريح حتى تحدد لهم فيه ولو سرق او غضب من
اجزائه شر الله بدله واما دم الاحصاء فيختص ذبحه
وتفرقه لجهه وما لم يحصر من قبل هدي معه بموضع الحرم
ولو في الحل وان تمكن من طرف الحرم فان لم يجد فيه
مسكنا فمسكين اقرب محل اليه فاذا لم يمكنه نقله
اليهم الا بعد التلغ وجب نقله اليهم حيا ونحوه النقل
عنه الا الى الحرم ولو امكنه ارساله الى مكة لم يلزمه
كف يمينه وواضح انه لا حل حتى يغلب على ظنه ذبحه
ثم كثر من وقع بقلبه صدقة لا يجد طول الزمن ويجوز
النقل من الحرم الى طرف اخر منه وان كان الطعام بدل
دم الاحصاء نأى فيه ما في الدم فان عجز عن الاطعام
كان كان رقيقا صام عن كل مذهب ما فاني انكسر مد
صام يوما كاملا ولا يتعين الصوم في الحرم لكنه
فيه اولى وتجب بالافساد والقضاء لما افسده من
ولو كان نفلا لكونه من صبي مميز او قن وفي الفتنة
ومن عبر بانه يصير بالشروع فيه فضا مراده انه
يتعين اتمامه كالنقض اه قال ابن الجار وانظر الى
تمثيله بالصبي والعن دون غيرها لجدته فصا
في ان مراده في فتواه بالمتقدمة ذلك دون الحرم
المكاني فلا تغتر بمن فلام خلاف ذلك اه وعبارة
الفتح وتجب بالافساد بالوطي مع الاتمام والنفاء
قضاء

قضاء لما افسده ولو تطوعا من قن وصبي بمعنى ثبته
في ذمته كغرامة ما ائلفه وقضاء لكل الواجب قضاء
القبض لا القضاء ولو احم به عشر مرات وافسد الجميع
لزمه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من
العشرة اه ويلزم الاثنان به فورا ولو في عام الا
فساد وهو في العرة واصلح كان يحرم بها عقب التفرغ
من منى واما في الحج فيتصور في سنته بان يحصر قبل
الافساد او بعده ويتعدى لمضي فيتحلل ثم يزول
المحصر او بان يتردد بعده ثم يسلم او يتحلل للغير من
شرط التحلل به ثم يزول والعرق باقي في الجميع اي حيث
يمكنه الاحرام بالحج وادراك الوقوف فان لم يمكن
في سنة الافساد وتعين في التي تليها وهكذا ولو
جامع مميزا او قن اجزاه القضاء في الصبا والرق
ولا يلزم السيد الاذن في الاذان في القضاء ولو احم
احدهما بالقضاء فبلغ او عتق في الوقوف في الحج او في
وقته وادركه او في طوافي العرة انصرف احرام القضا
الى حجة الاسلام او عمرته ولزمه القضاء من قابل
ومثل قضاء النفس في الفورية كل كفارة وجبت
بتعدد كوفاع ومضاد وتباعد بالقضاء ما كان يتا
بالاد والولا لافساد من فخر او غيره وان لم يكن احرام
بالقضاء مثل من الافساد بل يعده هذا في غير
الاجبر اما هو فينقلب له ويتمه ويكفر ويقضي عن
نفسه وتنتفع اجارة العين لا الزمة بل يتخير المستاجر

فان اجاز فيج مثلاً عنه بعد سنة القضاء او
ساجر من يح فيها كما ينصرف للاجير بفوات الوقت
فيقتل بافعال عمره وتخرج دم النوات وعليه القضاء
كما في الحاشية بخلاف قتله الا حصار فيبقى للمستاجر
كالنومات وان احرم الاجير عن المستاجر ثم صرفه
لا يصرف بل يقع للمستاجر وله الاجرة الا ان ائتمه
على ظن الا فصراف او بانه لا اجرة له كما في الفتح خلافاً
للامداد ويلزم المفسدان بحرم في القضاء مما احرم
منه بالاداء من نواق الميثاق او منه سوا احرم منه
في الاداء من دونه وقد عني له ثم على ما هو ولا
يتعني الاحرام من عين ما ذكر بل يكفيه مثل مساقاة
ولا يلزمه رعاية ز من الاداء سواء كان اجيراً ام
ولو افسد نطوعاً من حج او عمره ثم نذر نسكاً لم يحصل
بشيء المندور بالقضاء ولم يزد افسد حجة وعمرته ثم
وقرأ في القضاء ونحوه عكسه ولا يسقط بدل الدم و
لمنتفع قرآن وعكسه وعلى قارئ افسد بدنة للافساد
مع دم القرآن الذي افسده ودم اخر للقرآن في القضاء
وان افرده لانه متبرع بالافراد فان تمتع في القضاء قتالاً
تجب للمتبع كما قاله محيي الدين البلقيني وصرح الشافعي
بعدم وجوب الثالث واذا فات القارئ الحج فالعمره
فانته لكن يلزمه دمان للنوات والقرآن ويلزمه في
القضاء ثالث قرآن او افراد او تمتع على ما عليه الشافعيان
ورابع على ما قاله البلقيني في التمتع وظاهر ان الثاني

يدفع في عام النوات وما عداه في عام القضاء ولو احرم
شخص بمعاملة يعتقد احرامه او في حال نزع
انعتقد صحيحاً ومتى ارتد في نسكه ولو بعد تحلل
اول بطل وان اسلم فوراً ولا كفارة ولا يمضي فيه بل
يقضيه فوراً كما من القسم الثالث الدم
المخير المعدل وله اسببان الاول الصيد
فيحرم باحرامه وان لم يكن في الحرم وبالحرم وان كان حلالاً
ولو كان ملتزماً وان لم يكن فيه الا لاله كالشبكة وحدها
بان تكون في طريق الحرم فيدخل الصيد راسه فتقاطعت
بها وان اخرج يده من الحرم ورعى الى صيده لم يضمنه كما
في الامداد والنهاية وشتم العباد وذكر في التحفة ان في
المسئلة الثانية نظر ظاهر الثقلين لو قصبهما معاً
ثم حل ضمن اهل او الا الصايد او المصيد وحده وان كان
الذي فيه رجل احدهما وقد اعتمد عليها لا عليها
خلافاً للتحفة ومباراة النهاية ولو كان نصفه في الحبل ونصفه
في الحرم كما جزم به بعضهم تغليباً للامة اه قال سم قد
يصدق تغليب التميم بوضع احدي قوائم الصيد الاربع
في الحرم والثلاثة في الحبل مع الاعتماد على الجميع وكون المصايد
ما في الحلال والعبرة بمستقر غير القايم ولا اثر لكون غير
قوائمه في الحرم كراسه الذي لم يعتمد عليه وحده ان اصاب
ما في الحبل والا ضمنه كما في النهاية والتحفة فيحرم على
الحرم مطلقاً والحلال يحرم التعرض لحيوان بري من
طير وغبر وحشي وان استثنى كالدجاجة الحبشية
والاوز قال في النهاية لكن قال الماوردي البط الذي

لا يظهر من الاوز لا جزا فيه لا نه ليس بصيد اه و
في القنق انه صيد لا نه من تشانه ذلك اه مأكول متولد
منه ومن غيره مكتول صبع وضندع اوديب او
حوت ومن حمام وحشي وحال اهلي ومن شاة
وطيبي وخم بما ذكر البهي وهو ما لا يعيش الا في
البحر والمراد به الماء ولو في تخوير وان كان في اللحم والا
شي كنعم وان توحش وغير المأكول والمتولد منه
بل يندب ولو لحم ولو بالحم قتل كل مؤذ منه طبعاً
كالغواسق الخس الغراب الذي لا يؤكل والحداة والغز
والنارة والكلب العقور والحق بها الاسد والتمر
والذيب والذب والنسر والعقار والبرغوث والبق
والزنبور وكل مؤذ كذا في النهاية ونحوه في القنق
قال فيها بل يجب على المعتد قتل العقور كخنزير بعد
وتحتل ذلك في حبة تعد وايضاً وحكم اقتناشي منها
لا نفاضاً رية بطبعها اه وصح امره بقتل الوزغ وسماه
فويستاقالة في شرح العباب نعم كبره لحم تعرض
لقتل راسه او حية لبلاب يستغف فان قتله فدا الواحدة
ولو بلعة ندبا قاله في الفتح وقال في الامداد وكذا كبره تنجيه
فهل ظهر على بدن محرم او ثيابه بل تحت من قتله كالبغور
وقوله لا يكره تنجيه صريح في جواز رميه حياً وهو حي
وان لم يكن المنجي محملاً وكان قتل الصبيان وهو بيضه
اه ومثله في النهاية زاد فيها بعد قوله رميه حياً
ان لم يكن في مسجدها وحكم قتل النمل والنمل السليم
والخطاف والهدهد والصدروها فيه نفع وضرة

كنهد

كنهد وصف لا يس قتل له لنفعه وكذا كبره لضرة وما لا
يظهر منه ضرر ولا نفع كسرطان وخنزير قتل له
الفتح وقال ابن الجال وفي الكلب الذي لا نفع فيه كاضر
تناقض والمعتد احترامه اه اما النمل الصغار المسمى
بالذر فيجوز بغير الاحراق ما لم يتعين لدفعه كذا في
الامداد والنهاية وخرج المتولد بين وحشي وغير
مأكول وانسي مأكول مكتول بين ذيب وشاة او بين
غير مأكولين احدهما وحشي مكتول بين حمار وذيب
او نزارفة كذا في الفتح كنت ذكر الزرافة بناء على انها
غير مأكولة كما في شرح الايضاح وقال في الامداد الصواب
انها مأكولة اه او بين اهليين احدهما غير مأكول
كالبعول والمشكوك في اكله او اكل او توحش احد
اصوله فلا يحرم التعرض لشي منها لكن يسق فدا
المشكوك قال في الفتح ويؤخذ من ذلك ان المشكوك
فيما اعتمد عليه من الحلال والحرم لا فدا فيه لكنه يسق
اه ولا يختص الحمة والجزا ببدن الصيد بل يحرم التعرض
لنحو لينة وبيضه وكذا بيض الصيد غير المأكول لانه لا
يحل اكله كذا في شرح الايضاح وحاشيته وغيرهما
من سائر اجزائه كشعره وريشه المتصل فيجوز التعرض
للرشي المتصل بدليل الفرق بينه وبين ورق الشجر
الحية قال في الامداد وانما لم يجب في ورق شجر الحية
جزاء لانه لا يضر الشجر وجزء الشعر الحيوان في الحر
والبرد اه ومثله في النهاية وشرح الايضاح ويتبع
جريان ذلك في المشكوك وفارته فيفصل فيه بيت

المتصل والمنفصل قاله السيد عمر البصري وأما الحكم
التعريض لذلك ان كان متفق ما فضمنه بالقيمة مع تقصير
الصيد ان حصل فيه نقص كبيض النعام المذر فضمنه
لان له قيمة اذ يتنفع به بخلاف من غيره ولو تفرقه عن
بيضه واحضن بيضه وجاحه او احضن بيضه غيره
وقصد بيض الصيد ضمنه حتى لو تفرغ كان من ضمانه
حتى يتنفع بطيرانه مما بعد واعليه ويلزمه في الصيد
الماكول مع الضمان كحق الله تعالى بما ياتي الضمان
بالقيمة مطلقا لا دمي وان اخذه منه برضاه كعار
نعم اما الحكم تعرض لصيد حم غير مملوك لا
لصيد مملوك كائنه في حم بان صاده حلال في الحلال
فملكه ثم دخل به في الحرم فلا يحرم على حلال التعرض
له بوجه بخلاف الحرم لا حرامه ولا اثر لتوحيش
طار على الاشياء كغيره وصدده كغزال استأنص
فيجوز التعرض للادوية الثاني وفي شرح العباب
استثنى الخيل فانها كانت وحشية فتأنت على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يحرم الخيل بقتلها اعتبارا بالحال ويزول ملك
الحرم عما ذكر من الصيد وكذا لبنه اذا احرم وهو
في ملكه ولم يتعلق به حق لزم كما في التحفة فيلزم
ارساله بان يطلقه اطلاقا كليا حتى يجب رفع اليد
الحكيم عنه وان تطل حتى لو قتله بعد التخلل
ضمنه قال في تتم العباب ونظيره ذلك ما لو حكم حاكم
بهدم بناء دهي اعلاه على مسلم فباعه على مسلم
فانه لا يزول وجوب الهدم الله ويصير مباحا

مع ٥

فلا

فلا غرم له اذا قتل او رسل ومن اخذه ولو قبل ارساله
وليس محم ما ولا في الحرم كما قاله ابن الجلال ملكه ولو
مات بيد المحرم ضمنه ان لم يتمكن من ارساله اذا كان
يمكنه قبل ارساله وان لم يجب اتفاقا ولو احرم احد
ماله كيم تغذرا رساله فيلزمه رفع يده عنه ولا
يجب عليه السعي في ملكه نصيب شريكه لطلقة ولو
تلف لا يضمنه كما في الحاشية ويلزم الوكيل ارساله
بملك موثبه ويضمنه وليه كما في شرح الارشاد و
النهاية ولو احرم الراهن زال ملكه عنه ان ايسر
ولزمه قيمته رهنا مكانه واللام يزول ومن مات
عن صيد وله قريب محرم فانه يرثه تمام ملكه بالرد
بالعيب ولا يزول ملكه عنه في الصور تبين فلا بأس
اذا الملك القهري لا يزول بالقهر وجب ارساله
فلو باعه صح ضمن الجنا ما لم يرسل قال في النهاية
ولو باعه ثم احرم ثم اطلق المشتري لم يكن له الرجوع
فيه لكن يبقى حقه حتى يتخلل فيرجع فيه كما نقله
الزركشي عن الماوردي فيكون تغذرا الرجوع في الحال
عذر في التأخير وعليه لو وجد المحرم بئس الصيد
الذي باعه قبل عيبه كان له الرد بعد تحلله او من
الملك القهري ما لو قبل قنه هبة او وصية نحو صيد
له وان نهام السيد عنه وكذا الواصطاذ قنه صيدا
فملكه سيد المحرم فهو عليه لان الممنوع انما هو غلبته
الاختياري قال في الفتح يظهر حله بدفع القن له او

ولا يملك المحرم الصيد اختيارا بنحو شراء أو هبة أو
قبول وصية فيضمنه بقبض بنحو شراء أو عارية
أو ودیعة قال ثم نعم لو تلف بيد الوديع بلا تفریط
ضمن الجزاء فقط كما يأتي اه فان ارسله فالقيمة لا الجزاء
وان رده لما لك فالجزاء حتى يرسل في سقط ضمان الجزاء
لا بنحو هبة كالوصية لان فاسدها غير مضمون بتعاقب
لصقتها وانما يحرم الصيد على مطلق عامد عالم بالحرمة
والاحرام مختار في الاستطراد هذه في الضمان لا بد من
باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه مميزا فيخرج
مجنون ومغني عليه ونائم وطفل لا يميز ومن اتلف
على فرح وضعه الصيد على فراشه جاهلا به فانلفه
قال في شرح الايضاح نعم ان علمه قبل النوم ثم انقلب
عليه بعد صمته ان سفل عليه التحية والافهوه
اه ثم ضمان الصيد اما بسبب مباشرة او تسبب
او وضع اليد فالاول كالقتل ونحوه فيضمن المحرم ومن
بالحرم الصيد الذي قتله او ازم صمته ولو للجوع او سبي
الاحرام او كونه في الحرم او جهل الحرمة وان علم بنحو
وباسلام او رمى الى هدف ثم عرض الصيد بعد رميه
الى الهدف فاصاب بالسهم فان اندمل جرح ما ازم منه
من الصيد ثم قتله لزمه ايضا جزاء مثله زمنا زاد في
النهاية فان قتله الزمن قبل الاندمال فعليه جزاؤه
ولو جرح صيدا فخاف فوجد ميتا وشاة امات
بجرحه او محاذ لم يجب عليه عجز الارش لان الاصل
براءة ذمته عما زاد اه والثاني هو ما اثر في الثقل

ولم

ولم يحصله فيضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه
او قوه حيوانا اصاب به سمه عليه او وقع في شركه
فصيدها لا نحو اصلاحها كما في التحفة في الحرم ولو يملكه
او هو محرم وان وقع بها بعد موته او بعد القتل التعدي
حال نصيدها ومن ثم لو نصيدها حلال بغير الحرم لم يضمن
ما تلف بها وان احرم ويضمن ما تلف منه بما اخل رباطه
من كلب ولو غير معلم كما في التحفة ونحوه بتقصيره في الرضا
فقتل صيدا حاضرا او غائبا ثم ظهر وبالأولى ما لو ارسله
وحل رباطه ويضمن ما تلف منه بخبره وهو محرم خل
او حرم متعديا به كونه في ملك الغير بغير اذنه او حرم
وهو حلال في الحرم وان لم يتعد به كان حرم في الحرم
او موافق وتحميم عليه كمن بالحرم الدلالة على الصيد
بأي وجه كان بل ويضمنه ان كان بيده والقائد خلال
ولو رماه قبل احرامه فاصابه بعده او عكس ضمن
كما في التحفة والنهاية والثالث التعدي بوضع
اليد عليه ولو بنحو ودیعه فيضمن صيدا يتلف
حصوله وهو في يده او بما فيها كان زلق بنحو بول
مركوبه وان كان معه سابق وقايد ان اليد له
نحو ما تلف بانغلاق نحو بغيره لا يضمنه وان
خرط كالو حمل ما يصاد به فان قتل بنفسه وقتل
وان خرط وكان اتلفه متلف وهو في يده نعم
ليكون طريقا فقط اذا كان المكتلف محمدا وانما يضمن
ما تلف بيده ان كان اخذه لغير مصلحة الصيد فان
اخذه لها كذا واة له او خلصه من كونه فمات

بيده فلا ضمان كما لو اخذ المقتضوب من الغاصب
ليرده الى مالكه فتلف في يدك او تلفه لصيالك عليه او على
غيره لا حرج دفع عن نفسه او عضو محترم او مال او
اختصاص كما في النهاية وشرحي الارشاد وقال في شرح
الارضا ح والقياسي شمول ذلك ما اذا كان القاتل
غير محترم كزنان محصن اه فان كان الصاب
راكبه ولم يدفع الا بقتله ضمنه ويرجع بمقتضيه
على الركب كما في شرحي الارشاد والنهاية ولا ضمان
ولا اثم فيما قتله بوطيه من الجراد الذي عم الطريق
الذي احتاج لسلوكه حيث تناله مشقة بعده
تخلو في نحو التنزه والجراد المذكور ما لو باق صيد
بقراسه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض لبيضه فاذا
تخاه وفسد لم يقضيه ويضمن حلال ايضا فرحا
او نحوه من كل ما يتلف لا تقطاع متعهده حسن
امه عنه حتى تلف ان كان الفرح في الحرم فان كان في
الحل وامه في الحرم ضمنهما ما التحم فيضمن مطلقا
ولو نزل صيدا ولو في الحل ونفوه حلال في الحرم
ضمنه وصيدا تلف به حتى يسكن ويضمن حلال
ايضا بارساله وهو في الحل الى صيد في الحل ايضا
سهما من في الحرم فاصابه وقتله او قتله وهو
في الحرم وان ارسله في الحل لغيره او بارساله وهما
في الحل ايضا كلما معلما وتعين الحرم عند ارساله
لصديق الكلب او الصيد ويضمن الصيد بمثله من
النعم الا بالبد والبقر والغنم ويجب دفعه ورفع

لغز

لغز الحرم والال لم تجز ويضمن جزؤه بجزء المثل فاذا
جج ظليا فنقص نصف قيمته ضمن نصف شاه فخر جها
او طعاما بقيمة او بصوم بعد امداده فان بري
من حرجه ولم يبق به نقص ولا اثر اوجب القاضي فيه
شيئا باجتهاده كما في جرح الادمي ونصف ريشه كالجرح
ولو قتل محرم ومحلون صيدا ضمن قطعه باعتبار
الروسي ويضمن مريض او معيب منه بمثله من
النعم مريض او معيبا مع مراعات نوع العيب
فيضمن العولاء بعولاء ولو اعمور يمين باعمور يمين
لا يجزى او تجزى سله وصحاح عن معيب ومريض
بد هو افضل وذكر كائني والمعتبر في المماثلة
النص فان فقدت عتبت بحكم عدلين ولو كانت
عدلتها ظاهرا كما في النهاية وشرحي الارشاد
وقال في الحاكمة العدالة الباطنية واختلف في التحفة
العدالة في التحفة وان لم يستبرأ سنة بعد التوبة
كما في الفتح ولو كان قاتله خطا او لا ضطرار
وبشرط فقوهما بهذا الباب وفطنتهما
وذكور قتهما وحريتهما كما في التحفة والنهاية اما قاتله
تعد يامع علمهما بالتيهم فلا يحكم بالنسبتهما لانه
كبيره كما في النهاية وشرحي الارشاد قل في النهاية الا ان
تابا وصلى اه اي فيشرط استبرأ وهما بعد التوبة
وجرى على ذلك في شرح العباب خلافا للتحفة قال السيد
الشلي وواضح تروق التوبة على طراح الجرا اذا قدر عليه
ونكر المعصية بنكر التاخير اه ولو حكم علان بمثل

مثله اي خلقه وصوره تقريباً لا تحقّقوا والا فان النعام
من البدنة وعلم من ذلك انه يجب في نحو النعام ان يحمل بدنة
حاملة اذ المماثلة لا تحقّق الا بذلك لكن لا بد من اذاتها
بل يقومها له فعلم من ذلك ان البيض يسمى حلاً في الثعلب
شاة والحديثان الدالان على كونه ضعيفان ويكنى ابا الحصى
ومنهم سمور وسنجان كما قال السيد الشلي وفي الضب جدي
او خروف ومنهم خبيث وفي النعام ذكر او انثى بدنة
كذلك وفي حمار الوحش وهو التزاو بقرة بقرة وفي الضبع
كيت وفي الانثى نعمة ولا ينافي ذلك ما مر من اجزاء الذكر
عن الانثى وعكسه لانه بطريق البدلية لا الاصلية
قاله في الفتح وفي الارنب ذكر وانثى عنقاق وهي انثى
المعز اذا قويت بان جاوزت اربعة اشهر فيبلغ
وفي اليربوع والبريسكون الباجرة وهي انثى المعز
اذا بلغت اربعة اشهر وقضت عن امها وفي الضبي
نيس وفي الضبنة عنز وهو انثى المعز اذا اتم لها سنة
وفي الغزال الذكر وهو ولد الضبنة الى طلوع قمره جدي
وفي الانثى عنقاق وفي الحمام اي كلما عب وهدر كالنواخت
والحمام والقريب وكل ذي طوق شاة وان لم يجدي في الاضي
في الفرج شاة صغيرة وفي باقي الطير القيمة سواء صغر
كالحمام والبلبل والصعور والجراد والقنبرة وذلك لو
طواط في ذلك سهواً انه غير مأكول او كبير كالاوز
والبط والكركي والخبازي ومعلوم مما مر في
بين ان يشترى بالقيمة طعاما او يخرج به او يهوم
عن كل مديوم فلا يجوز اذاجه وراهم ثقب

قلاني



قال في النهاية حدود الحرم معرفة ونظم بعضهم مساقها بالاميال وقوله
ولحرم التمدد من ارض طيبة ثلاث اميال ان وقت اتقانه
وسبعة اميال عراق وطايف. وجدة عشر ثم تسع جعرا ثم
تقديم السبع في الاولى بخلاف الثانية وراو بعضهم
ومينين سبع بتقديم سبها. وقد كلفت فاشكر لك احسانه
السبب الثاني الاشجار فيحرم على الحرم وغير قطع
وقلغ نبات وطن حرمي اي يحرم مباح او ملك بشجر كان
وان كان بعض اصل الشجرة في الحل او غيره وسواء في
الشجر المستنبت والنابت بنفسه واما غيره فشرطه
ان ينبت بنفسه بخلاف ما يستنبت منه كحطب
وغيرها مما ياتي ولو استنبت ما ينبت بنفسه غالبا او
عكسه فالعبرة بالاصل ولو غرس شجرة حرمية في حل
او عكسه اعتبر منبتها الا هل ولو نقل حرمية الى الحرم
ونبت لم يضمن او الى الحل لم يرد لها والا ضمت
ولو غرس في الحل نواة حرمية ثبت لها حكم اصلها
كذا كما تولد من حرمية ولو في الحل فله حكم الحرمية
اما اليابس فلا يحرم قطعه ولا قلعه لانه مغروس
لانايت وهذا كقطع الحشيش الرطب فانه يحرم
بخلاف اليابس لكنه ان مات اصله ولم يبرح نباته
اما قطع اليابس فيحل مطلقا ولو لغر حاجة كانه
يستخلف اي مع الاغراض عن غلبا بخلاف الرطب
فاشترط فيه الحاجة وبخلاف اليابس الشجر فانه
لا يبرج نباته والحشيش حقيقه في فاطلاقه
اليابس

على الرطب مجاز وتجويزه عليه كالشجر للبهائم والناظر
ويضمن قطع وقلع نبات حرمي لا يودي فيه خلاف
المؤدي كشوك وان لم يمنع المرور كما في التحفة والفتح
وجري في النهاية والامداد والحاشية على تخصيص
الشوك بالمؤدي كان يمنع المرور كغصن ينتشر وأدى
المارة وخلاف قطع وقلع اذ حرجا حجة تسقف
او غيره قال في التحفة وتحلل الاذخر قطعاً وقلعاً
ولو تجوز بيع اهل الحق في النهاية ثم عقبه بقوله
وتجوز بانه انما ابيع الحجة في جهة خاصة وقد قالوا
لا يجوز كشي من شجر الحرم والتجوز اه قال ابن قاسم
بعد تنقله ما في الفتاوى ومن جوابه يعلم اعتماد
منع البيع اه وخلاف قطع وقلع شجر او حشيش
لعلى بهيمة وودوا كالحنظل والنسائك في الفقه
قال في التحفة والاصح حل اخذ نباته اي نباته اي
نابتة الحشيش لا الشجر قلعا او قطعاً لعلق
اه وعبارة النهاية نباته من حشيش وخوصه زاد في
القطع اه ولا يقطع الا بقدر الحاجة ومن ثم حرم
كما في المجموع قطع للبيع ممن يعلق به لانه كقطع
ابيع اكله لا تجوز بيعه كذا في شرح الارشاد و
النهاية وجري في التحفة ايضا على حصة بيعه
ممن يعلق به ومثله في شرح العباب ثم قال وتجرى ذلك
في اخذ السنا وتجوز لبيع من يتداوى به اه وجوز
جميع اخذه لدواء او علف قبل وجود سببه لستعمل عند

وجوده وجري عليه في النهاية وقال في التحفة بعد
قوله علف البهائم التي تمتد ولو للمستقبل الا ان كان
يتيسر اخذه كما ارا في فيما يظهر وبعد قوله ودواء
بعد وجود المرض ولو للمستقبل لا قبله ولو بينة الا
ستعداد له على المعتمداه وقال في شرح العباب لكنهم
جوزوا للمكسطة التزود من المينة وح قال في تحفة
انه ان يتيسر اخذه كل وقت لم يتعد حاجته والاخذ
لما يحتاجه في المستقبل اه وجوز الغزالي قطعه
لحاجة كقطع الاذخر لها كوضعه في اللحد وجري
عليه في التحفة وتجوز قطع وقلع الزرع المستتب
ولا يقتصر (تغيا) كالحبوب والغطاوي والخضراوات
وكذا ما ينبت بنفسه اذ كان مما ينغذي به كالبقلة
والرجلة لانه في معنى الزرع واخذ اوراق الشجر
لا يخط بوقته فيجوز وثمرها وعود السؤال نعم
كحرم اخذه لبيع كما في النهاية والتحفة فرع لو
احتاج الى ما يحرم منه شجر الحرم لحفظ محترم ولم
يقم غيره مقامه والذي ينبغي باحثة ذكر بشرط الصمان
حفظ المعصوم الذي تجوز دخوله الحرم وحفظ ما
الكعبة من السفوط لا لغيره من حفظ بستان ودار
ولو كان موقفا لا لا ضطرار اه ذكر السيد الشلي
في قطع او قطع شجرة وان اخلقت حب بقره مجزئة
في الاضحية كما في التحفة والنهاية ويجزى عنها كدنة
فما لا في جزاء القيد وبها قارب سبعة عشر فاشاة

مجيئة في الاضحية وما جاوز سبعة وثمانين سنة
تجب فيها سبعة اشهر من تلك السنين في شرم الارشاد
والنهاية ونظر فيه في الحنفية ثم قال فلا وجه ما اقتضا
اطلاقه من اجزاء الشاه في كل مالم تسمى كنية وان
ساوت ستة اشباع الكنية مثلاً له وبما دون السبع
كالعصن والكل الذي يحرم التعرض له قحمة وهي كنية
والشاة على وجه التحسين والتعديل كما مر في القصد
لان اخلف ضمن مثله تمامه الذي قطع فيه اية قيل
مضي ستة كاملة للطفه او اخلف كلاً ولو بعد عامه
فلا ضمان فيه ولا فرق بين عود السواك وغيره كما
في النهاية وقال في القحمة وظاهر كلامهم انه لا فرق في
التفصيل بين السواك وغيره لكن قصبة كلام قول
المجوز ان اتفقوا على انه يجوز اخذ ثمر الشجر وعود
السواك وخوصه خلافه ويوجه بان هذا يحتاج
لاخذه على العموم فيسوي فيه مالم يسامح في الا
غصان التي ليست كذلك اهـ وقال ايضا وظاهر قولهم
مثله انه لا يفتقر في العابد قبل السنة ان يكون
في محل المقطوع لا في محل آخر من الشجرة والله لا بد
ان يساوي العابد الزايل غلظاً وطولاً وفي كل منها
وقفه ولو قيل يكفي العود وتكون محل آخر قريب منه
بحيث بعد عرفاً انه خلف له ويكتفي في المثلية بما
لعرف المبني على تقارب الشبه دون تحديد
لم يبعد في خلاف ما اذا لم يخلف او اخلف لا مثله او

مثله

مثله لا في ستة فانه يضمه ويحرم خلافاً للرافع نقل
في الحزم المكي وكذا المدني وشرابه وما جعل منه كواي
الخريف الى الحل والحرم الاخر قال الشيخ عبد الرؤف
مالم يضر اليه بان لم يتجد غيرها حساً او شرعاً اهـ
فيجب رده ولو مملوكاً اليه ولا جناح فيه ان لم يدور ونقل
في الحل واجاره الى الحر كما في النهاية خلافاً لاولي
اذا لم يكن حاجة بنا وخوصه وقال في القحمة انه مكره
وفصحا فرغ تحريم ايضا اخرج شي من ثمر الحر
الموجود فيه مالم يعلم انه من الحل كما هو ظاهر قال
غير واحد من معتبري المكين المهددة التي يوجد
منها طين في ارملة الان من الحل كما حرم جماعة من
العلماء وما عمل منه او من اجاره الى الحل او حره اخر
ولو بينة رده اليه كما شمله كلامهم فيلزم رده وان
الكسر الا ان كان هو ظاهر وبالمز يتقطع الى مئة كدفن
بصاف المسجد بخلاف عكسه يكره قطعاً وكان الوقت
ان اهانة الشريف اقبح من اجلال الجميع اهـ وبحث
المركب في جواز نقل طين حزمة للنداء به من الصدأ
وابا العباد جواز النقل حاجة كالشيء والخشب
وما وجد في الحر من الاواني وشكاه هو من شرابه
ام لا فان غلب على الظن كونه منه حرم والا فلا كما في القح
وبمسنى نقل ما زمره تبركاً للاتباع وتحريم اخذ
طين الكعبة فان اراد التبرك بها مسح طين بها
وليتي تشبيه الان بيع سترتها واخذ منها لا تقسم

والنقيع بالنون وهو من ديار بني مزينة على نحو
 عشرين ميلا من المدينة حماه النبي صلى الله عليه وسلم
 لنعم الصدقة والحزينة وليس تحرم فلا يحرم صيده
 ولا ملك نباته ويضمن ما اتلفه منه فلا الرافعي
 وضمانه بالقيمة ومصرفها مصرف نعم الصدقة و
 الحزينة وقال النووي ينبغي ان يكون مصرفها بيت
 المال وحرم المدينة وخرج كمنه في حرمة الصيد
 والنبات وكذا التراب دون الضمان وفي شرح القبا
 في صيد الحرم المدني كالمكي في الحزينة فجميع ما مر
 ياتي هنا بالنسبة للحزينة ويصير مذبوحة مبيحة
 وغيرهما مما عدا الغديه اه وخرج بفتح فتشديد
 واد بصح الطائف وهو ما بين جبل المحرق والصحراء
 قال بعضهم والخيلاء الاصغر انهما اللذان خلفا
 قبة ابن عباس الى جهة القيم القسم الرابع
 المقتل المحيي بين ثلاثة اشياء الاول
 ذبح الشاة الثاني التصديق بثلاثة اصابع
 طعنه جنسه جنس الفطره لسته مسالك او القوا
 او منها لك واحد نصف صاع وهو قدح مصري
 تقربا الثالث صوم ثلاثة ايام وسن تقربا
 تقربا بها وله تاخيرها الى بلده ما لم يتعدى سبعا
 وله ثمانية اشياء الاول اكل خلق اي ازاله
 ثلاث شعرات فاكثروا بملكان واحد لا يزال الا بالمال
 من شعرات البدن باير وجوه الا بالمال وبعض
 كل من ثلاث بان زال من شعرة بعضها ومن الثانية
 بعضها

بعضها ومن الثالثة بعضها ولو شرب دواء من
 وانما يجب هذا الدم على محرم ميمر لم يتحلل التحلل
 الاول مختارا او مكره بفتح الراء مكنته دفع المكره بكسر
 ولو ناسيا للاحرام او جاهلا او جازله ازاله شعرة
 الحاجة كان كثر قبله او اوجوه اذى حار وجرح الى الخلق
 فخلق وللميمر خلق راس الحلال كدهنه ولو خلق حلال
 او محرم راس محرم بغير اختياره قبل دخول وقتة لزم
 الدم الواجب حلق مكره ونائم ومجنون وغير ميمر
 ومعنى عليه لانه مقصود للميمر مطالبتة ولا تسقط
 باخراجه بل لا دن الخلق لتوقعه على النية وخرج بالكره
 الامر والنسك مع قدرته على الدفع فكله ومحمل
 تقديم الكفاية على الامر اذا لم يجد النفع على الامر خلا في
 ما اذا عاد كغاصب شاة امر آخر بدفعها لا يضمنها
 الا الغاصب وقد يجب الدم على امر كان امر حلالا او
 ميمر الخلق محرم نائم ونحوه وجهل الخلق او اكره او
 كان امحيا يعتقد وجوب طاعة امره والا فعلى الخلق
 كما لو غدر الخليلهم الحال ولو اجتمع ثلاثة في خلق
 راس محرم فاخرج واحد ثلث شاة والا خرصا عا
 وصام الثالث جاز كما قاله البلقيني اخذ ما قالوه
 فيما لو قتلوا ظليبا فاداه اب علان ولو ازال ما ذكر
 من محرم ميت لم يدخل وقت تحلله فعليه القدية
 ولو لبدا هذا المحرم شعرة في حياته ولم يمكث غسلة
 بعد الموت الا تحلقه وجب ولا فدية اما لو وجب عليه
 المحرم جناية ولم يمكث ايضا لالمارة الى بشرته الا تحلقه

الفصل

على ما ذكره في المتن

فيجب عليه مع الغديّة أو يرجع بها على مكرهه ومحل
وجوب الغديّة في الشعر ما لم يكن تابعا كما مرّ لكنها
تسنّ ما لم يتأذّن به فان ثبت شعر فعينه وإذا
أوطال من نحو حاجبه حتى غطى عينه فله إزالة الكوفة
نقط ولو أذّن في إزالة شعره لم يكن برفق
ليلا ينتفح فان علمت عادته الغالبة انتفاؤه بذلك
أو ظنه حرم عليه كذا في مخرج العباب والحكمة زاد فيها
وكذا ان لم يعلم له عادة قال في الفتح ولا دم يلزمه ان
تشكّ هل تشكّ مشط بعض شعره حين تشركه
أو انتفح بنفسه لأن الأصل براءة الذمّة وفيما لحشه
ان الأبهة جواز الذي الحكمة والحب ان يحلّ بدنه
في صلته وان جاوز ثلاث مرات وقبائسه جوارحه
هنا وان علم انه يحصل به انتفاح الشعر اه قال
ابن الجبال ولم يتفرّق لوجوب الغديّة ولعدم وجوب
وجهه اذ الغرض عدم الصبر على ذلك بوجه فكان كالشعر
النابت بداخل العين أو كان ان لم يعتد سكره
ولا على وليهم بخلاف السكان المتعدي اما المميز
فعلى وليه ولو اختلف محل الإزالة أو زمانها عرفا
قالوا يجب في كل شعره أو بعضها مد وفي الشعر
أو بعضها مد وفي الشعر ثخين أو بعضها مد أو
شعره وبعض واحد مدان ولا يجزئ غير المد
أو المدين على ما في النهاية وفصل في الحنكة كما
سيأتي ولو ازال شعرة واحدة في ثلاث شعرات
دفعات فان اختلف الزمان والمكان وجب

ثلاثة

ولا فدية على ما ذكره في المتن
وصحفي ومكيون ليس لهم فدية

ثلاثة امداد والافهد سوا واختار الدم أو لا كما في
النهاية وشه العباد وجري في الحنكة ومخرج الارشاد
على ان محل وجوب المدين في الشعر ان اختار الدم
فان اختار الصعوم فيعوم أو الا طعام فصاع ولو
عج عن المدا مستقر ذلك في ذمته ولا يصوم والواضع
قوة الشعرة بان شققها نصفين فلا شيء وان حرم وشك
قولي لم يتحلل ما لو حلق الميم رأسه في وقت ثم ازال شيئا
من بقیه شعر البدن قبل فعل الثاني من الثلاثة فعليه
الغديّة ولو حلق شعر رأسه ولو مع شعر باقي بدنه فلا
لزمه فدية واحدا لأنه لا يعد فعلا واحدا والغديّة
على المحلوف ولو بلا اذن منه ان اطلق الا امتناع منه
كما مر الثاني القلم اي ابا نه ضعف صحه ولو من
اصبع زائدة من يده أو رجله أو من محرم آخر قلما
أو غيره لا ان ابا نه مع عضو هو ان حرمته ابا نه
لمعنى اخر لا تخ تابع لا مقصود بالازالة اما المنكسر
من الظفر بعضه او كله فلما زالتة ان تأذي ببقايه
ولا دم قال ابن الجبال ولو توقّف قطع أو قلع الشعر
أو الظفر المتأذي به على قطع شيء من غيره فالظاهر
عدم الایم والا قرب وجوب الغديّة ثم رأيت في المنع
مال اليه وعبارة النهاية تفهمه ايضا اه باخ
ختصار والكلام فيه كاللزام على الحلق بالمعنى السابق
الثالث اللبس ودمه واجب على محرم ميم
عامد عالم بالتحريم والاحرام مختار لم يتحلل بسله رأسه

عنها

جزء من

ان كان ذلك او استداده وكذا من شدة النازل
 ان كان على وجه الاحاطة ككبيس اللحية ومن
 الرأس البياض الذي على العجينة المحاذية
 لا على الاذن كما دارا سفل حولها اذا يجب
 كشفه مع ما يحاذيه من سائر الجوانب
 وليست الاذن من الرأس خلا فالن وهم فيه
 قاله في النهاية والحشم والمادستره بملاق له بقدر
 سائر اعرافا وان حكى لون البثرة كثوب رقيق
 ونزاج و لو غير محيط كعصابة عن بقة حيث لا تقار
 الخطا ولم يعتد كحنا شين و طين و مرهم وان
 احتاجه للدواء لا ماء ولو كدل ولا خيط غير عرض
 مشد به الصداع او غيره وهو دج وان مستا الرأس
 وقصد به الستر و حنا رقيق ونوسد حق عامة
 ويد وان قصد بها الستر كما في النهاية والحاشية
 وخالف في التحفة و عبارتها عطفنا على ما لا يضر
 ووضع يد لم يقصد بها الستر بخلاف ما اذا قصد
 اه وقال في الفتى كطين و مرهم و حنا شين وكذا
 يده او يد غيره ان قصد بها الستر كما هو ظاهر
 اه ولا محمول كزنبيل و حزمة حشيش لم يقصد
 به الستر وان كان فان قصد الستر ولو مع الحمل حرم
 و وجبت الفدية بخلاف ما لو قصد مجرد الحمل او
 اطلق فلوا ستر حتى على رأسه بحيث صار كلفلتو
 ولم يكن فيه شئ يحمل او كفاه على رأسه حرم و
 جبت الدم وان لم يقصد الستر والا فلا كستر بمالا

بلا في العضوبان رفعه بنحو يده وان قصد الستر
 او ليس محيطا على ما يعتاد فيه ان كان ذكرا ولو بعض
 الاغصان ككبيس فرج او اصبع وما يتخذ من الحديد قد
 وجه المقاتل و ملبوس قدم ستر العقب والاصابع وان
 غيره او ستر احدهما ان وجد النعلان ولم يكن حاجة
 اليه كتحشيس وكذا ملبوس من اسافل البدن وليس
 من جهة الكمامه وصار في وسطه كما نقل عن زوكا
 لو لبس الجوخة على هيئة كسوها ولم يدخل يده في كفا
 او سترت الا انتى وتوامة من وجهها شيئا يسائر
 يلاقه اقدرا لا يمكن استيعاب ستر الرأس ونحو العنق
 الآية في الحرة لما علم من وجوب ستر عورتها في الصلاة
 بخلاف الامه فلا تستر ذلك اذا عورتها في الصلاة
 كالحسنى كالجل كما في النهاية و جرت في التحفة على ان
 الامه كالحة ولا يضر ستره بثوب متخاف عنه كحش
 خنثية ولو بلا حاجة فان وقعت فاحصا به بغير اختيار
 فان رفعته ففى فلا شئ او عملا واستداه منته
 فالائم والغديه فان تحققت الفتنة مع وجود هذا
 وجب عليه الستر بالملاحق مع الغديه او ليست
 فتاوى الخلاف بخلاف ستر يدها في ثوبها عليها
 يشد او غيره وان لم يلحج لذلك بل لو لفها الرجل لم تحرم
 وسنن لها كشش كفيها او ستر خشي بعض راسه
 ووجهه معا ومرتبا في ابرام واحد او لا او ستر
 وجهه وليس محيطا ولو في الوجه فقط ككبيس
 فالحنثى مثل الانثى لكن لو كشش راسه وستر وجهه

رها

او كشفها اثم ولا فدية للشك وان اتضح بالذكوة
 وما وقع في المختص من قوله يجوز للخنثى ستر احدها
 من حيث الاحرام ولو محيط نظر فيه شارحه بالنسبة للوجه
 اخذ من الحاشية وقوله في احرام واحد او لا هو
 ما في ستم العباد وخالف في التحفة وشرحي الارشاد
 والحاشية قال في الفقه اما ستر واحد في احرام والا
 في احرام اخر فلا فدية كما بينته في الحاشية وقال في الا
 مدار والرد بسترهما معا ان يحصل في احرام واحد
 واما بحث بعضهم من انه لو ستر واحد في احرام
 والاخر في احرام اخر لم يمتد الفدية لتحقيق سببها
 وان جهل عمنه فغيبه نظر كما بينته في الحاشية
 اه فتقل ابن علان وعبدلروف وجوب الفدية
 عن الامداد فيه نظر فلهذا الشرح مختلفا وخرج با
 قوله لم يمتد كما لا السك ان المتعدي وبالعامة الثاني
 غير المغض بنبهانه وبالعالم الجاهل المعذور
 بجهله وهو من قرب عهدك بالاسلام او نشأ
 ببلده بعيد عن العلماء لا يعمل لا يكثر قصد اهل
 الملح عالمي ذلك وان كانت المسئلة من القروع الظاهرة
 التي تحق مثلها غالبا وبالمختار المكره ويجب عليه عند
 زوال الكراهة التزاع والا فالغدية عليه ويستثنى من المحيط
 تغلب السيف ويشد المنطقة والهميان وهو النوار
 وكذا السبته المصرية كما قاله عم شئ بعقد او غيره فوق
 الاحرام او حخته ونف عمامة بوسطه بلا عقد والاحتيا

فعل

مخبر

بنحو بحوة او غيرها وليس النعل وهو ذو القبال والشرك
 والناسومة والنفق اذ لم يسترسر بهما جميع الاصابع
 والاحرام مع وجود النعل وكره عقد الازار بنحو تلكه
 في حجه وان كان عريضا ووصل الى عنقه وشده بخيط
 ولومع عقده بخلاف عقد الازار بزار تقاربت في عري
 بحيث اشبهت الحياطة وشده نصفين مع لق ساق
 او يد باحدهما وقد عقد عليه او خيطا او شد وان لم
 بلغ النصف الاخر على الساق الاخر كما في الامداد والنهاية
 قال في الفقه ومن عبر بعقد هما اراد الغالب ويعدي
 بستر جرح راسه وان لم يعقده بخلاف بقية البدن ومنه
 الوجه فلا يحرم ستره بغير محيطا وكذا محيطان تعين
 لدفع النجاسة كمن لا يستمسك بوله الا بالذات وتكرمه
 الفدية بعقد طرفي ردائه او لصقهما بنحو صمغ او
 خلعها لخلال او ربطا خيطا فيهما او الخاذا زارا وعري
 له مع ادخالها فيها وان تباعدت بل او ترير واحد
 كما في الفقه وفي عقد الازار بالرداء المنع كما في النهاية
 والامداد خلافا لما في الحاشية وقال في الفقه وكره شد
 طرف ازاره في طرف ردائه من غير عقد لا يجر وعرضه
 فيه اه ولو كسب ثوبا طويلا جعل بعضه للعودة ومعه
 عقده وباقية على الكتف فلادول حكم الازار والثاني
 حكم الرداء ان يدخل يده في كم قميص منعزل عنه واحد
 رجليه في سراويل كما في النهاية خلافا لشرحي الارشاد
 ورجله في ساق الخف وكذا قراره وان كان ملبوسا لغيره او
 بلقي فرجيه او قبا عليه وهو مضطجع بحيث لو قام او قعد

لم يستمسك عليه الا بغير امر او برؤية يقين او
بشئ من سرور اليه وتكرار تقديمه بشئ من اللبس والستر
مع اختلاف الزمان والمكان غير ان الضرورة ولو ستر
راسه لضرورة واحتاج للكشف كله عن غسله من
الجنابة او بعضه للوضوء بان لم يمكنه ادخال الخويذة
للمسح فلا تتعدو بأكمل في الوضوء على العمامة فقط
على قدر الواجب كما في الحائضه وشتم الايضاح وقال سم
لو شرع عمامة لم يستر راسه وكرر التشريع والاعادة
للتثنية فقد به واحدة اه ولو ستر راسه بشئ
من باخر وهكذا فان ستر الثاني غير ماستر الاول
مع اختلاف الزمان والمكان وجب بالثاني قد به
اخرى وهكذا والا فلا والبدن كالرأس ففي لبس العمامة
والقبض والسروال والحق على التوالي في مكان واحد
فدية واحدة ولا يقدح في اتحاد الزمان طول في
تكوين العمامة ولبس ثياب كثيرة فان تحلل زمان
طويل بينهما واختلف المكان فاربعة فديات
والعزم على الفدية لا يدفع الا شئ عنه بل لا يخرجها
بدفع دوامه كدفن البصاق في المسجد فان حصل
له بكشف نحو الرأس مشقة لا تحتمل غالبا وان لم تقع
التجيم جاز له نحو السرة وجبت الفدية كلبس الحائض
لنحو خروجه خرقه على نحو الرأس لخرج اي لف الحنة
او عقد هان كانت لا تستمسك الا به لكن لا يلبس
القبض لفقد الرداء بل يرد به ان تاتي الاراء
به ولو يغتقه حيث لا تنقص به قيمة ويجب

الشرع

الشرع فورا بزوال العذر كان استغنى عن اللبس و
سطا النهار وان ظن عوده قريب كالخا النهار لكن
ان استدأمو نحو السرة فقد به واحد وله نزع القيم
من راسه فان فقد الارحسان لم يملكه ولا قد
على تحصيله ولو نحو استعارة طلبا وقبولا واستبد
ازال سر او بل يساويه قيمة ويغده به او فتقه
ان لم تبد اعورته منه بخلاف الهيئة او البيع باجل
او بزيادة مثل ولو من اصله او فرعه او شرعا
كان وجده بالكثير من ثمن المثل او اجرته فله ستر
العورة بالمحيط بلا فدية كسر وال لم يتاقي الزار به
على هيئة العورة او فقد آلة الخياطة او خوف التخلف
عن الرقعة وان فقد النعل كذلك واحتاج للبس نحو
أقف لنحو خوف تنجس قطع الحق استقل من العين
على ما مر ولبسه بلا فدية اذ كل مخطور ابيع للمحاجة
ففيه الفدية الا نحو السروال والحق المقطوع كما مر
وازالة الشعر النابت في العين والظفر المؤذي
وقتل الصيد الصائل وكل مخطور بالاحرام فدية
الفدية الا عقد النكاح الرابع الدهن
اي دهن الحنة وان حلقته ولو امرأة او شرة منها
وكذا سائر شعور الوجه كما في النهاية وقال في
الحنة وشرحي الارشاد الا شعر الجبهة والخد وفي
الحائضه والشعر النابت على الاثاف وفيه كشعر الخد
بالاولى قال في الحنة فليتنبه لما يغفل عنه كثير وهو
تلويث الشارب والعنقه بالدهن عند ذلك لا يراى
او عند غسل اليد من الدهن فانه مع العلم والتعمد حرام

ففي الغديه كما علمنا تقرر فليتحيز من ذلكاه ونحوه في
الحاشية والنهائية وقال في الحاشية انه يحرم الكحل فيه
دهن يعلم منه تلوين شاربه مثلاما لم تستند
الحاجة اليه والاعجاز ووجبت الغديه ان تكون ودهن
راسي غير نحو متصل وان حلق او شوه منه من
ذكر او غيره ومثل الشعرة بعضها سواء خرج عن
حد الراس والوجه او لا ونقل الامام عبد الملك العاصي
عن بعض مشايخه ان الخطيب البشري يبيى كان في
درس الشمس الرقلى فقرأ انه يجب في دهن الشعرة
الواحدة او بعضها دم كامل فقال الخطيب
من قال ذلك فقال انا قلته فقال الخطيب
حرم در مسكه يا محمد منذ جاء من الانانية وقام اه
لكن هذا القيام ليس للخطا في الحكم بل لمقتضى تحفي علينا
والا فقال في المعنى ودهن راسي او شوه منه وهو الظاهر
من كلامهم اه والمازاد دهن ما ذكر يدخن ولو غير خطيب
كشم وشمع ذا يدين وسمن ودهن لوز ونحوه وزيد
البن وكثير من يوزن لوزين وكزيت اما متصل
وهو لا يثبت فيه شعرة خلقه او لمرض واقوع وذوق
الامر دوان قارب الانبان فلا يحرم دهنها
عما لا طيب فيه ولو كان بعضها اصلع جاز دهنه
دون الباقي ولحم وحلال دهن حلال باذنه او
علم رضاه والا عزره لا محرم فيحم دهنه اسه
مثلا ولو من حلال كالحلق واما عدا نحو الراس واللحية
من سائر البدن وشعوره فيحم دهنه كخض شعرة الراس
واللحية بخور فيف حنا وان حرم لذه السواد الابلان

حليل

حليل او لجهاد وكدهن باطن شجة من راس او لحيه
وفي المحرم للا حرام هنا الدم ان كان من الكحل القاعد
العالم بالتحريم والاحرام وبان الدهن به دهن المختار الذي
لم يتحلل الخامس الطيب ودهنه واجب على من
استعمله قبل التحلل وان كان لا يدركه الطرف اذا ظهر له
ولو اختم او انش عا قلا الا السكران المتعدي بسكره كما
في الكفة مختارا عامدا عالما بتميمه وبالاحرام ويكون
طيبا يعلق وان جهل وجوب الغديه في سائر انواعه
او حرمة بعضها في ملبوسه وهو ما ينسب اليه في الصلاة
بالنسبة للطهارة وان جاز السجود عليه كالمندك ومنه
التعلل كان داسي على طيب فعلق به شيء منه بخلاف ما لو طاب
دايته طيبا وفي بدنه ولو باطننا باسقاطا واحققان
لكحل واثر حبض وفي فراسه بخلاف ناسي وان كثر
منه ان لم يقصر نسيانه وجاهل لم يقصر في التعلل ولو
ادعاه في زمننا الكحل بتحريم الطيب وكذا اللبس والدهن
اذ بشرط في وجوب الغديه باحدهما هذه الشروط فلا يتحلل
ان كان مخالفا للعلما حيث لا يخفى عليه ذلك عادة والا
فيلزم في النهاية والا مرداد وهذا التفصيل في التعزير
والكنارة خلافا للشاشي حيث خصه بالاول وقال ان
العبرة في الكنارة بما في نفس الامر فان كان جاهلا لم
يلزمه اخرجها والا لزمه سواء علمه بالجهل او لا
في بعض نسخ الحاشية ان فيه نظرا فانهم ابطالوا صلاة
النصر في الكلام وتعاطى المفسر كالجاء وهو منسج في
فساد حج المقصر بالجاء وظاهر في لزوم الكنارة واذا

تثبت في نوع تثبت في سائر الانواع فالوجه ان تثبت
التفصيل يأتي في الكفارة ايضا ويأتي هذا في الجمل
بنحو اللبس والنجاسة اه ومكة وجب التذرية على المكة بكسر
الراء اذا نزع المكة بالغى عقب نزول الاكراه كما قال ابن
الجمال وفي الامداد والنهاية ولو لم يكن غير بطيب فالغى
على المطلق وكذا عليه ان توفي في ان التذرية وجب الغدبة
على من طيب خونايم وميت بنحو كقولهم وكذا على الولي
وغيره ان فعل بنحو صبي محظور لطيب او غيره
وجب على محرم احتياج للتذرية بالطيب وان جاز له
ينتقل طيب احرام بعده وقد ثبت عينه من بدن
او ثوب الى محله الاول او غيره او اخذها مع الثوب
السابقة لا بسبب اتقائه بواحدة نحو حركة او
عرف وجب ايضا بسبب لبس ثوب لثوب طيب
لا احرام وبقي الطيب بان تزرعه ثم لبسه وجب ايضا
بسبب مس طيب ولو لم يلبسه كان داسه بغيره
قد علم الماسى عبق اي لرف عينه او عبق
بغير علمه فعلم وتواني في قلعه الا ان مسه وقد علم
عبق ربحه فقط بان علم به وظن انه يابس لم يعب
به عينه فكان رطبا وعبق به فدفقه فور افلا
فدية او وضعه امامه فعبق الزبح وحده فلا يجر
الا ان كان من مجرة فميت عبق به عين الزبح بان
وصل اليه دخانه او خاربه ضرر ان لم يحو وان لم يعب
به عينه لم يضروا ان احتوى وكه قصدا لشم ولو

عند

عند الكعبة والثوب والاما البخران عبق به العف
والا فلا وجب ايضا بسبب نوم وجلوس او وقوف
بغير شئ او مكان مظلم بغير الراحين وقد عبق بيده
او ملبوسه بعض عين الطيب والا بان كان ثم حائل بينه
وان رفق فلا فدية لكنه يكره وجب ايضا بسبب توار
من قادر في دفع ما الغى عليه من الطيب بريح او غيره او
ببطين غيره له بغير اذنه وقد رتب على الدفع لتقصير
الخلاف ما لو استعمله لغير عذر فلا فدية بالتأخير ولا
كراهية في ان التذرية بنفسه وان لم تمت المماسية وان طال
منها في امكنه الازالة من غير ماسية كما في الماشية
ان قصده الازالة ومن ثم جاز له نزع الثوب من
الاسود لم يلزمه شقة والاولى ان يامر جلالا بتريله
ان بقيت الغورية به والاحرام اما اذا لم يتمكن من الدفع
كما من لم يجد من يرضى باجته مثلا ويرضى بها ولم
تفضل عما يعتبر في العطرة فلا فدية ولا ياتى الممتنع
قاله ابن علان ولو توقفت انزال التذرية على الماء لم يجد
الا ما يكفيه لطهره فان كان مستعملا بكفيه لا زال التذرية
قدم ثم تجمع ماوه ويغسل به الطيب وان لم يلف
قدمها سوا عصى بالتطيب ام لا ويتم نعم
ان لم يعصى به وكان في غسلة فورا ذهبا او نقص
مالية الا بالترخي فلا قرب اعتقاد التراخي قاله
والحشم ويقدم غسل المماسية على الازالة وقد سبب
حمل الطيب كسك خرقه كيسي او غيره مشدث
عليه او بقارورة مصممة الراسى ولا بسبب حمل

المسك في فارة لم تشق عنه والورد في نحو منديل
وان شتم الريح في الكل وقصد التطيب على الاوجه
الا ان رقت الخرقه فان فتحت الخرقه او الفاروق
او شقت الفارة وجبت الغديه على المنقول كما
اذا وضعت المراه في حليها او لبست حليا محشوا
به او وضعت في الخبز ولا يضرا ايضا شتم نحو مسكه
من غير مس ولا مسه الا ان لرق ثمة من عينه
به شيء من عينه او حمله بنحو يده ما لم يقصد به
مجرد النقل كذا في الفتح وقال في الحشمه وشم العباب
والنهايه وقصر الزمن بحيث لا يبعد العرف قليلا
اه ولا يكره للحرم تملك طليت وخوة كلبوسه ودهن
السادس فعل مقدمات الجماع كقبلة
ونظر وليس ومعاينة بشهوه ولو مع حائل وان
لم ينزل ودمه واجب على ميمز با شر بشهوه ولو
مع حائل وان لم ينزل عامد عامد بالتحريم والاحرام
مختار انزل او لا ولو بين التحليلين فلا دم في نظر
بشهوة وان كره وانزل وجب شتم على ان المرأة لا تحرم
وهو قياس الصوم وخلاف ظاهر المختص ويجب
باستئنا بخوبه ان انزل ويندرج دم المقدمات
في جماع وقع بعدها وان طال الفصل او بين التحليل كما
في الخفة والنكاح قال في الحشمه ومحملة ملك يسبق تكفير عنها
ولا فلا اندراج اه وكذا لو وقع قبلها وان طال الفصل
كما في سم العباب وقال في مختصر الايضاح وشرحه ويندرج
هذا الواجب في بدنة الجماع او شاة وان تحلل بدنة ويندرج

المقدمان

المقدمان من طول كما يندرج الحدث الا صغير في الاكبر
سواء تقدم موجب على الجماع او تاخر فخرج بالمعترفة
الا لسكن في المتعدي وبالميا مشرة النظر والعقلة تحال
وان اتزل فلا دم فيها ثم ان كان بغیر شهوة فلا دم
او بها فلا دم وان لم ينزل وقال في الفتح اما حث لاشك
اي في المقدمات فلا دم ولا فدية انتهى وبشهوة المباشرة
بغيرها لمن قبله وجبة لوداع قاصدا للاحرام او لا ويغامد
الجماع بالناسي والجاهل المعذور والمكره فلا شتم عليه وان انزل
السادس الوصل بعد الجماع الاول المتفسد ويجب
دمه على من جامع ولو تحايل عامد عالما بالتحريم والاحرام
مختار قبل التحلل الاول في الجماع وقبل تمام العزة وبعد
جماع مفسد متصل به او منفصل عنه ان قضى به
وطه والافوه والثاني جماع واحد سواء قضى
وطه بالثاني ولا تنكسر الغديه بتكرار الجماع وان
اتخذ المكان او لم يكن قبل الثاني بخلاف سائر
التمتعات فيشترط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم
تحلل التكفير وفي الارشاد وتداخل خلق وقلم او نوع
استمتاع غير جناس بما شمل كلبس مطيب بالحدادين
ومكان لا يتحمل تكفيره وعبارة فتح الجواد عليه
وتداخل خلق المشعور راسه وسائر بدنه فيقبضها
جزاء واحد بالشرط الاتية او قلم جميع اظفار كذا
وان كملت الغديه بثلاث ولا تداخل في صيد وشجر
وان اتخذ جميع ما ياتي لان النظر في الماثلة
فيه ينافي التداخل او نوع استمتاع غير جماع

وان كان ذلك الاستمتاع الذي هو غير عاين مع نوع
آخر يشمل اي استمتاع بالاستمتاع عليه كلبس قميص
وعمامة وسراويل وخن او ثوب مطيب وطلاء راس
بطين ستره وتكرير لبس قميص وترعة وتطيب
خبيقة بدنه ودهن راسه وحيتته فيكفيه اي بشرط
الا اني للجمعة جزء واحد اي لكل نوع كما في مختصر
الفتح ثم قال اما الجماع فلا يتداخل جزاؤه بل الاول
بدنه ولكل جماع بعده شاه وان التحن جميع ما ياتي
لمزيد التغليظ في امره ومرارته يدخل في جزائه ما سبق
من مقدمه مائة اي وما تاتى منها ولو كان بنزع ويعود
والافعال متواصلة وحصل قضاها لوطا لكالل جماع
جماع واحد وانما يتداخل جزاء في الحلق وما بعده
بالتحاد من اي سببه او معه بان تقع تلك الافعال
المتعددة على التوالي المعتاد وان طال في لبس ثياب
كثيرة او تكرير العمامة على الراس ولا فدية بتكريرها
على نحو قبعة لينة او لا لانها وجبت بلبسها كلبس
قميص فوق قميص نعم ان ستر نسيجا لم ينسج بالاول
تعددت ان لم يتجدد الزم من كلبس سراويل او ثوب
ثم قميص لا عكسه الا ان طال السراويل لانه ستر
ما لم ينسج القميص هذا هو المعتاد كما ينسج في الا
صل وباتحاد مكان عرقا فيما يظهر فلا يظن الا
تنقال عن المكان الاول الى ما ينسب اليه عادة
فان اختلف زمانه وكان فلا يتداخل مطلقا
وان التحن تدخل غير الجماع حيث لا يكون يتخلل
تكثير

تكثير اي معه فان تخلل وجبت للمفعول بعده
فدنه اخرى مطلقا وان نوى بالكفارة المستقبل
ايضا وانما جاز تقديم الكفارة على الانعقاد السبب
ثم لاهنا وانما فهم عطفتها باوانه لو اختلف النوع
كان حلق وقلم ولبس او وتطيب وان التحن
السبب كان شغل راسه فاحتاج لحلقها وشدها
بضماد مطيب او لبس وادنه تعددت مطلقا
او فعلية في شغل الراس المتقدم ثلاثة للمخلف
والستر والتطيب الثامن الجماع من المميز
المارين التحليني وان لم يتقدم مفسد وفي
تكريره ما مر وهما الدم على الواطى مطلقا وان كان
زواجا والافعالها حيث لم يكررها تولى على ما مر
في المفسد ترتيب وقت الدماء الواجبة
في الشك تدخل من حين وجوبها وهو بدخول
نسيها والافضل فيما يجب منها في الحج ولو للتمتع
لتركها واجب او فعل حرام او غيرهما غيرهم الاحصار
ان يذبح يوم النحر يعني وقت الاضحية ان جاز السبب
او عند فريته والا لم تعد تركا لميقات وجب وقول
والافضل فيما يجب منها في العرة كدم اللبس ان
يذبح بالمرورة والحرم كله من غير دم الاحصار اذا لم
يقع في الحرم ويسن اهل النعم المجزية اضحية للحرم
ولو من مكانه والافضل من محل خروجه ويجب التذبح والافضل
التعيب لهذا الهدى والافضل ان يشتر الا بل بالبر

مستقبلة والا بل بركة بان يضرب بحد يده اليمنى
من صفحة سنام الابل او صفحة محله فيشق الجلد و
يد ميهها ويلطخها بالدم ثم يحللها ليقصد بالجل
ثم يقلدها تعلين لها قيمة وان قلت ليصدق
بهما وان يقلد الغنم عري القرب واذا انها والحيوان
المقتولة مستقبلة ويجرم اشعارها وبكره ثقيلة
بالنعال وان يذبح المعتمر هديه عقب عمره نية بالهدى
ان لم يكن متمتعاً والا فوق الاضحية لغيره
فان خرج الوقت المذكور وجب ذبح المند وراو المحرم
من الهدى والاضحية قضاء ولو معناه عما في الذبح
وياثم ان قوته عدى انا بان علم وتعد واختار
وفات الذبح المتطوع به فلا يقضى فان ذبحه اش
مطوا ب مطلق الصدقة لاختار الهدى ولو فعله
في عام بعده كانت اداء عنه ولو عطف الهدى
في الطريق اي تعيب وخاف تلفه فان كان تطوعاً
فعل به ما شاء من اكل وبيع وغيرهما وجب
ذبح الواجب المعين ابتداء بالنذر او بالجعل و
عنه ما قلده به في دمه وضرب بها سنام ليعلم انه
هدى فهو كالهبياء ولا يسب ثلوه يشركه بغير
المساكين ولا له ولو كان فقيراً ولا احد من قافلته
ولو كان ثوا فز الاكل منه قبل ان يبلغ محله فان بلغه
جاز للفقراء الا له وجاز لهم بعد اخذه نقله لغيره
فان تركه بلا ذبح فبان ضمنه بذبح مثله واما المعين

عما

عما في الذمة فيعود ملكه بالعطب فله التصرف فيه ويغني
الاصل في ذمته **خاتمة** **تسعين** **نهاره** **قبر**
النبي صلى الله عليه وسلم للراجل حتى النساء اتفقا
ولو تغير حاج ومعه بعد الاستئذان قال الله تعالى
ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله
واستغفروا لهما الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وهذا
ينقطع بموته ولهذا استحب العلماء ان يقرض الله
عليه وسلم ان يستغفر الله وفي الحديث من حج ولم يزرني
فقد جفاني والتقيد بالبحر لبيان الاولي والاغلب
فلا مفهوم له بدليل سقوطه من روايات والحفا
يطلق على غلظ الطبع وعلى البعد عن البر والصلة
لكن ظاهره ان الزيادة ستة بعد الحج وهو كذلك
الا ان عارضها ما هوها منها كفاضة علم واستفادة
ولا يقال لمن ترك نكرها انه جناه بل تارك الافضل
الا ان قبل ان يطلق على من ترك الافضل يجوز اوصاف
من زل في ربه وجت وفي رواية حلت له شفاعتي اي انه
يخص بشفاعة تناسب هذا العمل العظيم كان يكون من
الذين يخشون بغير حساب او انه ببركته توجب
دخوله فمن تناله الشفاعة فلهي بشري بموته مسلماً
اذ لا تحت الشفاعة الا لمن هو كذلك وصح ايضا من جاني
راي الا لعمله حجة وفي رواية لا تهد الا زيارتي
بان لم يقصد ما لا تعلق له بالزيارة اصلا كان حقاً على
وفي رواية حقاً على الله عز وجل ان يكون شفعاله يوم القيمة
وروي من حج فزار قبري وفي رواية فزارني بعد وفاتي

وفي رواية أخرى فرأيتني بعد وفاتي عند قري كان كن
زارني في حياتي ورواه جمع بلفظ من حج فرأيتني بعد
موتي كان كن زارني في حياتي وصحني والتشبه
بين صحبة لا يقتضي التشبه به من كل وجه حتى يتاقتض
خبروا اتفاقا أحدهم مثل أحدهما الحديث كما زعمهم
بعضهم وفي رواية من حج فرأيتني في مسجد بعد وفاتي
كان كن زارني في حياتي وروى من زارني إلى المدينة
كنت له شفعاء وشهيدا وروى من زارني متعمدا
كان في جوارى يوم القيمة وممات في أحد الحرمين
بعثه الله في الأربعين يوم القيمة ومن سكن المدينة
فصبر على بلائها كنت له شفعاء وشهيدا يوم
القيمة وروى من زارني بالمدينة محتسبا كنت
له شهيدا وشفعا يوم القيمة وروى
من حج إلى مكة ثم قصدني في مسجد كنت له جنتان
مبرورتان وروى أن بقوي الزاير مع زيارته صلى الله
عليه وسلم التقرب بالسؤال إلى مسجد صلى الله عليه وسلم
والصلاة والاعتكاف فيه وزيارة الصحابة ومسجد
قبا وخوذة له ويستحب أن يزور المساجد النبوية
في طريق المدينة كمسجد بلال الذي كان به العريش
النبوي يوم بدر وهو معروف ويقرب مسجد يسمى
الآن مسجد النصر ومسجد خليص عند القبة ومسجد
عند عيني خليص ومسجد بطن وادي مرقب اليوم
يعرف بمسجد الفتح الفتح ومسجد قرب التنعيم الذي
قبر ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها وإن يزور

الشهدا

الشهدا والصالحين بوادي بدر وغيره مع الدعاء لهم
والتوسل بهم لتعود ببركاتهم عليه وأن يسأل الله تعالى
أن ينفعه بها ويتقبلها منه وينزل عند مسجد ذي الحليفة
ويصل بها ركعتي دخول المنزل وإن يكثرت في طريقه من
الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وأذنت حرم المدينة و
أشجارها زاد في ذلك لأنها توجب فضلا كبيرا الكتاب
مهمات الدنيا والآخرة وروى عن أبي نوح جعل لك
صلا في كل ما قال إذا تكفي همك ويغفر ذنبك قال
الشعراني بأن يقول اللهم اجعل ثواب صلاتي
على النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم وروى
من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه عشر أو في رواية
كتب له عشر حسنة ومحي عنه عشر سيئة ورفع له
عشر درجات وروى أكثر الصلاة على فان صلا تكمل على
مغفرة لذنوبكم وروى من صلى على في كل يوم مائة مرة
قصي الله له مائة حاجة سبعين آخرته وثلاثين لدينه
وروى من صلى على صلاة كتب الله له قبرا طابا والعريش مثل
أحد وروى أن أولي الناس بي يوم القيمة أكثرهم على
صلاة في الدنيا يغتسل فيتوضأ فتبهم عند القبة
قبل دخول المدينة من بير الحرة أي بير السقي التي بالحرة
في طريق الداخل من المدبر ويتداركه بعد ويلبس ثوبا
ثيابه ويقدم إليها على الأعلى وإن يتطيب والتجر
كالأحرام بنية التشبه به حرام ونذير نزل الذكر المطلق
للشي عن راحلته عند روية الحرم أو المدينة أو منادها
تواضعاً له تعالى وإن يستحضر شرف المدينة وشرف

والظلم بجداره وكذا مسجد بالبد وتقبله كبقته مشاهد
الاوليات بعد ان غلبه حال فلا كراهة وتكره ايضا
الا نحن القبر واقبح منه تقبيل الارض فذكر ابن جماعة
الا ان قصد التعظيم بالركوع مثلا فيحرم ذكره في الحائض
واخرج احمد في النسيء والطبراني وغيرهم من خرج
حتى ياتي هذا المسجد مسجد قبا فيصلي فيه كان له
كعدل عمرة وابن ماجة من ظهر في بيته ثم اتي مسجد
قبا فيصلي فيه كان له كاجر عمرة والطبراني من توجها
فاحسن الوضوء ثم دخل مسجد قبا فرتع فيه اربع
ركعات كان ذلك عدل عمرة والبيهقي من خرج
ياي المسجد يعني مسجد قبا فيصلي فيه كانت له
كعدل عمرة ومن خرج على ظهر لا يريد الا مسجد
هذا يريد مسجد المدينة ليصلي فيه كانت له بمنزلة
حجة و ابو نعيم من توجها فاحسن الوضوء ثم خرج
الى مسجد قبا لا يخرج الا الصلاة فيه انقلب باجر عمرة
وورد الا يستشفأ بتراب المدينة وعجوتها فروى
ابن النجار وغيره لما اصابته الحمى بنى الحارث
قال لهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن
انتم عن صهيب قالوا ما نصنع به قال تأخذ
من ترابه فتجعلون في ماء ثم يتعل عليه احدكم و
يقول اللهم الله تربة ارضنا بريق بعض
شفاء لم يفتنا باذن ربنا ففعلوا فتركتهم
الحمامي في مسلم من اكل سبع تمرات مما بين
لا يشبهها لم يضر شي حتى يمسي وفي رواية على
الريق واخرج الشيخان من تصبغ اتي الكلابا

قل

قل ان ينزل جوفه شي بسبع تمرات عجوه لم يضره
في ذلك اليوم سم ولا سموم مسلم ان في عجوة العالية
شفاء وانها تزيق اول البكورة و احمد والترمذي
وابن ماجة العمرة من الجنة وفيها شفاء من السم
وابو نعيم في الطب العمرة فاكهة الجنة وهي التمر
الا سود قال ابن الاثير قال السهمودي وهو
هذا النوع المعروف بالمدينة يا ثرة الخلف عن
السلف واطباق الناس على التبرك به يرد
ما قيل فيه غير ذلك وهو يسمى بالحلبة وفي الحديث
من صبر على لاؤاء المدينة اي شدة ضيقها
بالنسبة لبلاد الحصب وشدتها كنت له شهيد
او شغيفا يوم القيمة وفي رواية احمد من استطاع
ان يموت بالمدينة فليمت بها فاني اشفع لمن
يموت بها وينبغي ان يقرأ القرآن العظيم جميعه
بها وقرأة كتاب في شمالك صلى الله عليه
وسلم او تحضر سماعة يستحضر نعوة صلى الله
عليه وسلم فيركب ارجله وتعظيمه وروى الطبراني
مرفوعا المدينة مهاجري ومضج من الارض
حق على امي ان يكر مواجيراني ما اجتنبوا الكبار
فمن لم يفعل ذلك منهم سقاه الله من طينة
الخيال قيل لعقل بن بكار رواية وما طيننة
الخيال قال عصاة اهل النار وشن ان يودع
المسجد عند خروجه بر كفتين سنة الخروج و

ويدعو عا احب ثم ياتي القبر الشريف ويعبد مامر
ويقول اللهم لا تجعل هذا اخر العهد ترسلوه
صلى الله عليه وسلم ونسري العود سبيلا الى الرحمن
وساكن مكة يقول الى نبيلك وارزقني العفو
والعافية في الدنيا والاخرة وردنا سالمين غانمين
وان ينصرف ثلثا وجهه للاتباع ولتخافظ على
الوقاة ولا يعيش الفقير ويكون خروجه من الدنيا
من طريق الشجرة للاتباع وليحافظ على الوفا
بما عاهد الله عليه فمن نكث فانما ينكث على
نفسه ويصدق في ملازمة التوبة والاعمال الصالحة
وتجنب الذنوب فان الفلكية اشده من المرض
ومن البدع المنكرة تغريهم بكل التمرير والوضوح
وكره مالك لاهل المدينة دونه الغر الكما دخل
احدهم المسجد وخرج الوقوف بالقبر الشريف الا
لقدوم من سزا وخروج اليه والمذاهب
الثلاثة يقولون باستحيان ذلك الوقوف لكل
لقبور اهل الخير والصلاح وكره مالك ايضا ان
يقال نزلنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقالت
الثلاثة لا يكره الحديث من زار قبري وجبت
له سفاة تحبب **الحديث** اعلم ان سوارى
المسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لكل
واحد منها فضل فينبغي التبرك بهما بان

يدعو

يدعو الله تعالى عندها ويصلي بها منها علم
المصلي الشريف كان جذعه صلى الله عليه وسلم الذي
تخطب اليه ويتكى عليه اما ما في محل كرسي الشجرة
ومنها اسطوانة عابضة رضي الله عنها وهي الثالثة
من المنبر وهي المكتوبة وفي حديث ان الدعاء
عندها مستجاب ومنها اسطوانة التوبة وهي
الرابعة من المنبر ومنها اسطوانة السرير
وهي الملاحقة بالنشبات اليوم شرقي اسطوانة
التوبة ومنها اسطوانة على كرم الله وجهه وهي
خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال يصلي
اليها امرأ المدينة غالبا ومنها اسطوانة
الوفود وهي خلف اسطوانة على كرم الله وجهه
ومنها اسطوانة يقال لها مقام جبريل وكانت
باب فاطمة رضي الله عنها بينها وبين اسطوانة
الوفود الاسطوانة الملاحقة بنشبات المحرقة
الشريفة ومنها اسطوانة التهجيد محلها الان
دعامة بها محراب مرخم اذا توجه المصلي اليه
كان يساره لباب جبريل ويسن لمن بالمسجد
ادامة النظر الى شجرة الشريفة ولمن خارج اقامته
للقبنة العظيمة وان كان مستقبلا للقبلة بالصلاة
وان بيت في المسجد النبوي مع اجيا الليل ولو
ليلة ولخدة وتخصل الاحياء باحياء معظ الليل
الشرعي بصلاة او ذكرا وقرأة او استقبال او جلوس

علي طهارة وصلاة بنوية ويستعد له من النهار
 بنحو نوم القيلولة ويتلطيف الغداء ويعد تلك
 الليلة كليلة القدر كيف لا وفيها التلييات
 المجدية ودخول الحجة الشريفة لغبر مصالحة شريفة
 خلاف الادب قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تظنوا
 بيوت النبي الا ان يؤذن لكم قال حج وليس من
 المصالحة تعاطى نحو الاسرار والتبخر بسؤال
 له المباشرة والاذب ما رآه الادعي اذ بالاه
 قال بعضهم والادب لمن دخلها ان لا يتجاوز
 المقصورة حكى عن ابي الفضل الجوهري احد
 خدام الحجة المقدسة انه شاهد شخصا من
 الزوار اني مقصود الحجة الشريفة وطامعا
 راسد نحو القبة فكهوه فاذا هو ميت وباله
 التوفيق سمانك اللهم ونحمدك اشهد ان
 لا اله الا انت استغفرک واتوب اليک

ثم اكتبان بعون الله
 الملك الوهاب هو على
 الله على سيدنا محمد واله
 وذلك وصحبه وسلم
 تعالى احمد بن محمد
 بن احمد العمودي
 غفر الله له ولوالديه
 ومن خروجه
 المستقيم امين

